الثلاثاء 22 تشرين الأول 2019
العدد 3888 السنة الرابعة عشرة
Mardi 22 Octobre 2019 no 3888 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الأميركيون في سوريا
باقون مؤقتاً لحماية النفط
18

السيسي والجيش
«يسرقان» سيناء
20

نتنياهو يستسلم
نحو تكليف غانتس
22

السلطة تكابر

[2 ـ 13]

(رمزي حيدر)

على الغلاف

قرارات الحكومة: القضاء على كل فرص النجاة

محمد زبيب

ثمة عبارات مكتوبة قرأها سعد الحريري، امس، في مؤتمره الصحافي، تختصر طبيعة قرارات مجلس الوزراء. فقد توجّه بكلامه الى «الشباب والشابات وجميع اللبنانيين الذين يعبرون عن غضبهم وبطالبون بكرامتهم وحقهم في الشارع»، وقال لهم بصراحة تصل الى حدود الوقاحة: «هذه القرارات التي اتخذناها قد لا تحقق مطالبكم، لكن الأكيد أنها تحقق ما أطالب به أنا منذ سنتين، منذ يوم تشكيل الحكومة». وبلغت وقاحته ذروتها عندما قال ردّاً على

> **لم ينظر الى الانتفاضة الا بوصفها فرصة لتحقيق ما عجز عن تحقيقه سابقاً**

اسئلة الصحافيين: «ما قمنا به في مجلس الوزراء ليس لكي نخرج الناس من الشارع (...) لو كنت أنا مكانهم في الشارع فلن أمنح ثقتي (لهذه الحكومة)».

طبعاً، ليست هذه العبارات هي اهم ما نطق به الحريري، وبالتأكيد هي ليست اهم من فحوى القرارات المتّخذة وتداعياتها السلبية جدا المتوقعة، ولكنها عبارات/ مفاتيح، تنمّ عمّا يجول في عقله او عقول مستشاريه. فهو لم ينظر الى الانتفاضة ضده وضد حكومته الا بوصفها فرصة لتحقيق ما عجز عن تحقيقه سابقا، وهذا ما عبّر عنه عندما قال: «تحركتم، بكل صراحة، هو ما أوصل للقرارات التي رأيتموها اليوم». وكذلك، لم يهتم بالمصالح الاجتماعية التي عبرت عنها هذه الانتفاضة في شعاراتها وهتافاتها، وانما بالتهديد الذي تمثّله على مصالح «الاوليغارشية» الحاكمة، لذلك اعتبر ان تحرّكه في الايام الثلاثة الماضية وتلويحه باستقالة الحكومة كان هدفه الوحيد استنفار اطراف من هذه «الاوليغارشية» وإخراجها من ترددها وحذرها السابق، وهذا ما عبّر عنه عندما قال: «لم اطلب من الشباب والشابات في الشارع اي شيء (...) بل أعطيت شركائي في الحكومة مهلة 72 ساعة لتحقيق سلسلة من الإجراءات».

ما الذي حصل في مجلس الوزراء امس؟

وفق القرارات التي أُعلنت امس، تم اقرار مشروع موازنة عام 2020، وفيه نسبة عجز متدنية تبلغ 0,63% من مجمل الناتج المحلي بالمقارنة مع 7,38% مقدّرة في مشروع الموازنة الوارد من وزارة المال، أي جرى خفض العجز من أكثر من 4 مليارات دولار الى اقل من 400 مليون دولار. كان خفض العجز بهذه المقدار الكبير هو ما أخّر اقرار المشروع في الجلسات السابقة، اذ لم يكن احد في وارد المس بالمصالح المالية والتجارية عبر فرض الضرائب العادلة على الثروة وارباح المصارف والفوائد والاحتكارات التجارية والصناعية وريوع الملك العام واستنزاف الموارد الطبيعية والبيئة. ولا المس بمصالح السياسيين عبر خفض الانفاق التوزيعي المخصص لشراء الولاءات وانتفاع الاتباع. ولا المس بالدائنين وكبار المودعين عبر شطب بعض الديون او قص بعض الودائع الضخمة. كذلك، لم يكن احد يوارد اعادة النظر بسعر صرف الليرة الثابت للتخلص من جزء من الدين بالليرة عبر التضخم او خفض اسعار الفائدة والتخلص من جزء مهم من كلفة الهندسات المالية التي يقوم بها البنك المركزي.

لذلك كانت المباراة بين الشركاء في الحكومة تدور حول تقديم الاقتراحات للتقشف في الانفاق الاجتماعي والاستثماري وجباية الضرائب والرسوم على الاستهلاك، الى ان تم الاتفاق في جلسة الخميس الماضي على سلسلة اجراءات مستفزة، ولا سيما فرض رسوم على الواتساب والبنزين وزيادة الحسومات التقاعدية وغيرها من الاجراءات المؤلمة اجتماعيا، ما ادى الى انتفاضة الناس في الشارع تعبيرا عن غضبها ونفاد صبرها.

نجحت الانتفاضة في دفع الحكومة الى التراجع عن هذه الاجراءات الضريبية، الا انها لم تدفعها الى الاستجابة لمصالح المنتفضين من الطبقات الوسطى والعاملة والفقراء وبعض فئات المنتجين ورواد الاعمال واصحاب المشاريع الصغيرة، بل عمدت الى اتخاذ اجراءات بديلة ظرفية ومؤقتة وغير بنيوية «تعطينا الوقت»، وفق تعبير الحريري نفسه.

كيف تريد هذه الحكومة شراء الوقت الاضافي؟ وماذا تريد ان تفعل به؟ باختصار شديد، ومن دون ايلاء اي اهمية لبعض الاجراءات «الشعبوية» او «الرمزية» ذات الاثر المحدود او الطفيف جدا، مثل خفض رواتب الرؤساء والوزراء والنواب الحاليين والسابقين بنسبة 50%، تقوم خطة الحكومة لشراء المزيد من الوقت على العناصر الاساسية التالية:

اولاً، تخفيض مدفوعات الفائدة على الدين الحكومي بالليرة من نحو 5500 مليار ليرة الى 1000 مليار ليرة، عبر نقل الكلفة من الموازنة العامة الى ميزانية مصرف لبنان، اذ سيقوم مصرف لبنان بطباعة نحو 4500 مليار ليرة لتسديد الفارق، وهو اجراء تضخمي.

ثانياً، رفع الضريبة على ارباح المصارف استثنائيا لسنة واحدة فقط (2020)، بما يؤمن ايرادات اضافية للموازنة بقيمة 600 مليار ليرة (ما يعادل 400 مليون دولار). علما ان اكثر من 70% من ارباح المصارف تاتي من الفوائد التي تسددها الحكومة ومصرف لبنان.

ثالثاً، الغاء نحو 1400 مليار ليرة من الانفاق الاستثماري (الضئيل اصلا) المخصص لتجهيز البنية التحتية والخدمات الاساسية والمرافق العامة وصيانتها. وتخفيض 70% من موازنات مجلس الانماء والاعمار وصندوق المهجرين ومجلس الجنوب، وبالتالي مواصلة تعليق البت بملفات المهجرين وتعليق تنفيذ الكثير من المشاريع.

رابعاً، خفض دعم اسعار الكهرباء من 2500 مليار ليرة العام الجاري الى 1500 مليار ليرة العام المقبل، مع ما يعنيه ذلك من زيادة التقنين او رفع الاسعار.

هذه العناصر ستخفّض العجز في الموازنة الى المستوى المذكور، وبالتالي لن تضطر الحكومة الى الاستدانة كثيرا، الا لتجديد سندات الخزينة بالليرة والدولار التي ستستحق في العام المقبل، وهذا سيخفف الضغوط التمويلية قليلا، ولكن لمدّة عام واحد فقط، وفي المقابل سيتعمّق الركود الاقتصادي وسينكمش الناتج المحلي (نمو سلبي) وسيرتفع التضخم. اي ان فئات الدخل الادنى والمتوسط سيعانون من اثار هذه الاجراءات على الاقتصاد، عبر ارتفاع الاسعار وتراجع القدرات الشرائية وارتفاع البطالة وتدني الاجور، بدلا من ان يعانوا من ارتفاع الضرائب والرسوم على الاستهلاك. وكل ذلك من دون افق، ما عدا المراهنة على تغييرات غير محددة او مفهومة او مؤكدة يمكن ان تحصل في هذا الوقت.

يزعم الحريري وشركاؤه ان في حوزتهم خطة ما، ولكن ما شرحه الحريري وما ظهر في قرارات الحكومة يؤكّدان العكس. فمثلا، يفاخر الحريري بالغاء كل الانفاق الاستثماري. ويقول ان ذلك «يقفل الباب على الهدر والفساد، لأن الحكومة بذلك لا تنفق قرشا». وهذا تجسيد واضح لأفكار نيوليبرالية معادية لاي دور للدولة في الاقتصاد قليلا، ولكن لمدّة عام واحد فقط. وفي المقابل سيتعمّق الركود الاقتصادي وسينكمش الناتج المحلي (نمو سلبي) وسيرتفع التضخم. اي ان فئات الدخل الادنى والمتوسط سيعانون من اثار هذه الاجراءات الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر والسعي للحصول على قروض خارجية تخضع لوصاية رعاة «سيدر» والبنك الدولي. ويعتقد ان ذلك سيحقق النمو الاقتصادي.

وفق قرارات مجلس الوزراء امس، سيتم بيع بعض الاصول العامة كلها او جزئيا، ولا سيما شركتي الخليوي، بورصة بيروت، شركة طيران الشرق الاوسط، شركة الشرق الاوسط لخدمة المطارات، مؤسسة ضمان الودائع، شركة سوديتيل، كازينو لبنان، شركة انترا، مرفأ بيروت، ادارة حصر التبغ والتنباك، ومنشآت النفط. كما سيتم بيع بعض عقارات الدولة، واطلاق مشروع «اليسار» وردم البحر «لينور» لاكتساب عقارات جديدة واستثمارها من قبل المحظيين، وتلزيم الشركات الخاصة مشاريع الكهرباء، ومعالجة مخالفات الاملاك والنهرية، وتسوية مخالفات البناء.

الخصخصة سيئة في مطلق الاحوال، فكيف اذا تمت في ظروف ازمة حيث قيمة الاصول ادنى بكثير من قيمتها الفعلية، فما تعنيه هذه اللائحة من مشاريع الخصخصة ان الذين يرفضون دائما ان يسددوا الضرائب العادلة على ارباحهم الفاحشة وبراكمون ثروات خيالية على حساب بقية فئات المجتمع، وبالتالي يتسببون بزيادة العجز المالي للدولة، هم الذين يقرضونها المال بفوائد مرتفعة جدا، وبالتالي يزيدون عجزها مجددا، وهكذا دواليك، وهم الآن الذين يمتلكون القدرة على شراء اصول الدولة واملاكها ومؤسساتها ومرافقها بابخس الاسعار، وبالتالي سيفوزون بايراداتها وريوعها الاحتكارية، وبالتالي سيزيدون عجزها وديونها. وكل ذلك من اجل ماذا؟ من اجل الحصول على حفنة اضافية من الدولارات لشراء شهور اضافية وحماية مصالح الاوليغارشية المالية والتجارية والعقارية، لنعود بعد ذلك لمواجهة الحقيقة المرّة، ولكن هذه المرة ستكون الدولة قد خسرت ثروتها وصارت اكثر خضوعاً لمصالح تلك الطبقة السعيدة التي لا تشكّل الا اقل من 1% من سكان لبنان.

هل هذا ما تريده الناس المنتفضة؟ حتما لا، هذا ما تريده الاوليغارشية التي باتت تقضي على كل فرص النجاة.

(هيثم الموسوي)

ابراهيم الأمين

سلطة مكابرة تستعد لمزيد من القمع والسرقة

خمسة شبان من الذين يتظاهرون يوميا في بيروت وخارجها. خريجون وطلاب، ومنهم من يعمل. لا تجمعهم السياسة ومن طوائف مختلفة. ولم يكونوا ينتظرون الحدث ليبقوا على تواصل. لكنهم، قبل قرارات الحكومة وبعدها، لا يشعرون بأن هناك ما يوجب عودتهم الى المنازل. العطلة بالنسبة لهم ليست هروباً من واجب مدرسي، او راحة من عمل شاق. بل هي التعبير الحقيقي والصورة الواقعية عن حالهم. حيث المشكلة في الامل، وفي توقع ايام حلوة قادمة.

لم يكن ممكناً اقناع هؤلاء، ومعهم عشرات الالوف من الشباب والصبايا، والاهل ايضا، بأن ما قامت به الحكومة هو محاكاة لمطالبهم. وربما كان سعد الحريري مساعدا لهم عندما قال إن ما اقرته الحكومة هو ما كان يطالب به نفسه منذ عامين. عملياً، اقر الحريري بأنه استفاد من غضب الناس للانتصار على خصومه / شركائه في الحكم. قام بالمناورة الكبيرة. هدد برسوم وضرائب، ثم تراجع عنها. لكنه ثبّت

> **ليس بيد الناس سوى البقاء في الشارع، لكن مع عقل بارد يعرف تنظيم المرحلة المقبلة**

وجهته الاقتصادية والمالية ونظرته الى الدولة. ثبّت وجهة الخصخصة وبيع ما تبقى من ملكية عامة. وثبّت ربط مصير العملة الوطنية بعطف المصارف و«حبها لبلدها». وقرر رهن التقديمات الاجتماعية بوقف الانفاق الاستثماري. قال للناس ان بعض ما تملكونه وتعتبرونه شبه ناجح، سنعرضه للبيع. من هاتف وشركة طيران وشركة الريجي والكازينو...

يعرف الحريري ان ما اقر ليس سوى غيض من فيض. وان ما يطلبه الناس ليس عناوين وشعارات، ولا حتى قوانين وقرارات. ما يريده الناس هو ضمانة التنفيذ، وحسن التنفيذ. وهنا المشكلة. لا سيما أن غالبية ساحقة من المتسلطين على الحكم اليوم ليسوا محل ثقة احد. وهم اثبتوا خلال ثلاثة عقود، انهم اصل البلاء والمشكلة. لذلك، فإن السلطة معنية، هذه المرة، بالسير في مشاريع وقوانين من خارج اجندتها. وهذا لن يحصل الا بضغط الشارع. لا يصدق الناس ان هذه السلطة واركانها سيتغيرون خلال اسبوع فقط. وليس بيد الناس اي ورقة ضغط لدفعها للشروع في تغيير يصل الى مرحلة مغادرتها المواقع. واذا كانت احزاب السلطة قوية ولديها قواعدها الشعبية الحقيقية، فإن ما شهده لبنان هذه الايام، هو انفكاك مجموعات كثيرة عن هذه القوى. لقد حصل انشقاق حقيقي واهتزاز كبير. وهو امر لن يكتمل على شكل تغيير سياسي بين ليلة وضحاها. لكنه تعبير عن ان بقاء السلطة يعني ان الناس تعرضت لقمع حقيقي. وفي حال قمع التحرك، سنجد انفسنا قريبا امام شكل جديد من الاعتراض الاهلي... عندها، لن يتجمع الناس في الساحات، لكن النار ستلتهم كل شيء. وعندما تلجأ السلطة الى القمع دفاعا عن مصالحها، فهي لن تجيد حتى التمتع بما تسرقه من جيوب الناس. وما جرى من مواجهات ولو جزئية بين متظاهرين وبين زعران السلطة، فيه اشارة قوية الى ان المحبطين قد يجدون انفسهم في لحظة واحدة، امام الجدار، وليس في مقدورهم الا اللجوء الى العنف وسيلة وحيدة لتحقيق الاهداف.

ما قررته الحكومة أمس يمثل خطوة متقدمة بالنسبة لقوى كثيرة في لبنان. لكنه لا يشكل الا القليل في مواجهة المشكلة الكبيرة التي تواجه البلاد. السلطة تهرب من الاجابة على سؤال بسيط: اين ذهبت الاموال التي انفقت على مدار ثلاثة عقود في الدولة وجوانبها؟ كيف افلست الدولة وظل اهل السلطة في حالة غنى ونعيم؟ هذه المسؤولية ليست عامة ومطلقة. هي مسؤولية واضحة. والمحاسبة توضح من هو السارق الفعلي. أما الاموال المنهوبة، فمعروفة اين توضع. عقارات او شركات او حسابات بنكية في لبنان وخارجه.

ما قررته السلطة، أمس، يجعل الخطر على بقية املاك الدولة اكبر من قبل. ما الذي يمنع الحريري ورفاقه في الحكم من الخروج بعد شهور، أو السنة المقبلة، على الناس ليقولوا ان الاموال التي تم تحصيلها من الخصخصة غير كافية، ولا بد من بيع املاك اضافية للدولة؟ ومن يمنع ان يخرج غدا من يقول ان حماية سعر الليرة يحتاج الى بيع الذهب؟ ومن يمنع ان يستفيق اللبنانيون ويجدوا أن حكومتهم باعت النفط قبل استخراجه؟

السؤال الذي يهرب منه الجميع، خصوصا اهل السلطة، هو في كيفية انتاج ادوات حكم تقنع الناس بمنحهم فرصة جديدة. هذا يتطلب تغييرا في آليات العمل وفي الاشخاص ايضا. وهي عملية لن تقتصر على رجالات الحكم، بل يجب ان تطال جميع الادوات السياسية والاعلامية والاقتصادية والاجتماعية. وهو تغيير يتطلب مغادرة السلوك الحالي برمّته. يتطلب قرارات تمنع الناس من شراء ما لا قدرة لهم على شرائه. وتمنع الناس من الاقتراض لماشاة سياسة استهلاك قررتها مجموعة من اصحاب الاحتكارات المسيطرة على الاقتصاد، ثم تحول أركانها الى نواب ووزراء ورؤساء.

ما حصل يوم أمس إشارة ايجابية لمن يريد تسوية تمنع الانهيار العام. لكنه اشارة سلبية الى من يدرك ان اركان النظام الطائفي يستعدون لجولة جديدة من القمع والسرقة. هؤلاء اهتزت ركبهم في الايام الماضية، وانتشر مسلحوهم حول منازلهم خوفا من الناس، وبعضهم جمع اوراقه استعدادا للسفر. وهذا يعني، مع بشائر الليلة الماضية، اننا مقبلون على موجة قاسية من القمع المباشر وغير المباشر. حتى الجيش وقوى الامن التي لم تكن بعيدة عن لعبة استغلال التحرك، ستعيد التموضع خلف السلطة وتمارس ابشع صنوف القمع بحق الناس. وليس بيد الناس من حيلة سوى البقاء في الشارع مع كل غضبهم، لكن مع عقل بارد يعرف تنظيم المرحلة المقبلة من مواجهة لن تنتهي فصولها قريبا!

دخول سعوديّ (إعلامي) على خطّ الأزمة!

مع دخول التحركات الشعبية يومها الخامس، باتت محاولات حرف الاحتجاجات عن مسارها المطلبي إلى الهجوم على حزب الله في أكثر من منطقة، واضحة. فقبيل حافظ المعتصمون في ساحة الشهداء على نوع من التوازن بين إطلاق شعارات مُضادة للحزب وأخرى مؤيّدة له وحرق الأعلام الإسرائيلية، تحوّلت بعض التجمعات الأخرى، حيث يحاول مناصرو حزب القوات اللبنانية السيطرة على التحركات، إلى منصّات لإطلاق الشتائم بحقّ حزب الله. ووصل الأمر إلى إحراق راية الحزب في عاصمة الشمال، قبل أن يتم التداول ببيان يتبرّأ من إحراق العلم.

هذا المشهد بات ينعكس استياءً داخل قواعد الحزب ومناصريه من المواطنين الذين اندفعوا إلى الشوارع في بداية الاحتجاجات للتعبير عن مطالبهم، ومحاولات قوى واضحة حرف تحركات الحشود الشعبية، بالتوازي مع حالة الغليان التي يعيشها مناصرو حركة أمل في ظلّ التحريض والشتائم ضد رئيس المجلس النيابي نبيه بري.

هذا الاحتقان، حاول مناصرون لأمل عبر مسيرات على الدراجات التعبير عنه، كما العادة، بالجولات في أحياء بيروت. وحين حاولت مجموعة من الدراجين التجوال في ساحة رياض الصلح، منعهم الجيش وقام باعتقال عدد منهم قبل أن يفرج عنهم لاحقاً. وعلى الفور، أصدر حزب الله وحركة أمل بيانَين منفصلين، عبّرا فيهما عن عدم تبنّيهما أيّ مسيرة دراجة، فيما عمل مسؤولو أمل على الطلب من مناصريهم التوقّف عن أي تحركات في المدينة والطلب من الجيش قمع أي تحرّك. ويوم أمس، وبعد إعلان ورقة الحكومة «الإصلاحية»، بدا لافتاً أداء قناة «العربية» السعودية التي تعمّدت بثّ شائعات عن «إعلان حالة الطوارئ»، فضلاً عن فتح الباب للهجوم على الحريري نفسه! بالتوازي، تبيّن لعدد من محللي البيانات أن ما يُعرف بـ«الذباب الإلكتروني» التابع للنظام السعودي تولّى تنظيم هجوم على حزب الله، على مواقع التواصل الاجتماعي، بصورة توحي بأن المتظاهرين اللبنانيين يقفون خلف هذا الهجوم.

وأظهر التحليل أن غالبية التغريدات التي تضمّنت هجمات على الحزب مصدرها السعودية. وترافق ذلك مع تحريك كل الشخصيات «السبهانية» اللبنانية، للهجوم على الحزب، فضلاً عن التصويب على الحريري والمطالبة باستقالته.

على مستوى الجيش اللبناني، بات واضحاً قرار قيادته عدم الصدام مع المتظاهرين، وهذا الأمر تمّ وضع القوى السياسية في أجوائه. وتشرح القيادة القرار بضرورة قطع الطريق على أيّ فتنة تُعَدّ بين الجيش والمتظاهرين، وفي الوقت نفسه تؤكّد القيادة قرار منع حصول أي اعتداءات في الشارع على الأملاك العامة والخاصة ومنع الإخلال بالأمن. ولم تتضح بعد كيفية تعاطي الجيش في الأيام المقبلة مع مسألة قطع الطرقات. من جهتها، قالت مصادر مطلعة على موقف الجيش إن القوات المسلحة لا تستطيع أن تسمح باستمرار شلّ البلاد، وقطع الطرق الرئيسية. وفي الوقت ذاته، يجري الحديث عن موقف أوصله الأميركيون للجيش بأنهم «يرفضون أي مسّ بالمتظاهرين السلميين».

(الأخبار)

> **«الذباب الإلكتروني» السعودي هو مصدر غالبية الهجمات على حزب الله**

حركة مريبة في مصرف لبنان!

رغم أن مصرف لبنان كان مقفلاً أمس، إلا أن موظفين من «مديرية القطع» فيه دخلوا أمس إلى مكاتب المديرية عند الساعة السادسة والنصف صباحاً، وغادروا بعد أربع ساعات، من دون أن يُعرَف ما قاموا به. وتجدر الإشارة إلى أن مديرية القطع مسؤولة عن امرين: بيع وشراء الدولارات في السوق اللبنانية، وإجراء تحويلات من لبنان إلى الخارج! ولا تدخل ضمن هذه التحويلات «الاعتمادات المستندية» اللازمة لشراء المحروقات والقمح والدواء! فما هو العمل «السري» الذي قام به الموظفون المذكورون في يوم عطلة؟

(الأخبار)

على الغلاف

ما ورد في ورقة الحكومة لجهة خفض خدمة الدين العام من خلال مساهمة مصرف لبنان والمصارف بقيمة 5100 مليار ليرة، يمتدّ لسنة واحدة فقط، ستضطر الحكومة بعدها إلى فرض الضرائب، فضلاً عن أنها مساهمة ضئيلة جداً قياساً بالارباح التي راكمتها المصارف... باختصار يمكن اعتبار ذلك «خديعة كبرى» تحاول السلطة من خلالها قلب الطاولة على المتظاهرين

خفض خدمة الدين العام
نقل الخسائر من الخزينة إلى مصرف لبنان

(هروان بوحيدر)

محمد وهبة

في الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء، لجأت الحكومة إلى محاولة إيهام الناس بأنها ستفرض ضرائب على المصارف بدلاً من أن تفرضها على الفقراء، وتستعمل الناتج منها في خفض خدمة الدين العام، وأنها لن تصرف النظر عن صرخات الوجع والفقر المدقع من أناس يطالبون بأدنى حقوقهم الأساسية من غذاء وسكن واستشفاء وتعليم... نقلت الحكومة جزءاً من كلفة خدمة الدين من الخزينة إلى مصرف لبنان حيث يسهل إخفاؤها وتخبئتها في مؤسسة تخفي نتائجها السنوية.

هذا المسار بدأ منذ بضعة أيام وخضع للتفاوض بين أطراف السلطة، إلى أن أعلنها رئيس الحكومة سعد الحريري بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء أمس. فقد تلا الحريري بياناً تحدث فيه عن إقرار مشروع موازنة 2020 بعجز 0,63% (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في مهلة أقصاها 2019/10/25، على أن يتحقق ذلك من خلال عدد من الإجراءات المتصلة بخفض النفقات وزيادة الإيرادات. من أبرز هذه الإجراءات «مساهمة مصرف لبنان بخفض خدمة الدين العام لسنة 2020 بنسبة 50% (4500 مليار)، على أن يتابع رئيس مجلس الوزراء الإجراءات التنفيذية مع وزير المال علي حسن خليل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وفرض ضريبة دخل استثنائية على المصارف لسنة واحدة في عام 2020 بما يؤمن مبلغ 600 مليار ليرة».

بحسب معطيات موثوقة، فإن الشق الأول من هذه العملية المتعلق بتوفير مبلغ الـ4500 مليار ليرة، سينفذه مصرف لبنان والمصارف بعدما تعهد سلامة للحريري بأن يقوم بنوع من «الهندسات» على محفظة مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية التي يحملها، ما يوفر على الخزينة مبلغ 3600 مليار ليرة من خدمة الدين. كذلك تبيّن أن المصارف وافقت على التخلّي عن جزء من فوائد سندات الخزينة التي تحملها في محفظتها، ما يوفر 900 مليار ليرة من خدمة الدين العام في 2020.

بمعزل عن آلية تنفيذ هذه «العملية»، فإن نتيجتها واحدة: نقل الدين الناتج عن تسديد فوائد سندات الخزينة بالليرة، من وزارة المال إلى ميزانية مصرف لبنان، أي إن الخسائر التي يسجّلها مصرف لبنان في ميزانيته ستزداد بقيمة 3600 مليار ليرة. وهذا النوع من العمليات «التجميلية» حذّر منه صندوق النقد الدولي في تقرير البعثة الرابعة الأخير، مشيراً إلى أنه يقوّض مصداقية مصرف لبنان. بمعنى آخر، إن ميزانية مصرف لبنان لم تعد تتحمّل أعباءً إضافية، «وكلام صندوق النقد هو الذي منع سلامة من تنفيذ العملية التي تعهد وزير المال علي حسن خليل أمام مجلس الوزراء بتنفيذها مع مصرف لبنان في 2019، والقاضية باكتتاب مصرف لبنان بسندات خزينة بقيمة 12 ألف مليار ليرة بفائدة 1%»، يقول مصدر مطلع.

مثل هذه الخيارات لا يمكن أن تعدّ خيارات إصلاحية. فبحسب الخبير المالي توفيق كسبار، إن «التوفير سيكون لسنة واحدة، ما يعني أن السؤال الأساسي هو ماذا سنفعل في السنة التالية؟ هذا يعني أن استعادة مشروع زيادة الضرائب سيكون جاهزاً في 2021. إذا كانوا خائفين من زيادة الضرائب، فإن مجال خفض النفقات في السنة التالية بات محدوداً جداً بعد كل الخفض في 2020». ويشير كسبار إلى أنه

> ضريبة على المصارف لسنة واحدة بعدها تعود الحكومة إلى فرض الضرائب

يجب عدم إغفال ما قاله الرئيس الحريري «هذه السنة ليس هناك ضرائب»، وهو لم يذكر أي شي عن السنة التالية.

ولأنها تمتدّ على سنة واحدة «فهي لا تؤمّن حلاً مستداماً، حتى لو كانت تشكّل بداية جديدة للتفاوض مع المصارف ومصرف لبنان على مساهمتهما في عملية التصحيح المالي»، على حدّ تعبير أحد الخبراء المعنيين.

كسبار يشير إلى أن مصرف لبنان «يسجّل خسائر في ميزانيته منذ عام 2002، وستزداد خسارته أكثر. لم يعد لديه ما يخسره، علماً بأن هاجسه هو المطلوبات والموجودات بالدولار وليس بالليرة اللبنانية». خطوة خفض الدين العام عبر مساهمة مصرف لبنان والمصارف، إلى جانب موافقة المصارف على تسديد ضريبة أرباح استثنائية بمعدل 25% ستؤمّن للخزينة مبلغ 600 مليار ليرة، جاءت متأخرة. «الإجراءات التي وردت في الورقة هي إجراءات جيدة إذا وضعنا الحالة الراهنة جانباً، لكنها اليوم جاءت متأخرة كثيراً، وردّ فعل الشارع راغب في إطاحة الحكومة»، يقول كسبار.

الخديعة أن تقوم الحكومة بهذه الخطوة اليوم، وأن تكون خطوة مؤقتة لا تشكّل حلاً مستداماً، وأن تكون ضئيلة جداً. فبحسب الخبير الاقتصادي كمال حمدان، إن «مساهمة المصارف بقيمة 900 مليار ليرة من فوائد سندات الخزينة، وبقيمة 600 مليار ليرة من الضريبة الاستثنائية على الأرباح، أي ما يساوي 1500 مليار ليرة (مليار دولار)، ليست إلا 20% من أرباح المصارف من الهندسات المالية المنفذة في 2016». ويشير حمدان إلى أنه «كان يجب اقتطاع نصف أرباح المصارف السنوية وجدولة استعادة قسم من الأرباح المحققة بشكل استثنائي من الهندسات المالية، حتى لا تكون هذه الإجراءات متقدمة في الشكل والظاهر فقط».

أسواق العملة والسندات: إقفال وتراجع

على جانب آخر من الأزمة المالية، لا تزال المصارف ومؤسسات الصرافة مقفلة لليوم الرابع على التوالي بسبب قلقها من فتح فروعها وسط تهافت المودعين على سحب ودائعهم، ما سيسبب ضغوطاً كبيرة عليها، وقد يتطوّر إلى ما هو أخطر من ذلك. وفي السياق نفسه، كانت أسعار سندات اليوروبوندز بالعملات الأجنبية المتداولة في الأسواق الدولية، تسجّل تراجعاً في قيمتها يوم الجمعة الماضي تراوح بين نقطتين مئويتين وثلاث نقاط ونصف، وقد استمر هذا التراجع يوم أمس لتسجّل الأسعار الآتية: تراجعت أسعار السندات التي تستحق في 2021 من 86,7 دولاراً يوم الجمعة إلى 81,9 دولاراً يوم أمس، وتراجعت أسعار السندات التي تستحق في 2029 من 67,4 دولاراً إلى 65,1 دولاراً، وتراجعت أسعار السندات التي تستحق في 2037 من 68 دولاراً إلى 65 دولاراً.

الحريري يهدي المتظاهرين بيع ممتلكاتهم!

(هروان طحطح)

يتعامل الرئيس سعد الحريري مع نفسه كأنه واحد من المتظاهرين. يتماهى معهم لدرجة اعتقاده أن أهدافه هي أهدافهم. ولذلك، قدم لهم الخصخصة كإنجاز، مفترضاً أنهم سيفرحون لأنه قرر بيع ممتلكاتهم!

إيلي الفرزلي

بشّر الرئيس سعد الحريري المتظاهرين «المرابطين» في الشارع منذ أربعة أيام، رفضاً للحكومة وإجراءاتها التي أفقرت البلد وأفقرتهم، ببيع شركتي الخلوي، إضافة إلى مؤسسات عديدة أخرى. ربما ظنّ أن في ذلك حلاً سحرياً لإخراج الناس من الشارع. قال لهم ما معناه: «افرحوا، إن كان لديكم مؤسسات عامة «رابحة»، فلن يبقى لديكم شيء».

من شارك في التظاهرات قد يكون سمع آلاف المطالب والشعارات، لكنه حكماً لم يسمع أن الخصخصة من بينها. من يرد أن يعرف مصدر هذه الفكرة «الإبداعية»، أو بشكل أدق، أحدث مصادرها، فلن يجد سوى «الورقة الإنقاذية» التي قدّمها مكتب رئيس الحكومة إلى لجنة الاصلاحات. وهو ما لا يخفيه الحريري بأي حال، فهو بنفسه أعلن أن ما تحقق في مجلس الوزراء ليس مطالب الشعب بل مطالبه هو. وهذه مطالب قديمة، بُنيت عليها آمال عريضة في بداية الألفية. ولو تحققت عندها، على ما كان يهدف الرئيس الراحل رفيق الحريري، لكان لبنان اليوم بلا مؤسسات رابحة، أدّرت عليه ما متوسطه مليار دولار سنوياً، ولكان ابنه سعد الحريري قد خسر ورقة يعتقد أنها ورقته الرابحة. بعد سنوات قليلة من اليوم، قد يتكرر المشهد: إذا باع الحريري الابن الخلوي اليوم، فستذهب أمواله سريعاً لتغطية فوائد الدين. وبعد سنوات، ستقف الحكومة عارية عند أي أزمة مالية تواجهها لاحقاً. وقد يكون الحريري على رأسها.

اقتراح الحريري، الذي حصل على موافقة مجلس الوزراء، ينص على

> الحكومة تنقل احتكار الخلوي من القطاع العام إلى القطاع الخاص!

اشراك القطاع الخاص وتحرير المؤسسات والمرافق العامة ذات الطابع التجاري:

أ - الموافقة على البدء بعملية اشراك القطاع الخاص في شركتي الخليوي وتكليف المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة تعيين استشاري مالي وتقني وقانوني للبدء باجراءات تحضير دفاتر الشروط واجراء التلزيمات اللازمة ورفع الامر الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب.

ب- المباشرة بالدراسات اللازمة، ووفقاً للأصول والقوانين المرعية الاجراء، باشراك القطاع الخاص في الشركات والمؤسسات التالية: بورصة بيروت، شركة طيران الشرق الاوسط، شركة الشرق الاوسط لخدمة المطارات، مؤسسة ضمان الودائع، شركة سوديتيل، كازينو لبنان، شركة انترا، إدارة مرفأ بيروت، ادارة حصر التبغ والتنباك، ومنشآت النفط. على ان ترفع الاقتراحات بهذا الخصوص من قبل الوزراء المعنيين تباعاً وبمهلة اقصاها 2019/12/30.

مع نهاية السنة، سيكون لبنان، على ما يأمل رئيس مجلس الوزراء، قد وضع قطاعاته المنتجة على سكة البيع كلياً أو جزئياً، وأهمها قطاع الخلوي وطيران الشرق الأوسط. لكن هل الحصول على الأموال النقدية هي غاية الخصخصة؟ حتى عتاة الليبراليين الكارهين للدولة، يتعاملون مع هذا الهدف كواحد من كل. أولويتهم جعل المؤسسات والشركات المملوكة من الدولة أكثر فعالية وقدرة على تقديم خدمات عالية الجودة «فشلت الإدارة الحكومية في تأمينها». أما بالنسبة للمردود المادي، فيفترضون وجود ظروف موضوعية له تسمح بالحصول على السعر الأفضل، فهل الظروف اللبنانية تسمح بذلك؟ يجزم أحد أبرز المنظرين للخصخصة في لبنان أن الوضع الحالي يشبه وضع شاب مديون ومتعثر عن سداد ديونه إلى المصرف، ويريد أن يبيع سيارته على مشاريع الخصخصة. كيف يمن خصخصة قطاع الخلوي قبل تحريره؟ أو بشكل آخر إذا لم يتم تحرير القطاع قبل خصخصته فإن النتيجة الوحيدة التي ستنتج عندها ستكون الانتقال من احتكار القطاع العام إلى احتكار القطاع الخاص. هل هذا هو المطلوب؟ يضيف المصدر: «تحرير القطاع يؤدي عملياً إلى خلق منافسة حقيقية تؤدي إلى تحريك السوق والاقتصاد، من خلال التنافس على تقديم الخدمة الأفضل والسعر الأفضل».

في المقابل، يذهب مصدر آخر مطلع على مشاريع الخصخصة، إلى سؤال أخطر: هل تتعمد الحكومة بيع القطاعات المنتجة في ظروف الانهيار تحديداً؟ يقول باختصار إن أصحاب القرار هم أنفسهم أصحاب المصالح الساعين إلى الانقضاض على ممتلكات الدولة بابخس الاسعار، وهؤلاء دفاتر شيكاتهم جاهزة.

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

«القوات» بعد استقالتها: محاولة فرض وصاية على «الشارع المسيحي»

مع استقالة وزراء القوات اللبنانية من الحكومة، بات ظهور حزبييها ومناصريها في الشارع «أكثر صراحة». حاضرون في مختلف المناطق ذات الغالبية السكانية المسيحية، يبادرون إلى إقفال الطرقات. ومنع الناس من توجيه شعارات ضدّ سمير جعجع... أمور توحي بأنّ «القوات» تسعى «لفرض نفسها» قائدة الانتفاضة

ليا القزي

انطلاقاً من مبدأ «كلّن يعني كلّن»، الذي «يرّر» شتم والدة جبران باسيل، واتهام رندة ونبيه برّي بالسرقة، ووصف العهد باقذع الأوصاف، وشمل السيّد حسن نصر الله مع «كلّن»، قرّرت مُتظاهرة على أوتوستراد زوق مصبح التعبير عن رأيها، وحمل لافتة مكتوب عليها «سمير جعجع صهيوني». لافتة تعبّر عن رأي كاتبتها بسيرة رجل لم يسطح يوماً بتاريخ حزبه ومسيرته خلال الحرب، وإن كان «بجنّ» اليوم لمحو هذه المرحلة من ذاكرة الناس. كانت قناة «أم تي في» تنقل مباشرةً من الزوق، حين نالت الفتاة نصيبها من القمع «والتدفيش» لأنّها «تجرّأت» على تذكير جعجع بالتاريخ. تصرخ الشابة مُدافعةً عن نفسها: «كلّن يعني كلّن»، ومتظاهر قواتي يرفع صوته بوقاحة، «ما تقولي صهيوني»، مُحاولاً أن ينزع بقوة لافتتها من يدها على مرأى من الكاميرات. لماذا أراد هذا الشاب المنتمي إلى حزب يُنادي بالحرية والديمقراطية والتعددية إخراسها؟ لأنّ القوات اللبنانية بدأت محاولة فرض «وصاية سياسية» على التحرّك الاعتراضي، تحديداً في «المناطق المسيحية». تُشارك في التظاهرات من دون أعلام أو شعارات حزبية، ولكنّها جاهزة لـ«تصويب» آراء المُعتصمين بما يتناسب مع أجندتها. تعمل تحت شعار عام تسرّت به، هو مساواة «14 و8» بالسوء، ولكن تولي «اهتماماً» خاصاً للشتائم تجاه جبران باسيل، وبثّ جوّ أنّ النبض الأكبر في الشارع ضدّ سلاح المقاومة وعهد ميشال عون. ساعدتها استقالتها من الحكومة لتوسّع انتشارها، وتعمل علناً على استقطاب الناس، لا سيّما بعد أن بات محازبو «القوات» أساسيين في تحديد الطرقات الحيوية التي ستُقطع وتوقيتها. ليل الأحد ـ الإثنين، كان هناك أشبه «بكلمة سرّ» بين القواتيين. عمّم بعضهم على بعض ضرورة تشديد الخناق وإقفال الطرقات الحيوية بطريقة مُحكمة، تمنع أياً كان من الوصول إلى عمله / مدرسته... فرضوا «سيطرتهم» على «الحواجز». أما في كسروان (زوق مصبح ـ غزير)، فمنذ اليوم الأول كان هؤلاء مُبادرين إلى إقفال الطرقات. هم يُشدّدون على أنّ دافع تحرّكهم ذاتي، كمواطنين يُطالبون بحقوقهم، وليس كحزبيين. ولكنهم ما لبثوا أن استعادوا هويتهم الحزبية عند «زكزكة» بسيطة، كما حصل في الزوق مثلاً. بالنتيجة، لا يشذّ حزب القوات عن زملائه في السلطة، وإن قرّر أن يُخرج نفسه شكلياً من دائرتهم، بعدما حرموه «حصّته»: يتحسّس من أي انتقاد، ساعياً وراء طمسه. تُساعده بذلك إعلامياً قناة «أم تي في»، التي تُكمل بثّ رسائلها المُباشرة حتى ولو استغلها المتظاهرون لشتم والدة باسيل، ولكنّها تحجب الصوت عن متظاهر في وسط العاصمة قرّر أيضاً وصف جعجع بالصهيوني. مع تغلغلها أكثر فأكثر في الشارع، اعتبرت «القوات» أنّ حرب الشائعات ضدّها ستستعر، فحاولت الالتفاف عليها بتوزيع رسالة إلى جمهورها عبر «الواتساب». يتضمن التسجيل الصوتي تأكيداً لـ«الحفاظ على الثورة، فكلّما توقفت انفرطنا نحن، وكلّما استمرت نجحنا». يقول سياسيون مُتابعون للأحداث فليبقَ شارع الثورة، ولتستمر سلمية التظاهرات. قد تسمعون أنّ القوات تستغل الحراك لفرطه، إياكم أن تردوا على الاستفزازات...

(مروان طحطح)

الحالية إنّ حزب سمير جعجع يسعى إلى «الالتحاق بالحراك الاحتجاجي، والكسب شعبياً. هو الأكثر قدرة على التنظيم، ولكن لم يظهر بعد أنّه تمكّن من التأثير في مجرى الأحداث». فعدا عن أنّه «وصل مُتأخراً بعد أن كان الشارع قد انتفض»، يوجد منحى جدّي لدى الناس «ينبذ الأحزاب، وإبقاء التحرك نظيفاً منها». لا يبدو هذا الكلام مُتطابقاً مع المشاهد التي تُنقل، أكان من غاليري سمعان، أم جلّ الديب، وزوق مصبح، وغزير، والبترون... عن هوية الذين يقطعون الطرقات، والعدد الأكبر ممّن تُستصرخ آراؤهم يُعبّرون عن ترحيبهم باستقالة الوزراء الأربعة من الحكومة، ويؤيدون سياسات قيادة معراب، وبدأوا بإطلاق شعارات سياسية تستهدف حزب الله وسلاحه. لا يوافق السياسيون والمُتابعون على ذلك، «الأكثرية ممّن نزلوا إلى الشارع لم يُلبّوا دعوة القوات أو غيرها».

«ما عم نركب موجة حدا»، تردّ مصادر نيابية في القوات اللبنانية، مُضيفةً أنّ «الحراك أصلاً أكثريته من جماعتنا، والمطالب تُعبّر عن كلّ ما نُنادي به». قفزت القوات اللبنانية فجأة من الالتحاق بالاعتصامات إلى تبنّي أبوتها. تعترف المصادر القواتية بأنّ التحرك «ثورة شعبية مُحقّة، أبداً لا نوجهه سياسياً، ولكن بالتأكيد لن نُحبّ أن يُوجهه أحد إلى مكان آخر». ماذا يعني ذلك؟ «إسقاط النظام». كيف؟ شعار «كلّن يعني كلّن»، ورفض وجود كلّ السياسيين، من أين سيأتون بالوزراء والنواب والمسؤولين؟».

من الطبيعي أن تلجأ الأحزاب إلى «اختراق» التحركات الشعبية، ومحاولة توجيهها بما يخدم توجهاتها السياسية، لا سيما إذا كانت من دون قيادة. «نحن أكثر ناس مرتاحين لهذا الحراك، لا نحاول أن نُسيّسه ولا أن نستثمره، رغم خوفنا من أن يذهب نحو المجهول»، يقول مصدر قواتي. هل إقفال الطرقات يتمّ بقرار حزبي؟ يردّ المصدر بأنّ «السؤال عن وجود جهة تُنظّم إقفال الطرقات نطرحه على أنفسنا أيضاً، ولكن ليس نحن». في اليوم الأول «قسمٌ من شبابنا نزل من دون أن يأخذ رأينا، رغم طلبنا منهم التريّث. لم نقدر على أن نضبطهم». في الأيام اللاحقة، «أعدنا للاستقالة عبر دعوتهم إلى المشاركة في التظاهرات، لأنّه لم يكن من الممكن أن نتبنّى التحرك ونحن في الحكومة».

في الأشهر الماضية، كانت القوات اللبنانية تردّ على من يسألها عن سبب بقائها في الحكومة، بأنّها جربت المعارضة من الخارج ولم تجدها نافعة، وأنّ الأغلبية الحزبية تُفضّل البقاء في الحُكم. لعبة الشارع، وخوف «القوات» من انفلات جمهورها منها، وإيجادها الفرصة المثالية لإضعاف باسيل مسيحياً، بدّلت خيارها. من المُبكر الحسم إذا ما كانت ستكسب من هذه الخطوة. مصادرها تبدو واثقة من ذلك، ولكنّ المُعارضين لها يؤكدون: «إمّا أن يُشاركوا بالاحتجاجات من دون لافتتهم الحزبية، وإمّا أن يبتعد عنهم المعتصمون».

> القوات: نخاف من أن يذهب التحرك نحو المجهول

جنبلاط... شاهنشاه الطائفيين

فراس الشوفي

وليد جنبلاط موضة بالية. مثل تلفون نوكيا القديم المعروف بـ«أبو لمبة» في مواجهة آخر صيحات «ايفون» و«هواوي». يقف رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في مواجهة... التقدّم، ليس لجماعة أقليّة مثل طائفة الموحدين الدروز في لبنان، بل للبنانيين جميعاً. هو طبعاً مثل غيره من زعماء الطوائف الذين يحتكر كل منهم صوت فئة من الشعب. لكنّه حالة جذّابة، وفريدة، لا بل تراثية.

في وليد جنبلاط تتوافر كلّ شروط الإقطاعي التقليدي؛ وارثٌ عن أبيه، ويجهد للتوريث. بلاطه وثير، يتّسع لوزراء و«باش كتبة» وألزلام... وهراوات في الزوايا. لديه رعيّة، خائفة ومقتنعة بأنه يحميها، فيقدّم الأرض للشعب ويأخذ منه التعب والولاء. يسمح للشعب بأن يعتاش، لكن إلى الحدّ الذي يبقى فيه عبداً، فقلب الإقطاعي تُرهبه الحرية. يقتل رعيته في الداخل، ويقاتل بها على حدود الإمارة. يسرق الخبز من بيوت الأبناء ويعيد توزيعه عليهم كجوائز، بعد أن يسرق بهم خبز الآخرين.

لكنّ سحر وليد جنبلاط، الذي يتفوّق به بأشواط على أقرانه من الإقطاعيين اللبنانيين، يكمن في قدرته على حلب نظام المحاصصة الطائفي المقيت والعفن، حتى آخر مواطن ومورد وفكرة، وفي الوقت ذاته، ضمير ميت، يسمح بادّعاء العفّة. إقطاعي الشوف وعاليه وسائر وادي التيم، يمسك بأعناق الدروز، بقبضة الخوف، وأعناق اللبنانيين بالنموذج وتمكين القسمة. ومثل إقطاعيي القرون الوسطى، يُعمّد تحالفه المُقدّس مع إكليروس ديني، غريب عن الدروز، كان أبرز رموزه الشيخ الراحل علي زين الدين.

خلال الأيام الماضية، اقتنع وليد جنبلاط بأنه «يموديه». وهذا الاعتراف الذاتي ليس دليل نبل، بل من صرخات الناس في كفرحيم وبعقلين وعاليه والمتن الأعلى، حيث خرج الناس مطلقين أوجاعهم للمرّة الأولى. حاول وليد جنبلاط أن يحتلّ الساحات، برعيّته، لكنّها تسرّبت إلى حيث يخرج الصوت، أي صوت، إلّا صوت الإقطاع هذا.

وفي السياسة، يترك كعادته «إجر بالبور وإجر بالفلاحة». لا يخرج من الحكومة لكن يفعل كل شيء لتفخيخها. يبتزّ الرئيس سعد الحريري بالتلويح بكشف غطائه السياسي أمام الأميركيين والسعوديين والإماراتيين. يهاجم عهد الرئيس ميشال عون والوزير جبران باسيل متناغماً مع التحركات في الشوارع، ليس دفاعاً عن الشعب، لكن عن الحصّة. يهاجم حزب الله في العلن، لكنّه حين يوفد ممثّليه إلى الضاحية الجنوبية، يطلب مساعدته لتحصيل الحصّة، التي انتزع باسيل جزءاً منها.

وليد جنبلاط هو «مُطبّع» الشعب مع ثقافة نظام المحاصصة الفاسد، في التعيينات والصناديق والخوّات والوساطات واللغة والخطاب والتبرير. وليد جنبلاط هو شاهنشاه الطائفيين. هو كلّ هذا في الماضي والحاضر، والآن، يرمي بنظره إلى المستقبل، معتقداً أن ما سيكون، كما كان.

لا، لن يكون لجنبلاط كانتون، ولو كانت الفوضى على الأبواب، وهو يعدّ العدة بالرجال والتخويف بحجّة منع حزب الله وحلفائه من السيطرة على الجبل. فلا الدروز بعد يُقعّدون في علية، ولا اللبنانيون يقبلون بعد كلّ هذا الغلّ بأن يخرجوا من ظلام إلى ظلام أشدّ.

> جنبلاط يحلب نظام المحاصصة اللبناني حتى آخر مُواطن ومورد وفكرة

(مروان طحطح)

أيهما يلي ذراع الآخر: الشارع أم الطبقة الحاكمة؟

لم يخطر في بال اي من المسؤولين والزعماء والوزراء والنواب ان يفيقوا على نهار يجدون فيه انفسهم يُهانون. يُدانون ويُشهّر بهم. يجدون ناخبيهم وليس خصومهم فحسب يتجرأون عليهم وعلى سمعتهم. وعلى كل مالم يكن في حسبانهم. ويلزمون الصمت ويختفون عن الابصار

نقولا ناصيف

هل هي لحظة عابرة ان تصدف الذكرى الثلاثين لاقرار النواب اللبنانيين اتفاق الطائف (22 تشرين الأول 1989) في السعودية، في يوم مطالبة الشعب اللبناني باسقاط الطبقة السياسية - وشركائها الجدد منذ عام 2008 - المنبثقة من هذا الاتفاق؟ هل هي مصادفة ايضاً ان يأتي هذا اليوم، منذ 17 تشرين الأول 2019، كي يفصل بين اتفاق الطائف والطبقة السياسية التي اختبأت وراءه كي تقول انها هي - وليس الاتفاق - صمام امان الحؤول دون العودة الى الحرب الاهلية؟ هل هي مصادفة ايضاً وايضاً ان لا يعثر الشارع اللبناني على سياسي لا يهينه ويُشهّر به ويريد الانقلاب عليه - مع انه ناخبه - والاقتصاص منه وسجنه حتى، كما لو ان الذين حكموا لبنان منذ اتفاق الطائف ليسوا سوى «قطاع طرق» و«فاسدين» و«ناهبي مال عام»؟ ثم هل هي مصادفة ان انفجار الشارع يسبق، بأسبوع فقط، انقضاء نصف ولاية الرئيس ميشال عون (31 تشرين الأول)، كما لو ان العصيان يؤذن سلفاً ليس بتقويض ما تبقى من الولاية، بل ايضاً بتجريد الرئيس الوحيد منذ اتفاق الطائف الذي قادته شعبيته ونضاله وحيثيته السياسية الى رئاسة الدولة؟

ما خلا حزب القوات اللبنانية الذي آثر الانسحاب من حكومة الرئيس سعد الحريري في عزّ الصدام بينها والشارع، فبدت مغادرته السلطة هامشية ثانوية لم تُضف الى العصيان الشعبي ولم تضعف الحريري، فإن الساعات القليلة المقبلة وحدها كفيلة بأن تظهر أياً من الفريقين بات الآن قادراً على ليّ ذراع الآخر، واخراجه من المعادلة المستجدة: اللبنانيون في الشارع، أم ائتلاف السلطة الحاكمة المستمرة منذ عام 1992 والمستندة من الحقبة السورية مضافاً اليها التيار الوطني الحر. على طريقة بيانها الوزاري، حبراً على ورق، كررت حكومة الحريري البارحة تعهداتها بالاصلاح ومكافحة الفساد والاهدار، لكنها اكدت في الوقت نفسه تماسكها وصلابة ائتلاف قواها، ومقدرتها على مواجهة الشارع اللبناني بتجاهل مطالبه، وإن مستعصية في جانب منها واكبر من قدرة البلاد نفسها على احتمالها. اما المحتجون فاكدوا تشبثهم بالبقاء في الشارع. ادلت حكومة الحريري باخر ما عندها واقصاه، من غير ان يكون التمسك بالساحات المفتوحة آخر طلقات الاحتجاج.

بضع نتائج اولى افضت اليها الايام الخمسة من الانتفاضة الشعبية: اولاها، توجيه ضربة قاسية الى التسوية التي ارست عام 2016 ولاية عون بكل قواها ومقوماتها المرتكزة ليس على تقاسم السلطة فحسب، بل ايضاً وخصوصاً على اقتسام الاقتصاد اللبناني بتوزيع قطاعاته ومنشآته ومرافقه على فريق التسوية تلك، الى حد لم يعد احد «يشبع» - وهي عبارة استخدمها مرجع رسمي لم يُنحَ من التعرّض اليه - من نهب المقدرات والمال العام والاهدار ووضع اليد على الادارة. يتعيّن ان يتحمّل وزير الخارجية جبران باسيل كلفة انهيار التسوية بعدما حمّلها، مقدار ما حمّل نفسه بصفته الوزير الاول الشريك والمفاوض الفعلي لرئيس الحكومة، اكثر مما في وسعها تحمّله. ليس قليلاً هذا الكمّ الكبير من التشهير والاهانات واللعنات الموجهة اليه في الشارعين المسيحي والاسلامي، اذ وضع نفسه في صدارة العهد واظهر انه صاحب القرارات و«ناظر» الدولة برمتها، واستعجل الاستحقاقات المؤجلة.

(مروان بوحيد)

ثانيها، مع ان الحريري ليس وحده المسؤول عن الانهيار الحاصل، ولا يسعه ان يكون كذلك ما دام تبعاً لتسوية 2016 ارتضى ان يكون الاول بين متساوين، يملك الفيتو الذي يملكه شركاؤه في السلطة الاجرائية، الا انه الآن امام امتحان بالغ الصعوبة: الاقرار بدفن الحريرية السياسية التي انشأها الرئيس رفيق الحريري منذ عام 1992 في السياسات الاقتصادية بكل تشعّبات رهاناتها المحلية والاقليمية، والتسليم بتقويض آخر ما كان يمكن ان يربطه بما تبقى من الارث السياسي الذي انتقل اليه من والده. لم يعد كأبيه، تقدّرن الثروة بمقدرته على الحكم وممارسة الصلاحيات الدستورية، وكذلك جدوى علاقاته الاقليمية والدولية. ما خلا فرنسا التي لا تزال - وإن بتحفظ - تحتضنه باسم سمعة الحريري الاب، فقد الابن تماماً الظهير العربي الذي تسلّح الرئيس الراحل من خلال السعودية وسوريا، ونجح طوال ثلاثة عقود (1984 - 2004) في ان يكون محاوراً ومفاوضاً باسميهما في لبنان كما مع الغرب.

بات الحريري الابن امام استحقاق جديد في ثاني امتحان صعب له في سنة ونصف سنة فقط: بعدما خذله ناخبوه في بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع الغربي في انتخابات 2018، لا يكتفون بالتخلي عنه، بل يدعونه من تلك المناطق التي عدّها حصونه المذهبية الى التنحي للفور ومغادرة الحكم. يتعيّن على الحريري الابن من الآن فصاعداً ان يكون رئيساً لحكومة يحكمها الائتلاف وليس الصلاحيات، ويضمن استمراره على رأسها حزب الله وليس سجل الرجل ولا ارث حريرية سياسية خائرة.

ثالثها، استمرار فشل الرهان على خروج الاحتجاج من الشارع، والتعويل على عامل الوقت لإنهاك المحتجين دونما حصولهم على اي المكاسب التي ينادون بها. بيد ان صمود هذا الشارع افسح في المجال امام تبدّل المعطيات، فلم يعد في وسع الحلول المقترحة في اليوم الثاني للانتفاضة ان تكون صالحة بانقضاء اربعة ايام على استمرارها بالزخم نفسه. في اليوم الثاني للغضب الشعبي في 18 تشرين الاول، وعد الحريري اللبنانيين باصلاح جدي، فلم يُصغ اليه في الغداة ما فاقم حركة الاحتجاج. في اليوم الثالث 19 تشرين الاول عندما تحدث الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله عن لاءاته الثلاث الرافضة لاسقاط رئيس الجمهورية والحكومة والبرلمان الحالي، إذا الوف اللبنانيين يتجاوزون المحظور الذي تحدث عنه، ويصرون على تنحي السلطات كلها، رغم الاخطار التي يفصح عنها فراغ شامل كهذا. مع ان نصرالله تفهّم احتجاج الشارع وبدا اكثر صدقية مما خاطب به الحريري ومن قبله باسيل حيال الاصلاح، الا ان الغضب الشعبي لم يزل غير مقتنع بصواب تخويل الفاسد مكافحة الفساد، ولا وضع الاصلاح بين يدي الخصم والحكم في آن. في اليوم الخامس امس، بعد جلسة الحكومة، كمنت سخرية المعادلة الجديدة: يستعيد الاموال المنهوبة اولئك الذين يتهمهم اللبنانيون بنهبها.

رابعها، ان توازن الخيارات الاستراتيجية المتناقضة لم يعد كافياً لضمان استقرار البلاد، من دون استقرار المجتمع بالذات وليس ضمان مصالح القوى السياسية فحسب. لم تأبه الاحتجاجات بسلاح حزب الله ولم يُثرها على طريقة انقسام الافرقاء السياسيين عليه. لم تبدُ معنية بالناي بالنفس، ولا بسوريا وحربها، ولا بالسياسة الخارجية للبنان وعلاقاته العربية، ولا عدائه لاسرائيل وانقسام الموقف من النظام السوري. فإذا كل صرخات الاحتجاج ارتبطت بالمعاناة المعيشية لاصحابها في كل ما يتصل بحياتهم اليومية. على نحو كهذا اعطى الشارع اشارة بالغة الاهمية الى انه، هو بدوره، جزء لا يتجزأ من الاستقرار وضمانه.

> هل يستعيد الاموال المنهوبة المتهمون بنهبها؟

على الغلاف

«طاغية مصرف لبنان» رقمه «106 مليارات دولار»

(هيثم الموسوي)

أيلده الغصين

«رياض سلامة، طاغية مصرف لبنان» تقول الصورة التي تشبّه حاكم المصرف المركزي بالمطلوبين للعدالة، حاملاً رقماً قدره «106 مليارات دولار، يُدينها للشعب». هذه الصورة، حمل نسخاً منها متظاهرون تداعوا للاعتصام أمام مدخل المصرف المركزي المطلّ على شارع الحمراء أمس، بدلاً من البقاء في ساحتي رياض الصلح وساحة الشهداء. المتظاهرون توافدوا على دفعات ثلاث، الثانية بعد الظهر، الخامسة عصراً ومساءً، في دلالة إلى التحاق العديدين من الموجودين في ساحات بيروت بهم. التحرّك حصل أمام المصرف المُقفل، في اليوم الثالث من إقفال المصارف، والمسبّح بسبب أعمال الصيانة في حديقته، بينما الشارع يغلي خارجاً.

> الحكومات تتغيّر فيما يبقى راس هذا المصرف نفسه ويسير بالسياسات نفسها

الى جانب صورة الحاكم، رُفعت شعارات منها: «يسقط حكم المصرف، أعيدوا مالنا المنهوب، إقالة اللص الكبير، رفع السريّة المصرفيّة، فلتدفع المصارف، لن ندفع...» وسواها. أما الهتافات فلم توفّر الحاكم ولا بعض السياسيين، «رياض سلامة صهيوني، رياض سلامة حرامي»، ردّد المحتجّون. الشباب العشرينيّون بمعظمهم ممن تجمّعوا أمام المصرف، وكرّروا الدعوات للتجمّع أمامه اليوم، يردّون تحرّكهم إلى «أصل بلاء» الوضع الاقتصادي السيّئ الذي فجّر غضب الناس.

محمد الذي بدأ بإطلاق النداء للتجمّع عبر «تويتر» يربط سبب العودة للإعتصام أمام المركزي، بـ«تصويب التظاهرات إلى المكان الأبرز للضغط على المسؤولين، حيث تُصنع سياسات الدولة الماليّة». ويشرح أن «الحكومات تتغيّر فيما يبقى رأس هذا المصرف نفسه، ويسير بالسياسات نفسها». «لا يمكن أن يجيّره أي فريق سياسي لصالحه»، ويضيف «لن نرضى بتسلّق أحد على مطالبنا العيشيّة والاقتصادية، وليصفّوا حساباتهم السياسيّة مع المصرف بعيداً منا». أما الورقة الإصلاحيّة التي أعلنها رئيس الحكومة فـ«لا تقنعنا وناقصة إذ لم تتطرّق إلى النفط والشفافيّة ورفع الحصانة والمحاسبة، لكن الإيجابي الوحيد أنها بدأت تتطرّق إلى مطالب قديمة للشعب» يختم محمّد.

«إبرة مورفين» هو توصيف سَمايا للورقة الإصلاحيّة للحكومة، أما «التنازلات» التي فُرضت على المصارف، فتراها «غير كافية، ولماذا لم تقم المصارف بهذه التنازلات سابقاً؟». بينما ترى دانا أن «حاكم المصرف ادّعى حماية الليرة عبر خطة تُعتمد فقط في حالات الطوارئ في باقي الدول، وقد أوصلتنا إلى ما نحن عليه وتراجع سعر صرف الليرة»، وتتابع «الفاسد يُعرف من خلال مؤسّسته وموظّفيه، وسفراته الباهظة». التجمّعات يفترض «أن تكون أمام المركزي» وفق حسين، «لنتوحّد في الموضوع الاقتصادي بدلاً من الاختلاف في التوجّهات السياسيّة».

السياسة الاقتصادية التي يتّبعها مصرف لبنان «خاطئة منذ عام 1993 حتى اليوم، ومن ضمنها تثبيت سعر صرف الليرة»، وفق رامي. ويضيف «يسافر حاكم المصرف مع جمعية المصارف إلى الخارج، يدعم مصارف دون أخرى ولا نعرف الأسباب، سياسة القروض خاطئة وقد زادت فائدة نصف بالمئة هذا العام، مثلاً زاد قرضي 50 دولاراً في الشهر لأدفع 30 ألف دولار زيادة خلال 30 سنة». أما ضغط الشارع «فهو ما جعلهم يفكّرون بتدفيع المصارف، لكن ذلك ليس كافياً، فمطلبنا هو إسقاط الحكومة وأي حكومة أخرى يمكنها تنفيذ الإصلاحات». رامي مهندس ولديه صفحة «أرشيف لبنان»، ومن بين ما وقعت عليه يداه في الأرشيف «قصة حاكم مصرف لبنان السابق إدمون نعيم الذي كان ينام في مبنى المصرف، وحين احتاج العونيّون المال اضطروا إلى ضربه». ويكرّر فكرة «بقائه حاكماً للمصرف فيما تتغيّر الحكومات، وكانت مهمّته الوحيدة تثبيت سعر صرف الليرة».

متظاهرو صور والنبطية: نحن الأمر الواقع

أمال خليل

لم يكد رئيس الحكومة سعد الحريري ينهي تلاوة رزمته «الإصلاحية»، حتى صعّد أحد قيادات الحزب الشيوعي اللبناني إلى تظاهرة النبطية، ليحسم خيار القوى الوطنية واليسارية والمجتمع المدني برفض فض التجمع الشعبي الذي نظّم أمس لليوم الخامس على التوالي أمام سراي المدينة. بعد خطاب الحريري، كما قبله، لم تخفض أصوات المكبرات التي استمرت ببث الأناشيد الثورية حتى ساعات الليل الأولى في التجمعات الاحتجاجية الثلاثة المستمرة في المنطقة أمام السراي وعند دوار كفرمان وأمام جسر حبوش. وكما كان مقرراً منذ الصباح، جابت الحشود شوارع المدينة كما فعلت كل مساء في الأيام السابقة، قبل أن ينتقل القسم الأكبر منها للالتحاق بالاعتصام المفتوح عند دوار كفرمان. واستجابة لطلب الجيش، وافق منظّمو تجمع حبوش على فك خيمة الاعتصام وفتح أوتوستراد النبطية – الزهراني. اللجنة التنسيقية لحراك النبطية التي تشكلت أمس، أعلنت التزامها بما تقرره قيادات الحراك في جميع المناطق في ما يخص خطة عمل الفترة المقبلة. ميدانياً، سيتحول الاعتصام المركزي النبطاني إلى دوار كفرمان الذي سيفتح أمام حركة السيارات. ورغم إدراك القوى الوطنية واليسارية للتراجع التدريجي لعدد المشاركين في الحراك منذ الآن فصاعداً بعد فتح المحال واستئناف عمل المؤسسات والمدارس والجامعات، لكنها توقن بأنها أسّست لمستقبل مختلف في مدينة عاشوراء. ليس الاختلاف بالأغاني التي صدحت ولا الأجواء الحماسية المختلطة، بل بتحرير الصوت المعارض من المجالس المغلقة. فلم تؤدّ مظاهر الترهيب والتخويف المسلحة والاعتداءات التي مارسها مناصرون لحركة أمل بين ليل الجمعة وظهر السبت الماضيين إلى «ضبضبة» الثوار. منذ صبيحة السبت، تضاعفت أعداد المشاركين، ما أجبر «أمل» على إلغاء المسيرات الجوالة التي نوى عدد من مناصريها تنظيمها في محيط التجمعات الثلاثة يومي السبت والأحد، وأمام مبنى الحسينية أمس. أما حزب الله، فقد تولى مهمة حماية التجمعات ومسيرات المتظاهرين، منعاً للاحتكاك. لكن المتظاهرين في النبطية واجهوا أمس أسلوباً مختلفاً يهدف إلى التشويش عليهم. فقد سجلت مشاركة ناشطين من أبناء منطقة النبطية ممن يصنّفون في خانة «شيعة السفارات» وآخرين من حزب سبعة، فضلاً عن حضور سريع للعميل مروان فقيه، الأمر الذي أحدث بلبلة بين المشاركين حسمت سريعاً بطرد من وصفوا بـ«الدخلاء»، وتوّجت بإحراق العلمين الأميركي والإسرائيلي رفضاً للاتهامات التي توجّه للحراك بتلقّي أموال من السفارات.

> احرق العلمان الاميركي والإسرائيلي رفضاً للاتهامات بتلقّي اموال من السفارات

صور أحرقت صباحاً العلم الإسرائيلي رداً على الاتهامات نفسها. أما في المساء، فقد فتح دوار الاستراحة والكورنيش البحري لاستقبال الحشود التي تقاطرت بعد خطاب الحريري. «باقون هنا»، حسم الشيوعيون وناشطو المجتمع المدني مصير تحركهم الذي سينحصر لاحقاً على الكورنيش البحري لفتح الطريق حول الدوار أمام حركة السيارات. في الشكل، سينكفئ الحراك الذي جمع أكثر من عشرة آلاف شخص في الأيام الماضية، لكنه ترك أثراً عميقاً في مدينة الإمام موسى الصدر. التزم المتظاهرون بتمنيات الحريكين بعدم التعرض لشخص الرئيس نبيه بري وعائلته، لما يشكله من استفزاز لأنصاره. وإن غاب آل بري عن الحناجر، لكن الجدران واليافطات حفظت شعارات غير مسبوقة ضده، فيما التحرك المسلح الذي قام به مناصروه، تحول إلى مادة خلافية داخل الحركة. قيادات عديدة تبرّأت ممّا حصل، ملقية بـ«اللوم على قيادات حركية أخرى أثارت الرأي العام ضد بري في هذا الظرف الحساس».

أما أوساط بري نفسه، فقد حمّلت ما جرى من مظاهر مسلحة واعتداء على المتظاهرين وإحراق استراحة صور السياحية للجيش والقوى الأمنية «التي كان عليها أن تقمع التجاوزات من أي طرف صدر».

ما شهدته صور السبت، تكرر في بنت جبيل مساء أمس أمام مبنى السراي الحكومي. اختلفت الروايات حول أسباب تعرض محازبين ومناصرين لـ«أمل» للمشاركين في التجمع الاحتجاجي قبالة السراي. رواية أفادت بأن بعض المتظاهرين حاولوا اقتحام السراي، فصدّهم عناصر الحركة، فيما أكدت رواية أخرى أن العناصر اعترضوا على بثّ الأغاني عبر مكبرات الصوت. مصادر المتظاهرين أعلنت فضّ حراك بنت جبيل.

على وقع المعارضة الجنوبية، عقدت أمس قيادتا الحزب و«أمل» في الجنوب اجتماعاً في مكتب الحزب في النبطية. وفي بيان صادر عن المجتمعين تأكيد أن «الحراك الشعبي العفوي والصادق عبّر عن وجع الناس»، منبّهاً «الجميع بأن يبقى بعيداً عن بعض الأحزاب التي كانت في السلطة لعقود وتحاول أن تحرفه عن مساره».

(الأخبار)

عكار لإقامة «سلطة الشعب»

نجلة حمود

في ساحة حلبا التي شهدت عام 2015 انتفاضة «عكار منّا مزبلة» في وجه استفحال نفايات بيروت وضواحيها الى عكار، احتشد الآلاف لليوم الثاني في وجه سلطة أمعنت في حرمانها، على مدار الأعوام الماضية، من أبسط مقوّمات العيش.

«لم يعد بإمكاننا الصمود أكثر. تعبنا من التنقل على الطرق لبلوغ جامعتنا الوطنية، لأن الجامعة الموعودين بها في عكار لم ولن تبصر النور»، يقول طلاب حضروا من بلدة فنيدق في جرد القبيلة للمشاركة في الاعتصام. المتظاهرون حضروا من كل بلدات المحافظة: عكار العتيقة، تكريت، الشدوف، الدورة، رحبة، منطقة السهل، والشفت والدريب وغيرها. «نزلنا بعد كلمة رئيس الحكومة، شبعنا من الوعود، خصوصاً أن الوعود الانتخابية لم تجف بعد. كيف لنا أن نثق بهذه الطبقة الحاكمة وأن نلدغ من الجحر نفسه مئة مرة؟»، يقول أحد المتظاهرين.

تعددت الأطياف المشاركة في الاعتصام، وتعددت الشعارات المرفوعة، وإن كانت جميعها تجمع على رفض «حكم المصارف» و«حكم الأزعر»، فيما غابت الشتائم للسياسيين، وتوحد المعتصمون ضمن «لجنة تنسيق الانتفاضة الشعبية» وخيمة «اعتصام حلبا» التي تضم مختلف القوى والأحزاب والتجمعات المنظمة والمشاركة في الاعتصام.

غضب المعتصمين انصبّ أيضاً ضد بلديات عكار التي «أثبتت أنها خاضعة لقرارات أهل السلطة، فلم تكلف نفسها حتى عناء إصدار بيان تضامن»، يقول الشيخ محمود شتيوي.

الناجحة في امتحانات التعليم الثانوي ليبنا الشعار تواظب على الحضور مع عائلتها صباح كل يوم، لأن «من حقي أن أحصل على فرصة في تأمين مستقبلي ومستقبل عائلتي. هذا حق وليس منّة من أحد، والحق والكفاءة يجب أن لا يخضعا للتوازنات الطائفية والحسابات الضيقة، نحن بشر بغض النظر عن انتماءاتنا الطائفية والحزبية».

يردّد الشيوعيون المتمترسون في الساحة من دون كلل أو ملل، وغالبيتهم من الأساتذة والأطباء والمهندسين، «أن كل ما نشهده هو بسبب سياسات سلطة الفساد والنهب، سلطة تحالف الإقطاع بجديده وقديمه مع المصارف التي تنهب البلد وتعبث بقدراته وترهنه للبنك الدولي وصندوق النقد».

وقد حرصت «لجنة تنسيق الانتفاضة الشعبية» على تعميم بيان، دعت فيه أهالي عكار وفقراءها وفلاحيها، والمتعاقدين والموظفين، المهدّدين بلقمة عيشهم ومستقبلهم وبالعملة الوطنية التي تفقد قيمتها، إلى الانخراط أكثر في مواجهة سلطة رأس المال، سلطة المصرف، سلطة الميليشيات، حتى إسقاطها وإقامة سلطة الشعب».

(الأخبار)

«يا صيدا قومي قومي... بدنا نسقط الحكومي»

أمال خليل

تغيّرت صيدا كثيراً بين 2011 وأمس. حينذاك، نزلت مدينة رفيق الحريري في يوم غضب على إسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري، صارخة «يا صيدا قومي قومي... سرقوا منّا الحكومة». أمس، وبمشاركة المئات من أبناء العائلات الصيداوية المحسوبة على تيار المستقبل، صدحت مستديرة إيليا: «يا صيدا قومي قومي... بدنا نسقط الحكومة». بشبه إجماع، رفض المتظاهرون منح «الشيخ سعد» فرصة لتطبيق «إصلاحاته». سريعاً، أسقطوا ورقته ورفعوا لافتتهم: «عذراً، الدور مقطوع للإصلاح». يصعب على كثير من الصيداويين الهتاف ضد ابن جلدتهم. لم ينزل الأبناء. هم إما متضامنون مع النائبة بهية الحريري التي خفتت تصريحاتها في الأيام الماضية، وإما محرجون من الزمن الذي كانوا يُحسبون فيه عليها وعلى عائلتها التي أسهمت شركاتها في التغيير الطبقي والاجتماعي في عاصمة الجنوب. لكن الأبناء لا يبالون بتلك الاعتبارات. يعرفون عن مجدليون دعمها المبطّن لأحمد الأسير، وصرف موظفي سعودي أوجيه ومؤسسات المستقبل من دون رواتب وتعويضات، وروائح معمل فرز النفايات والجمود الاقتصادي (...). وفي الخندق المقابل للحريرية، سجلت مشاركة لافتة لمحسوبين على التيارات الإسلامية والسلفية. أسّس أبناء صيدا لخيمة الاعتصام المفتوح في «إيليا». لكن المشاركة اليومية للآلاف من بلدات أقضية صيدا والزهراني وجزين، حوّلته إلى كرنفال امتاز بسلميّته وأجوائه الغنائية والراقصة. الجوار الذي انفضّ عن بوابة الجنوب بسبب السياسات الحريرية المذهبية التي رفعت شعار «صيدا لأهلها»، عادوا إليها متظاهرين ضد الحريرية وزملائها في السلطة. هؤلاء الضيوف تنادوا مساء أمس إلى الدوار بعد خطاب الرئيس الحريري بشأن الورقة الإصلاحية، وتلاقوا مع دعوة النائب أسامة سعد وعبد الرحمن البزري وهيئات المجتمع المدني إلى الاستمرار بالتحرك. سعد أستقبل البزري في مكتبه، واعتبرا أن الورقة الإصلاحية «لا تتعدى كونها محاولة للالتفاف على الانتفاضة الشعبية».

كان للجيش رأي آخر في صيدا ومحيطها. بعد خطاب الحريري، نزلت وحدات من الاستخبارات إلى التجمعات التي تقطع الطرق في الصرفند والغازية وعدلون والنجارية وعملت على فضّها وفتح الطرقات. في صيدا، تبلغت القوى المعنية بالتظاهر «مهلة حتى فجر اليوم لفتح الطريق حول دوار إيليا أمام حركة السيارات وانكفاء الاعتصام في زاوية جانبية»، وفق مصدر مواكب.

(أ ف ب)

على الغلاف

قضاة «الثورة»... تعالوا إلى الساحة

محمد نزال

استفاق ضمير المحامي الفاسد، فجاة، بعدما اصطدم بـ«المستقبل». لم يكن ترك من قبل شيئاً إلا وتاجر به، في القانون والأخلاق والشرف، ولكنّه الآن في لحظة عودة إلى الذات. رأى مجتمعه ينهار ووطنه بلا مستقبل. وقف أمام القاضي تائباً معترفاً، وها هو يترافع في قضيّة عادلة، بعد أن فشل في استحضار الوزراء الفاسدين إلى المحكمة، قائلاً في الختام: «سيّدي الرئيس، أنا ومعي المستقبل كلّه، نلوذ بكم ونلجأ إليكم... فاغيثونا». بكا هنا المحامي أحمد زكي. كان بدور في بال المخرج المصري الراحل، عاطف الطيّب، من خلال فيلمه «ضدّ الحكومة» أنّ القضاة يُمكن أن يكونوا الملاذ الأخير. كان هذا مشهد يُعبّر عن تفسّخ بنية المجتمع المصري بين الثمانينات والتسعينات. لا يوجد قضاء مستقل بالمعنى التام في العالم، اللهم إلا في خاطر بعض الحالمين، ولكن لطالما تميّز قضاة مصر بنزعة استقلاليّة لافتة. أين قضاة لبنان ممّا يجري اليوم في بلدهم؟

نادي قضاة لبنان، أو بالأحرى نادي بعض قضاة لبنان، توجّه أمس بكتاب «ثوري» إلى هيئة التحقيق الخاصّة لدى مصرف لبنان. وباسم القانون، ومواده التي يعرفونها جيّداً، طالبوا الهيئة بالآتي: «التجميد الاحترازي والمؤقت لحسابات كلّ السياسيين والموظفين الكبار والقضاة، وكلّ من يتعاطى الشأن العام وشركائهم من متعهدين وغيرهم (وعائلاتهم)... التي تتجاوز قيمتها 750 مليون ليرة لبنانيّة، فردياً أو مجموعة، ورفع السريّة المصرفيّة لصالح القضاء ومنع التصرّف بها». صحيح أن نادي القضاة المذكور لا يتكلّم باسم كلّ القضاة، وأنّه ليس جهة «حكوميّة» بمعنى ما، لكن مع ذلك يبقى ما طالبوا به، خاصّة أنّهم قضاة، شيئاً غير مألوف في لبنان، وشجاعة لم نعهدها كذلك في «سلك العدالة». صحيح أنّهم لم يحدّدوا معيار «كبار الموظفين»، وأنّهم لم يفسّروا سبب تحديد مبلغ الحسابات التي يجب أن تُجمّد بـ 750 مليون ليرة وما فوق، إلا أنّ رمزيّة الطلب تبقى لافتة ويُمكن البناء عليها. ذهب النادي في كتابه أبعد مما سلف، إذ طالب بـ«التحقيق مع أصحاب هذه الحسابات حول مصادر هذه الأموال، وطبيعة العمليات المجراة فيها... ومخابرة السلطات الأجنبيّة كافة والمطالبة بمعلومات حول حسابات السياسيين والموظفين الكبار (وعائلاتهم) في الخارج». ختم كتاب القضاة بالآتي: «إن أحقر الناس من ازدهرت أحوالهم حين جاعت أوطانهم، الوطن يُنادي ضمائركم». هكذا، لبنان في حالة انتفاضة، حالة استثنائيّة، وهنا تكثر المواقف الاستثنائيّة.

> دعا نادي القضاة إلى تجميد حسابات كلّ السياسيين والموظفين الكبار والقضاة

إلى هنا كلّ ما سلف جيّد. لكن مهلاً، ألسنا هنا في لبنان؟ أليس القضاة، ومنهم أعضاء في النادي المذكور، من جرى تعيينهم في مواقعهم، بحسب أخر تشكيلات قضائيّة، بموافقة ومباركة وتزكية من هذا الزعيم (طائفياً) أو ذاك؟ بلى. نعرف هذا جيّداً. نعرف الأسماء والماضي والحاضر، وما خفي أكثر. نعرف ميول بعض القضاة، الكثير من القضاة، إلى الجهات الحزبيّة صاحبة «الفضل» في وصولهم إلى ما وصلوا إليه. لا حاجة لأن نُردد تلك المقولة المُزجاة عن أنّ ليس كلّ القضاة في الفساد سواء، وأنّ منهم مَن تُرفع له القبعة، إلخ إلخ... نعرف هذه البديهيّة جيّدا أيضاً. في مصر، ورغم شبه الانهيار الذي تعيشه الدولة هناك، بما في ذلك قطاع العدالة الذي أمعن فيه التسييس، إلا أنّه مع ذلك يبقى أفضل من الوضع القضائي في لبنان. لا دولة انعقد من لبنان. خلال الأيام الماضية، ظهرت بيانات تطالب بحكومة انتقالية في لبنان، يترأسها قضاة مشهود لهم بالنزاهة. بدت هذه الدعوة أقرب إلى الأمنية. في لبنان كلّ القضاة مشهود لهم بالنزاهة، وكلّهم مشهود لهم بعدم النزاهة أيضاً. ذلك بحسب الجهة (طائفياً وحزبيّاً ومناطقيّاً) التي تستصرحها حول الدولة هناك، بما في ذلك قطاع العدالة الذي أمعن فيه التسييس، إلا أنّه مع ذلك يبقى أفضل من الوضع القضائي في لبنان. لا دولة انعقد من لبنان. خلال الأيام الماضية، ظهرت بيانات تطالب بحكومة انتقالية في متاحة في بلادنا... بلاد الواسطة والمحسوبيّة الزبائنيّة.

لم يكن بيان القضاة أمس هو الأول من نوعه، فيوم الجمعة الماضي، ومع انطلاق التظاهرات في مختلف المناطق، صدر عن «النادي» بيان دعا إلى «تنحّي كل مسؤول مساهم في الفساد، واستقالة الحكومة والمجلس النيابي وإجراء انتخابات تمتحن جدية صحوة المواطن». كم يبدو هذا حالماً. انتخابات؟ وفق أي قانون انتخابي؟ لم يتطرق البيان إلى ذلك. عموميات بعموميات. مشكورة هي «ثوريّة» نادي القضاة، ومشكورة الشجاعة، لهم الشكر على جعلنا نسمع منهم أشياء لم نكن نسمعها من قضاة سابقاً، لكن، رافة بنا، رافة بكلّ ما ينبغي الرافة به، كونوا حقيقيّين أكثر. كونوا في الواجهة. سمّوا مع الناس الأشياء بأسمائها. بينكم مَن يعرف أشياء لا يعرفها كثيرون، ولديكم، بين الأوراق في مكاتبكم، ما لو كشفتم عنه لغيّرتم الكثير في المشهد. انزلوا مثلاً إلى الشارع، بأثوابكم إيّاها، واطلقوا الصرخات من بين الناس. عندها ربّما سينظر الناس إليكم بعين مختلفة، ربّما.

(مروان بوحيدر)

(مروان طحطح)

خطاب العودة لا خطاب الاصلاح

نجيب نصرالله

انتهت المهلة التي منحها سعد الحريري لنفسه بكلمات فارغة خيّبت من لم يصدّق بعد أن لا رجاء ولا أمل. لا منه ولا من أمثاله. وإذا كان هناك من انتظر نتيجة مغايرة، أو راهن على «تدبّر» ما قد يجبره على محاولة الاقتراب حتى لا نقول ملامسة جذور الأزمة، وتالياً، الإحاطة ببعض أسبابها، فقد تأكّد له بعد سماع الكلمة، وباللموس، عبث الرهان وعقمه ولا جدواه.

لقد كان واضحاً، ومنذ ما قبل «انفجار» الغضب الشعبي، واتساع دائرة من شملتهم، أو حرّضتهم على ترك بيوتهم والنزول إلى الشوارع، أن المهلة بحد ذاتها، وفي كل الموازين الممكنة، بدءاً من موازين السياسة والاقتصاد، لا معنى لها. وأنها مجرد أحبولة سقيمة لن تقدّم أو تؤخّر. فمن عجز طوال سنوات الحكم المباشر أو بالواسطة، عن الإتيان، أو القبول، بفكرة مخالفة، تقطع مع الماضي (البادئ منذ تسعينيات القرن الماضي) المثقل بالارتكابات والفظائع التي جوّفت الدولة وأفقرت المجتمع وعرّته، لن يستطيع أن يأتي، خلال ساعات معدودات، بما عجز، أو امتنع عنه طيلة أعوام حفلت بالفرص ومعها الإمكانات.

وهنا، يرتسم السؤال عن خلفية طلبه للوقت الإضافي الذي حدّده بـ 72 ساعة: هل كان فعلاً، على ما حاول الإيحاء، للبحث عن مخارج أو «حلول»؟ الجواب: قطعاً لا. خصوصاً أن انفجار الغضب الشعبي وشكل هذا الانفجار وتوقيته الذي بدا لنا جميعاً مفاجئاً قد مثّل «ذروة» تأخرت طويلاً. وكشف عن صعوبة، بل استحالة، استمرار الناس في السكوت عن قساوة ما يعانونه من فقر مذلّ وبطالة قاتلة وانسداد أفق... وبالتالي، لم يكن خافياً على أي من أصحاب الإحساس البشري، أو حتى على ذوي الإدراك البسيط أن فرص الخروج من المأزق الذي قادتنا إليه سياسات مجرمة وعقول مريضة، ونفوس سوداء ما عادت متيسّرة بسهولة. وأن لا حياة لأية «حلول» لا ترسم خطاً سياسياً واقتصادياً، فاصلاً وقاطعاً، بين ما كان أو ما سوف يكون.

لقد أظهرت كلمة الأمس أن الأمر بمجمله كان مجرد حيلة إضافية لكسب الوقت لذاته، ولإعادة التموضع. لذلك يتأكد أكثر فأكثر أن المشكلة ليست في تواضع ومحدودية قدرات الرجل (المثبت بالوقائع والأدلّة) على الخروج من دائرة «التفكير» البسيط المسيطر عليه فحسب، وهذه من المسائل التي كان يمكن لإعمال الخيال أن يعالجها. بل في أصل الرغبة ووجودها. وهنا، ومن أجل الوضوح ليس إلا، ينبغي التأكيد على واقعة أساسية كثيراً ما نتغاضى عنها، وهي إن الرجل الذي جيء به عنوة، في لحظة تخلٍ سياسي وأخلاقي ضربت البلد واجتماعه، لا يملك، ولن يملك مهما تظاهر، أن يمثل نفسه بقدر ما يمثل منظومة المصالح التي كلّفته، وبمقابل مجزٍ، مهمة السهر على استمرار السياسات والمقاربات الضامنة لنهب الموارد وتعزيزها.

إنه الحارس الأمين للمصالح السوداء التي حطّمت الدولة ونهبت ماليتها وسرقت مرافقها وأرهقت المجتمع وأنتجت الفساد وعمّمت الفقر وأشاعت الجهل والأميّة وعزّزت من الطائفية القبيحة ومعها المذهبية المقيتة... وغيرها الكثير من الارتكابات والجرائم التي لا تنتهي.

الأرجح أن هناك، اليوم، في الغرف المالية والمصرفية السوداء، من قرّر التجاهل التام وقرّر أن الحفاظ على منظومة المصالح القائمة وحماية نموذجها يتقدم على ما عداه. والأرجح، أيضاً، أن هؤلاء قد قرّروا، ومارسوا، بأن لا قيمة، عندهم، لكل الآلام التي صدحت بها حناجر المواطنين الذين ملأوا ساحات البلد من أقصاه إلى أقصاه. وهو ما ترجمته، وبحرفية لا تشوبها شائبة، الكلمة البائسة التي تولى سعد الحريري تلاوتها من بعيد.

الاستنتاج أن سعد الحريري ما بعد المهلة هو نفسه الذي كان قبلها. بل يمكن الزعم أنه سيكون، ومعه من يمثل، أشد خطورة على البلد ومستقبله. خصوصاً أنه يتابع المهمة مستنداً، هذه المرّة، إلى تفويض «الشركاء» وموافقتهم الموثقة.

إنه المعنى الخفي من مكافأة نفسه بالمهلة التي حاول تسويقها باعتبارها صحوة مسؤول وتعبيراً عن ضيقه بالأحوال ونفاد صبره من عرقلة الشركاء. لقد أظهرت كلمته وما تضمنتها من إصرار على متابعة السير في السياسات السابقة أن إمهاله لنفسه كان هدفه، إلى التقاط الأنفاس، التحضير لمعاودة الهجوم على الناس ومكتسباتهم المتبقية لهم. بل ومعاقبتهم على التظاهر وفكرة الخروج عن الطاعة. وهو ما تقوله بنود ما أسماه زوراً بـ «الإصلاحات».

في السياق، وأمام هذا الواقع الذي يرسمه إصرار الحريري ومن معه على المضي في السياسات نفسها، يصير من الضروري دعوة المتظاهرين إلى الحفاظ على الفرصة التي جعلت من اجتماعهم ممكناً. ولفتهم إلى وجوب تشديد البقاء في الشارع والتشبّث به كسبيل لا سبيل غيره، أقله في المدى المنظور، لفرض القطع مع السياسات القاتلة وهو ما يصبّ حكماً في مصلحة الناس، كل الناس. ويضاف إن من شأن البقاء في الشارع أن يعيد تشكيل الصورة التي جرى تغييب الناس عنها. وسيؤكد على أن وعي الناس قد قطع المسافة اللازمة نحو الانتباه إلى أهمية الفعل السياسي الشعبي الخارج عن القواعد التي سنّتها مصالح أمراء الطوائف. وسيعيد لهم حقهم بالمشاركة في صوغ السياسات العامة ومراقبتها ومن ثم المحاسبة عليها.

ومن اللازم أيضاً التّنبه إلى ما يحال في الغرف السوداء نفسها. لجهة البناء على الكلمة واعتبارها المظلة المطلوبة والمنتظرة لمطالبة الناس بالعودة إلى البيوت تحت طائلة القيام بعمل أمني وعسكري. لأن من شأن البقاء في الشارع أن يقود إن عاجلاً أو آجلاً إلى كسر المعادلة السلطوية القائمة على الاحتكار شبه الكامل للسياسة ولميادينها المختلفة. والتي يشكل الشارع أحد أبرز الميادين المؤثرة إن لم تكن الحاسمة.

إن خطاب العودة هو، في جوهره، تجديد وتأكيد على الاستمرار في سياسات التنصّل من المسؤوليات والتحلّل من الواجبات وإشارة عناد على المتابعة في السياسات والمقاربات المدمرة نفسها. ورسالة احتقار شخصي وجهت إلى كل لبناني ولبنانية منحوا لأنفسهم حق الحلم بوطن عادي لا علاقة له لا بوطن الرسالة ولا بغيرها...

طلاب «اللبنانية» في قلب الانتفاضة: انتزاع الدور المسلوب

فاتن الحاج

في اليوم الخامس، أعلن تكتل طلاب الجامعة اللبنانية، رسمياً، أنّه جزء من «انتفاضة الشعب». التكتل الذي ولد من رحم إضراب الخمسين يوماً الأخير، بحث عن استعادة دور لطلاب الجامعة في الشأن العام، كانت قد سلبتهم إياّه السلطة السياسية منذ أن عطلت اتحادهم الوطني في بداية الحرب الأهلية.

بحسب عضو التكتل الطالب أنور خضر، استعادة هذا الدور للطلاب كفاعلين مجتمعيين «تفرض بديهياً الانضمام إلى الصفوف الأمامية للثورة على النمط الربعي الطائفي الحالي، والنزول كتفاً إلى كتف مع العمال تحت شعار: طلاب عمّال، ضد رأس المال». بدا الشاب واقعياً لجهة أن «انضالنا لأجل إنشاء اقتصاد منتج لن يقطف ثماره في القريب العاجل، لكن الطلاب لن يتراجعوا عن دورهم التاريخي». وشدد على أن «لا استقلال حقيقياً من دون جامعة وطنية، ولا جامعة وطنية منتجة من دون هذه الثورة على النظام وإسقاطه».

هتّاف التحرك، إذا صح القول، لفت إلى أن «جامعتنا لم تكن لتتأسس لولا الحركة الطلابية في مطلع الخمسينيات التي انتزعت بنضالاتها حق التعلم من السلطة». استعار هتافات تلك الحركة على طول خط مسيرة، قوامها طلاب وأساتذة، انطلقت من حديقة الإسكوا، مروراً بساحة الشهداء، فساحة رياض الصلح، ومنها «جامعة لبنان فرج الله حنين. علم، حرية، عدالة اجتماعية». كثيرون ممن في الساحة سألوا خضر عن حنين، فقال إنه «أول شهيد سقط من أجل فتح الكليات التطبيقية للجامعة».

> صوّب الطلاب معظم هتافاتهم ضد مصرف لبنان والهيئات الاقتصادية

الطلاب دعوا المنتفضين إلى مشاركتهم الوقفة الاحتجاجية في ساحة رياض الصلح مصوّبين معظم شعاراتهم ضد حكم المصرف وأصحاب الرساميل «عجز الدولة ما بينمد من الجامعة اللبنانية، روحوا جيبوا المصاري من جيوب الحرامية. حرامي حرامي، رياض سلامة حرامي. اسمع يا محمد شقير، هيدي جامعة مش سوليدير. يا شماس اسمع اسمع، هيدا الشعب مش رح يركع. الهيئات الاقتصادية، كلها قرطة حرامية، مصرف لبنان، حامي الحيتان».

بعض طلاب «اللبنانية» انضموا إلى طلاب من الجامعة الأميركية وجامعة سيدة اللويزة وجامعة القديس يوسف في مسيرة نظمتها شبكة مدى الشبابية التي تضم تيارات يسارية وعلمانية من منطقة الجميزة باتجاه ساحة الشهداء. الهتافات طالبت بحل بنيوي اقتصادي وسياسي يتضمن: إرساء نظام علماني، إعادة جدولة الدين، فرض ضريبة تصاعدية على القطاعات الريعية وأرباح المصارف، ومنع مصادرة الأموال العامة. ومن المطالب المرفوعة تعطيل سياسة تحويل عملة القسط الجامعي من الليرة إلى الدولار، وفرض العقد الطلابي في كل الجامعات الخاصة لحماية الطالب من احتمالات ارتفاع القسط، ومحاسبة جميع أقطاب النظام السياسي واستعادة الأموال المنهوبة، وإخلاء سبيل المعتقلين في التظاهرات الأخيرة وكف أيدي القوى الأمنية عن ملاحقة الناشطين.

(هيثم الموسوي)

ما وراء الصورة

(مروان بو حيدر)

(مروان طحطح)

(مروان بو حيدر)

(هيثم الموسوي)

وفي اليوم الخامس انتصرت «الاستعراضية»

القنوات تعيد تموضعها بين تسطيح وأبلسة

زينب حاوي

وفي اليوم الخامس للحراك الشعبي، تبدّت المشهدية الإعلامية أكثر، مع إعادة تموضع لبعض القنوات مقارنة بتغطياتها السابقة. بعد مرور أربعة أيام على احتشاد اللبنانيين في الساحات من شمال لبنان إلى جنوبه، خرجت مساء الأحد ـ أي قبل ساعات قليلة من انتهاء مدة الـ 72 ساعة، التي وضعها سعد الحريري للحلول الاقتصادية الإنقاذية ــ مجموعة معطيات تشير بقوة إلى تغيّر في المشهدية السابقة، التي احتضنت هذه التظاهرات، بل أجبرت على مواكبتها. الشرارة الأولى بدأت بعد خطاب أمين عام «حزب الله» السيد حسن نصرالله، وشيطنة مضمونه عبر تصوير الحزب كمعارض لحركة الشارع. تجلّى التموضع أولاً في مقدمة نشرة «الجديد» المسائية، يوم السبت الماضي، مع فتحها النار على الخطاب، واستجلاب وليد جنبلاط ليردّ عليه في استهلالية النشرة. «الجديد» التي كانت من بين أكثر القنوات متابعةً للحراك، وفاضحة لكثير من كواليس التعاطي الأمني معه، انحرفت صباح الإثنين، وبدت أجندتها تتوضّح أكثر على الهواء، عبر منع أي صوت مناصر للحزب يخرج على شاشتها. في هذا الوقت، تكاثرت الرسائل والشائعات المتداولة على «واتساب» التي تحدثت عن تمويل مشبوه للحراك، ودفع أموال وتأمين لوجستيات في ساحات الاعتصام. هكذا، بدا الجمهور الموالي للحزب على أهبّة من أمره، تصله هذه الرسائل، من دون أن يتأكد من صحتها. وساعدت في ذلك، التغطية الإعلامية المصوّبة على الحزب. هكذا، شحنت النفوس، وتجلّت على وسائل التواصل الاجتماعي، وانتقلت بعدها الى الأرض سيما في ساحتي «رياض الصلح»، و«الشهداء»، بشكل متقطّع، عبر مواجهات حدثت بين شبان يوالون «حركة أمل»، و«حزب الله»، من جهة وبين المحتجّين من جهة أخرى لعلّ العين كانت أكثر على «الجديد»، إذ بدأت فيديوات صغيرة تنتشر عشية خطاب الحريري، تظهر بوضوح، التعتيم على الأصوات الرافضة لإدخال الحزب في أتون الفساد. كان واضحاً تحضير المحطة لمجموعة لقطات تسعى إلى تشتيت المشاهد، في حال خرج أحد المستصرخين ليكيل المديح إلى سيد المقاومة. أمس مثلاً، سجّلت أكثر من حادثة وأبرزها تغطية هادي الأمين من «النبطية» المنطقة التي تركز عليها ثقل التغطية للقناة هناك. فقد عمدت إلى قطع البث بشكل مباشر، لدى خروج أحد المحتجّين وحديثه إيجابياً عن المقاومة. وفي ساحة «الشهداء» أيضاً، عمدت إلى قطع الصورة واستبدالها بلقطة أخرى من «جامع محمد الأمين». شتّتت المحطة الكلام، وتشتت معها جوهر الحراك، إذ رأينا مرات عدة، تركيزها على قصة حرق الأعلام الإسرائيلية والأميركية في النبطية مع استصراخات مصاحبة، تفيد بأننا «معك يا سيد ولكن...». هكذا، تحوّل المشهد الشعبي ومجموعة مطالبه وحقوقه، بفعل الأجندات الإعلامية إلى معادلة: الحراك مقابل حزب الله. مجموعة الشاشات المتداولة، حضرت بقوة على nbn، التي ركّزت في تغطيتها على لقطات بعيدة مأخوذة من طرق مفتوحة كأنها أرادت القول بأن البلاد تعيش بشكل طبيعي. في مواكبتها لتظاهرة الإثنين، شبّهت المحطة ما يحصل بما كان عليه في 14 آذار (مارس) 2005، وسألت عن التمويل، وأجندات الحراك، والموقف الأميركي ودعمه له. وبثّت تهويلاً حول مدى إمكانية انزلاق الحراك إلى ساحات مواجهة لما يخرج من الحراك من شعارات تتناول سلاح المقاومة. وبخصوص «المنار»، انتشر فيديو يظهر الإعلامية بتول أيوب، وهي تضحك لدى صعود أغنية «بيلا تشاو» على أثير محطة المقاومة، عندما فقد الاتصال مع المراسل في ساحة «رياض الصلح». كان مشهداً فريداً يحصل للمرة الأولى على شاشتها، وأحدث ردود فعل إيجابية حوله.

في النهار الطويل أمس، عادت otv إلى قواعدها، بعد جهد مارسته من ضبط للهواء ونقل التظاهرات في الأيام السابقة. تغطية القناة البرتقالية، عنوانها الرئيس: أبلسة الحراك، وتصوير أفراده على أنهم قطّاعو طرق يمارسون أعمال الميليشيات التي كانت سائدة في الحرب الأهلية عبر إقامة الحواجز، ويريدون إعادة البلاد إلى الوراء. المحطة التي قررت اختصار الحراك بزاوية صغيرة من «رياض الصلح» لتحجيم أرقام المشاركين، وازالت لوغو المحطة عن ميكروفوناتها، لم يكن وضعها هيناً على الأرض،

> **على الـ mtv التي تتحدث عن «انتفاضة لبنان»، لا تزال العقلية الطبقية مهيمنة**

مع سلسلة الاعتداءات اللفظية والجسدية التي تعرّض لها فريقها الميداني. فقد سُجّل رمي مراسلتها جويل بو يونس بالمياه مع المصور المرافق في «ساحة الشهداء»، وانكفاء بعض المتجمعين عن الإدلاء برائهم على الشاشة البرتقالية، وسط تصويب مباشر على المحتجين واتهامهم بأن مطالبهم باتت سياسية، وبأنهم يعمدون على الدوام إلى شتم رئيس الجمهورية ووزير الخارجية جبران باسيل. مراسلو المحطة المنتشرون على الأرض تحولوا إلى محققين للناس، يسألونهم عن أسباب نزولهم ويدافعون عن أي تعرّض لأقطاب «التيار الوطني الحر». المضايقات كانت أيضاً، من نصيب «الجديد» الذي طُرد فريقه من بلدة «المحمرة» (عكار) واتهامه بتحريض المتظاهرين على بعضهم.

وعلى الـ mtv التي تتحدث عن «انتفاضة لبنان»، لا تزال العقلية الطبقية مهيمنة، مع إسقاط للصور جويل بو يونس بالمياه مع المصور المرافق في «ساحة الشهداء»، وانكفاء بعض المتجمعين عن الإدلاء برائهم من طبقة اجتماعية دنيا. وإن أخذنا طرابلس مثالاً، يمكن جلياً، تثبيت هذه العقلية من خلال الانبهار بالحشود التي تجمّعت في «ساحة النور» واستهجان كيفية ترداد المحتجين للأغاني التي يبثها منسق الموسيقى (DJ)؛ كأن هؤلاء يعيشون في كوكب آخر! إلى جانب حديث المحطة المتكرر عن منطقة «الذوق» التي تقدم «صورة حضارية» عن الاحتجاجات. قناة «المرّ» التي تتباهى بتغطيتها للحراك، كانت في المقابل، تصف المحتجين من طلاب جامعات ومواطنين عاديين بـ «قطّاع الطرق» وتذكر بما حدث في الحرب من نصب للحواجز وتوقيف على الهويات. ومع نزول الجمهور «القواتي» على الأرض، اخترقت متظاهرة الجموع في كسروان، ورفعت بافطة «سمير جعجع صهيوني» فقوبلت بقمع ومضايقات من قبل المحتجين. بقيت المرأة تصرخ على الهواء بصوتها وتعيد ترداد أسماء باقي الزعماء، من دون أن يردعها تجمهر هؤلاء حولها ومحاولة كتم صوتها. وهكذا انتصرت المحتجّة الغاضبة على غوغاء الشارع، وقالت كلمتها وكرّرتها على هواء mtv.

أما «المؤسسة اللبنانية للإرسال»، فقد جنحت نحو المنحى الاستعراضي. في نشرة أخبارها المسائية أول من أمس، كنا أمام مقدمة طويلة نسبياً، تلتها ديما صادق بتأثر حتى إنّ عينيها اغرورقتا بالدموع، مع ارتدائها «تي شيرت» العلم اللبناني. أسقطت المقدمة ما حصل في 14 آذار 2005، من تظاهرة عقب اغتيال رفيق الحريري، على ما يحدث اليوم، مع «إسقاط الوصاية التي استمرت ثلاثين عاماً» وقتها. lbci رفعت القبّعة للمحتجين وقالت لهم بالفرنسية: Chapeau bas، وعلى الأرض واكبت الحراك الشعبي في المناطق مع تركيزها على وسط العاصمة، مع اختراق التغطية لبعض الإشكالات على الهواء نقلت ذروة الاحتقان الحاصل هناك، في ما خصّ الجمهور الحزبي وباقي المحتجين. وضاعت المسؤولية حول من نصب الشاشة العملاقة لنقل كلمة الحريري، فخرج بداية على شاشتها، كلام يتهم «الجديد» بنصبها. أما الأخيرة، فسوّقت بأن فريق الحريري سعى إلى نصبها هناك، لينتهي الأمر بفرض فكّها كلياً من الساحة.

باختصار، ومع تقدم أيام الاحتجاج، تسارعت الأجواء التي تسعى الى إحداث توتر في البلاد، وعادت القنوات الحزبية لتقفل على نفسها، وتؤبلس الحراك، مقابل أجندات مشبوهة على قنوات أخرى، سعت الى إحداث بلبلة في الشارع، وشحن النفوس، وحرف الحراك عن سكّته.

(مروان طحطح)

المرأة في الحراك الشعبيّ

النظرة الذكوريّة لا ترى سوى «الفتنة»

جنى نخال

أعادت التحركات في الشارع اللبناني، النساء إلى الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وإلى الأذهان حقاً. وهذا لا يعني بأن النساء غير مرئيّات في لبنان. هن موجودات ومرئيّات بقوة، ككومبارس أو كامرأة وراء رجل عظيم ما، أو كوجه جميل وجسم مُثير. لكن النساء الصارخات، الغاضبات، المقهورات، الكافرات بسلطة الدين ورجاله، مغيّبات مخفيّات إلاّ من خبر هنا أو هناك، وفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي أو مقابلة تسألهن لماذا ضُربن أو كيف هربن من منازلهن.

السؤال الذي نريد الإجابة عنه في هذا النص ليس إذاً عن وجود النساء في التظاهرات، بل عن كيفية وجودهن من جهة، وعن تحكّم الحركات السياسية والإعلام خاصة بكيفية وجودهن؟

في بداية الحديث عن التحركات الحاصلة اليوم، من الأساسي أن نتكلّم عن «احتلال المكان» أو «استرجاع المكان» ممّن سرقوه منّا، كشعب وأفراد. واحتلال المكان هنا يأتي بالشكل النظري، أي احتلال الخطاب السياسي واسترجاعه لنكون مرئيات ومرئيين (خاصة كطبقة عاملة وفقراء الشعب) في الواقع السياسي في لبنان، وبالشكل الفعلي أي وجودنا في المكان نفسه. تظاهرنا في القرى والبلدات التي لم تشهد تحركات سياسية منذ ما قبل الحرب الأهلية. تنقّلنا في وسط المدينة المسلوب، واحتللنا ساحات ومباني وشوارع كنّا ممنوعات وممنوعين منها، مرميّين في أطراف الوطن وعلى هامش المدينة.

من أهمّ ما تفعله النساء في هذه التحركات، هو فرض أدوار واحتلال مساحات لا يحتللنها عادة في المجال الكلاسيكي للسياسة. إن أقصى قولبة للعمل السياسي للنساء تحصل داخل منظومة الانتخابات والتمثيل الرسمي لهنّ، من خلال التمحيص في حياتهنّ الشخصية وعلاقاتهنّ، و«تأريخهنّ» و«صيتهنّ» أي «شرفهنّ» كما شكلهنّ وبالتحديد حجمهن و«جمالهن» وكمية مواد التجميل التي يستعملن وكمية الغطاء الموجود على أجسامهن أو غيابه. يحصل ذلك أيضاً بالنسبة إلى لهجتهنّ و«أدبهن» أو غيابه والمستوى التعليمي العالي الذي وصلن إليه، وكلّها مواصفات لا يُسأل الرجال عنها في مجال عملهم السياسي.

في العمل السياسي للنساء خلال التحركات الشعبية، تخرق النساء سلطة هذه «المقوّمات»، منذ لحظة هتافهن في الشارع حتى لحظة سبابهن في العلن أو توسيخهن لثيابهن ووجوههنّ وأيديهنّ. هذا في الشكل، أمّا في المضمون، فهن يخرقن هذه السلطة في نوع الأعمال التي يقمن بها، من تنظيم التظاهرات أو النقاشات السياسية التي يشاركن فيها أو الأعمال التخريبية/ الإبداعية التي ينظّمنها.

(هيثم الموسوي)

وهنا بالذات، تبدأ النساء بالظهور، في قيادة التحركات في الشارع أو قيادة الهتافات، أو التنظيم أو في توثيق التحركات وتغطيتها إعلامياً. لكن النظرة الذكورية لا ترى كل ذلك، وتحاول تهميش ما يفعلنه من خلال كل هذه الأدوار، فيتمّ التركيز على الصور والفيديوهات التي تظهر فيها النساء بشكل «جميل» أو مغر، ليُقال: «انظروا ها هنّ النساء يشاركن! ما أجملهن!» بمعنى أنه يفرض على النساء الاكتفاء بدور محدّد مشابه لسردية أن النساء طبخ وإنجاب مقاومين. هنا، يفرض عليهن الاكتفاء بعرض مفاتنهن (حرّات هنّ النساء بعرض مفاتنهن، ولكن لا حقّ للإعلام بأن يحدّ وجودهنّ بذلك ويستغلّه). كأن الإعلام يقول في سرّه: لا نستطيع التخلّص من وجود النساء في الحراك الشعبي، لنستغلّه إذاً. وقد يكون ذلك عبر تشييء أو الاستهزاء بهن. ولا يخفى على أحد منّا كيف تمّ التركيز في الإعلام العربي على النساء اللبنانيات و«جمالهن»، «مفاتنهن»، للتدليل على عدم جدية الحراك. كما لا ننسى عمل هذا الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي الدؤوب على إهانة النساء العربيات عامة عبر مقارنتهنّ بالنساء في لبنان. مقارنة لم يطلبها أحد ولا تعبأ بها لا النساء في العالم العربي عامة ولا في لبنان. فكلّ حراك للتحرّر والتغيير هو حراك أوّلاً ضد نظام متخلف يسأل عن كمية الثياب على جسم النساء ويضع نفسه وصياً عليهن.

في المقابل، يحاول الإعلام والحركات السياسية قولبة النساء بشعارات إن لم تكن ذكورية، فهي غالبة في الضحالة والملل. فمن «ثوري» و«الثورة أنثى/ امرأة»، يتوجّه هذا الخطاب بالأمر للنساء مرّة أخرى أو بلصق أعضاء تناسلية على الثورة. والسؤال الذي يأتي إلى ذهني عند قولهم بأن «الثورة أنثى/ امرأة»، هل هم يعنون بأنها أمّ لبنانية لا حق لها بإعطاء جنسيتها لأولادها، أم عاملة مهاجرة تعمل تحت نظام الكفالة، أم لاجئة فلسطينية أو سورية في بلد يقول لها بأن لا حقوق لها هنا، أم فلّاحة يقول لها قانون العمل اللبناني بأنه لن يصرف عليها قرشاً عندما تمرض أو تشيخ، أم امرأة مضروبة من ذكور عائلتها أو مطلّقة مرمية في الشارع محرومة من أولادها بفضل رجال دين زوجها القبضايات؟ إن كانت الثورة امرأة، فهكذا كان شكلها ليكون في لبنان.

في هذه الشعارات والأنماط التي يريدون وضع النساء فيها عند كل حراك سياسي، يغلق النظام عينيه عن كل ما تفعله النساء في الحركات الشعبية، ويريد لهنّ أن يكون دورهن محدوداً إن لم يكن في الواقع، فعبر تمثيل الواقع ونقله، أي من خلال الكلام عنهن بشكل يعيد إنتاج الواقع كما يريد هو. بينما نكون في الشارع محاربات للنظام السياسي وهيمنة رأس المال، مقهورات على حيوات لم تبدأ بعد، يتلصّص المصوّرون على أردافنا وصدورنا وشعورنا، ويفتح الإعلام الهواء لمتعة المشاهد: «انظروا، نساء في الشارع... أطلقوا الحيوان البري داخلكم، ها قد جاءت النساء».

> **يتلصّص المصوّرون على أردافنا وشعورنا، ويُفتح الهواء لمتعة المشاهد**

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com، 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15 ـ 01/666314، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

جيوبوليتيكا الرأسمالية

معين حدّاد *

ينبني منهج الجيوبوليتيكا على العلاقة بين السلطة السياسية في الدولة المعاصرة من جهة والأراضي التي تعتبر الدولة نفسها معنيّة بها من جهة أخرى، وعليه فإن الجيوبوليتيكا تتناول من بين ما تتناوله الآليات التي تسعى بها القوى والفاعليات السياسية للسيطرة على هذه الأراضي أو تلك. ولمّا كانت أنشطة الرأسمال تتقاطع مع أنشطة الدولة التي ينتمي إليها، فإن اضطراره إلى التوسع الجغرافي يجعله معنياً على نحو مباشر بما يُثيره هذا التوسع هنا وهناك، من نزاعات سياسية مسلحة أو غير مسلحة على الأراضي. الأمر الذي يطرح مسألة العلاقة بين السلطة الرأسمالية من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى، مع ما يترتب على حركة الرأسمال من تطورات جيوبوليتيكية في عالمنا الراهن.

بين الدولة والرأسمال

تلعب كل من الدولة من جهة والرأسمال من جهة أخرى أدواراً متمايزة، كلٌ عن الآخر. مع العلم أننا غالباً ما نقع على آراء وتحليلات تفيد بأنه لا مجال للفصل بين الاقتصاد والسياسة. غير أن الواقع يُنبئ بغير ذلك لأن منطق الدولة شيء ومنطق الرأسمال شيء آخر، وإن كانا على تقاطع في ما بينهما. وأفضل ما يُستدل به على ذلك يتمظهر في الدول الرأسمالية المقتدرة وفي مقدمها الولايات المتحدة، حيث تهدف السلطة السياسية فيها إلى السيطرة على الدول الأخرى أو على الأقل إعلاء شأن نفوذها فيها، بينما تسعى السلطة الاقتصادية الرأسمالية الرديفة إلى الذهاب بحرية من دون أن يُعيقها عائق للاستثمار في مختلف زوايا الكرة الأرضية. تعمل السلطة السياسية على زيادة قدراتها للتحكم بالمزيد من أراضي الغير، في حين تعمل السلطة الرأسمالية على الاستزادة في جني الأرباح ومراكمتها لإعادة توظيفها أو الانتقال بها وتوظيفها في أمكنة أخرى. وعلى هذا تملك كلتا السلطتين منطقاً خاصاً بكل منهما، المنطق الأول أي السياسي هو منطق «أرضاني» إذا جاز التعبير، يتعامل مع الأراضي (وما عليها) باعتبارها مساحات مستهدفة بكلّيّتها، أما المنطق الثاني، أي الاقتصادي الرأسمالي فهو منطق «شبكي» يهدف إلى إنشاء شبكات تتشكّل من خطوط تمثل مسالك حركة الرأسمال، تربطها عقد تواصل هي أمكنة استثماراته وتوظيفاته. وعليه تحاول السلطة السياسية أن تتحكم بالمساحات الجغرافية المستهدفة بخلاف السلطة الاقتصادية الرأسمالية التي تُعطي الأولوية لمراكمة الأرباح وتوظيفها على حساب الشكل الذي تتخذه هيمنتها على مساحة الأراضي المستثمرة. بتعبير آخر، للسلطة السياسية السيطرة على الأراضي، وللسلطة الرأسمالية حرية الحركة فيها بعد الهيمنة عليها.

على مستوى آخر، يجد رجل الدولة الممثّل للسلطة السياسية نفسه مضطراً على الدوام لتبرير قراراته وشرحها أمام الرأي العام، والعمل على إقناعه بأن ما يقوم به هو لمصلحة الدولة والمجتمع، بينما الرأسمالي لا يرى نفسه ملزماً بشيء من هذا القبيل. ثم إن السلطة السياسية هي سلطة دولة ثابتة في مكانها على أراضيها ضمن حدودها السياسية، أما السلطة الرأسمالية فتبقى عُرضة للتبدلات في المكان متأتّية مما يطرأ عليها من اندماج في مؤسسات إنتاجية وخدماتية مختلفة وانتقالها إلى دول أخرى، وتحرص السلطة الرأسمالية على تمييز نفسها عن السلطة السياسية، ذلك أن النظام الرأسمالي لا بد وأن يشهد بين الحين والآخر توترات ومواجهات بين أرباب العمل من جهة والعمال أو الأجراء من جهة أخرى، تُنهيها حلول تضعها سلطة الدولة التي تحاول أن تلعب دور الحكم بين الفريقين. لذا يجد الرأسماليون أنفسهم ملزَمين بالحفاظ على مسافة معينة من السلطة السياسية للاستعانة بها في الأزمات، بما يُبقي على مقبوليتها من جانب الفريق الآخر ويُتيح لها إمكانية ممارسة الضغوط على الفريقين وإجبارهما أو إقناعهما بتقديم تنازلات متبادلة تخرج منها السلطة السياسية في حال نجاح المفاوضات التي تشرف عليها أمتن وأقدر من ذي قبل.

ولكن إذا كان الرأسمال الوطني، يجد أنه من الضروري أن يكون للسلطة السياسية حضور مستقل عنه، ولو شكلياً، فإن المؤسسات الاقتصادية الدولية أو الشركات المتعددة الجنسيات ترى غير ذلك، على اعتبار أن الحدود السياسية والإرادات المستقلة من شأنها إعاقة أنشطتها العابرة للكيانات السياسية بمختلف أشكالها، لذا لا تزال العلاقات بينها وبين أكثرية الدول تثير إشكالات وتوترات مصدرها سعي هذه المؤسسات والشركات إلى الحد من نمو سيطرة الدول على أراضيها وحدودها، الأمر الذي يُثير ردات فعل من قبل هذه الأخيرة تعزّز تمايز السياسي عن الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يُنيط بالمؤسسات والشركات المذكورة أدواراً جيوبوليتيكية مباشرة من حيث منازعة الدول على أراضيها.

حركة الرأسمال الجغرافية

يتمركز الرأسمال ومؤسساته الإدارية الرئيسية في المدن، فالمدينة هي مجال الأنشطة الرأسمالية الأولية، وهي منصتها للوصول إلى ما هو أبعد منها، وغالباً ما تجد القوى الرأسمالية في الاستثمارات العمرانية والعقارية المدينية المجال الأرحب للاستزادة من جني الأرباح ثم توظيف الفائض في مشاريع توسعية جديدة، ما يجعل الاستراتيجية الرأسمالية في هذا المجال تبدو وكأنها تنبني على الحاجة الدائمة إلى إيجاد مساحات جديدة يمكن الاستفادة منها. غير أن هذه الاستراتيجية لا بد وأن تعترضها معوّقات من أنواع مختلفة، فعلى سبيل المثال إذا كانت المعوّقات ناتجة من قلة اليد العاملة، فيعمد الرأسمال إلى استقدام العمال من البلدان الفقيرة، وإذا وجد نفسه في مواجهة نقابات قوية تحول دون فرض مستوى متدنٍّ من الأجور، فإنه سيبحث عن وسائل تكنولوجية جديدة تمكنه من الاستغناء عن نسبة كبيرة من اليد العاملة، وقد يلجأ أيضاً للتخفيف من كلفة الإنتاج إلى البحث عن مواد أولية جديدة يستخرجها من محيط المدينة، مع ما لذلك من انعكاسات بيئية سلبية، كما أنه لا يتوانى عن السعي إلى النيل من القدرات السياسية للتنظيمات العمالية، وإذا لم يتمكن من ذلك يلجأ إلى اعتماد وسائل شتى تتيح له وضع اليد على الأملاك العقارية المستهدفة، على أن المحصلة النهائية لحركة الرأسمال هنا، أي على قياس المدينة وما حولها يكمن في ما ينتجه من تناقضات بين الأحياء المختلفة من فقيرة وغنية أو بين النواة المركزية والضواحي المهمّشة، وكذلك بين الضواحي المترفة أو الراقية والضواحي المتهالكة... ما يؤجّج النزاعات بين الأحزاب والتنظيمات السياسية على المكونات الجغرافية للمجال المدني، وهي نزاعات تندرج فيما ندعوه بالجيوبوليتيكا الداخلية، أي النزاع السياسي على الأراضي (بما فيها وما عليها)، داخل الدولة الواحدة.

على أن للرأسمال حركة أخرى تجري على مقاييس قارية، يبادر إليها عندما تصل حركته في المدينة ومحيطها إلى نهايتها، فيضطر للذهاب إلى أمكنة بعيدة تتيح له توظيف الفوائض واستدرار الأرباح من جديد. من أجل ذلك يلجأ الرأسمال الى الدولة لمساعدته على تأمين المساحات

> اتجاه التطور الذي شهدته العولمة ولا تزال، يذهب بها إلى إنتاج وقائع لم تكن دوماً في صالح القوى الامبريالية الراهنة

(مروان بو حيدر)

الجغرافية التي يحتاج إليها فتقوم السلطة السياسية بتنفيذ مهمتها حتى ولو اقتضى الأمر استخدام القوة العسكرية، لا خدمة لرأس المال وحسب وإنما أيضا لتعزيز موقعها، وتقويته باستيلائها على أراض جديدة، وهنا يلتقي المنطقان المنطق الرأسمالي الشبكي من جهة والمنطق السياسي الأرضاني من جهة أخرى.

والواقع أن كل ما يجري في النظام الرأسمالي يشي بأن الرأسمال ليس «شيئاً»، بقدر ما هو حركة، إنه ليس ثروة فقط، إنه ثروة معدّة للاستزادة. لأن رأس المال إن تكدّس، من دون أن يوظف في آليات ربحية جديدة بطل أن يكون رأسمالاً، ولذلك فهو حركة استثمارية تستهدف الربح، وربح يستهدف التوظيف الاستثماري، وإلا الانهيار. على هذه العلاقة الجدلية بين التوظيف والربح والتي نشأت أولاً في المدن الأوروبية الغربية، يقوم النظام الرأسمالي. يستمر باستمرارها، وينشط بتسريعها ويتجاوز أزماته عبر استثمارات في مساحات جديدة بعيدة تحوي حقول طاقة... ومناجم موادّ أولية... وخلق أسواق استهلاكية... في عملية استتباع الدول وشعوبها سياسياً واقتصادياً وثقافياً متسبباً بمجموعة من المواجهات والصدامات على مقاييس جغرافية متعددة في عالم معولم، تتخذ فيه أشكالاً مختلفة، إنما تبقى في جانب أساس منها جيوبوليتيكية.

بين الامبريالية والعولمة

أدّى توسع الرأسمال الجغرافي إلى ما صار يُعرف بالامبريالية، ودانت أمورها للولايات المتحدة التي ما انفكت تصعّد من تدخلاتها العسكرية والمخابراتية في مختلف دول العالم بحجج مختلفة، أسخفها نشر الديمقراطية، مع العلم أنها لا تولي أهمية إلا لما يخدم رؤيتها في ممارساتها الامبريالية وتحقيق تطلعاتها الجيوبوليتيكية ذات الاستهدافات الكونية. إلى ذلك فهي تتصدر منذ الحرب الثانية ما اصطلح على تسميته بمعسكر الغرب الذي يضم دول الاستعمار القديم. هذا الغرب يقدم نفسه على أنه صاحب رسالة كونية تتمظهر في تصدير نموذجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتمحور حول «الحرية». إنه «المعسكر الحر» وفق ما يدّعيه. غير أن النموذج المذكور ينبني في التحليل الأخير على ركيزتين اثنتين فقط لا غير، هما اقتصاد السوق الحر والديمقراطية التمثيلية الداعمة له. في هذا الإطار عملت الولايات المتحدة بعد الحرب الثانية على الدفع باتجاه تحرير الاقتصاد والمبادلات والأسواق التجارية الدولية، وعملت على إنشاء مؤسسات دولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة مهمتها تنشيط حركة الرأسمال، وما «منظمة التجارة العالمية» و«البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» وغيرها... سوى أدوات تستخدمها الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها بهدف تحرير الأنظمة الاقتصادية والمالية لمصلحتها. يُضاف إلى ذلك سطوتها على الأسواق العالمية التي تجعلها قادرة على فرض استمرار اعتماد الدولار الأميركي بنسبة تزيد على 80 في المئة من المعاملات التجارية والمالية الدولية.

استثارت ممارسات الامبريالية منذ نشأتها العديد من المباحث والدراسات الناقدة لها، منها أعمال لينين، روزا لوكسبورغ، سمير أمين، اندريه غونتر فرانك، والتر رودني، إيمانويل فالريشتاين (توفي أخيراً نهاية آب الماضي) وغيرهم... وهي أعمال على قدر عالٍ من الأهمية بما تحتويه من قيم علمية مُضافة، غير أنها غالباً ما تنتهي إلى خلاصات يُستشفّ منها إمكانية تظهير مشهدية جغرافية ثنائية، تتمثل بتموضع القوى الامبريالية في مراكز اقتصادية وسياسية وعسكرية من أوروبا الغربية وأميركا الشمالية في عالم الشمال المتقدم بمواجهة الجموع البشرية في عالم الجنوب المتأخر، وبين العالمين يتجذر تناقض اقتصادي اجتماعي سياسي... على أن هذه الأعمال لم تعمد إلى مقاربة متعددة المقاييس الجغرافية للإحاطة بما يجري في إطار الثنائية المذكورة، بل بقيت عند مفاعيل ما تثيره ممارسات الامبريالية في حق شعوب الجنوب من توترات ومواجهات تقع على الصعد الاقتصادية والسياسية دون غيرها، مع العلم أن التصادم بين الامبريالية ومناهضيها هو في جانب أساس منه أيضاً جيوبوليتيكي ويقع على قياس الكوكب الأرضي نظراً إلى أن القوى الامبريالية تسعى إلى الهيمنة على مجمل أنحاء المعمورة. وفي هذا الإطار تمكنت هذه القوى من تحويل عالم الجنوب إلى مجال شاسع لشتى ضروب الاضطرابات والحروب والنزاعات بما فيها الجيوبوليتيكية منها، بؤجّجها التنافس المستعر للرأسمالية المعولمة، بينما يسعى عالم الشمال لأن تبقى أراضيه بمنأى عنها. غير أن اتجاه التطور الذي شهدته العولمة ولا تزال، يذهب بها إلى إنتاج وقائع لم تكن دوماً لصالح القوى الامبريالية الراهنة، فالعولمة التي فتحت الأسواق وحررت المؤسسات الاقتصادية أتاحت نهوض بعض دول عالم الجنوب لا سيما عملاقيه، الصين والهند، قابله تعثر الاتحاد الأوروبي، وتخلي الولايات المتحدة عن حرية المبادلات التجارية والمالية والعودة إلى سياسة الحمائية التجارية على عكس ما كانت تدعو إليه. لقد حلّ ما يشبه الانفصام إذا جاز التعبير بين الامبريالية والعولمة فصار للصين وغيرها من الدول الناهضة التأثير العميق على أسواق معاقل الامبريالية في الشمال بنتائجه السلبية على كل من أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. ففي أوروبا تراجع أداء الاتحاد وحلّت فيه نزاعات جيوبوليتيكية متعددة، منها على سبيل المثال لا الحصر، مطالبة كاتالونيا بالاستقلال عن إسبانيا، إصرار اسكتلندا على البقاء في الاتحاد الأوروبي وسط ما يثيره البريكست من فوضى سياسية في العاصمة لندن، تنابذ جهوي مناطقي متزايد في بلجيكا يعطل الحياة السياسية فيها... وعلى مستوى الاتحاد ككل تتفكك الأواصر الاقتصادية والسياسية بين دول شماله ودول جنوبه. يضاف إلى ذلك مشاكل الهويات الوطنية التي طفت على سطح الأحداث في مختلف دول الاتحاد بفعل القادمين إليه من الجنوب. أما في الولايات المتحدة فإلى جانب ما تثيره الموجات الاستيطانية اللاتينية الجديدة من توترات داخلية، وما طرأ من تدهور على علاقاتها مع الحلفاء الأوروبيين، يجري الحديث أيضاً عن «حرب تجارية» تخوضها ضد الصين للسيطرة على الأسواق والمناجم والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، إلا أن المواجهة لا تزال في الإطار الجيو - اقتصادي من دون السياسي والعسكري، ذلك أن الصين بخلاف الامبريالية الغربية لا تُبدي أقله حتى الآن رغبتها في نشر «رسالتها» إلى العالم، فهي لا تسعى إلى تصدير نموذجها الاقتصادي والسياسي والثقافي، لكن ذلك لا يعني أنه لن يصار إليه في المستقبل غير البعيد، وعندئذ ستتحول المواجهة الجيو اقتصادية إلى مواجهة جيوبوليتيكية واسعة.

هذه الإشكالات الطارئة على عالم الشمال، وغيرها مما هو في سياقها تضع الامبريالية الغربية لأول مرة في تاريخها على محكّ العولمة، بما لذلك من أنعكاسات مستجدة على مختلف الصعد لا سيما منها الجغرافية والجيوبوليتيكية.

* أستاذ جامعي

منبر

الغد لن يكون لغيرنا

طليع حمدان *

كان هدف إتفاق الطائف إيقاف الحرب وفتح الباب أمام تعديل النظام السياسي بما يحقق عدالة التمثيل على اساس المواطنة لا الطائفة... لكن، جرى تجميد التعديلات واستنساخ أخرى بما يتناسب مع الأقوى.

والأقوى بعد الطائف كان الوجود السوري الذي نصّب زعماء التزام على الطوائف والمذاهب، وأضحى المشهد أقرب إلى زمن الوجود العثماني، حيث أمسك عدد قليل من زعماء الحرب بالنواصي واحتكروا تمثيل طوائفهم في جميع مفاصل الدولة ومواقعها، وأصبحوا طريقاً إلزامياً بين المواطن ودولته، فراكموا مع الوقت رصيداً شعبياً على قاعدة الخدمات لا القناعات، وكدّسوا الثروات، وأقاموا محمياتهم وكان لهم نصيب من المال العام ونسبة على المشاريع.

وبعد خروج السوريين، افتقدوا الضامن الإقليمي القوي، ولم يبق أمامهم للحفاظ على مكتسباتهم سوى التحاف المذهبية والطائفية كحاجز للإحتماء أمام ما يهدّد وجودهم. تقاطع ذلك مع أجندات إقليمية ودولية وجدت في الخاصرة المذهبية طريقاً سهلاً للعبث بالتركيبة وخلق الفوضى القاتلة، وأضحى كل عنوان إصلاحي تقدمي يقابل بنفير طائفي، الأمر الذي أمّن الحماية إلى حين...

> الصوت المبحوح ليس إلا صدى للألم المعتصر في الصدور والرغبة في الانتقام قلادة المسحوقين

هؤلاء، وفي ظل استنزاف الموارد على مستوى الإقليم نتيجة الحرب السورية والجشع غير المسبوق على التهام الصفقات والتورط في الفساد والإفساد، أوقعوا أنفسهم في شرك قاتل، أصاب مقتلا رعاياهم ممن يلتقط الفتات. فأضحى الزعيم وقلة من المقربين منه ميسورين والباقي يعيش كفاف يومه، فلم يكن أمامهم سوى قضم المزيد من موارد الدولة على قلتها والتورط أكثر مع الأوليغارشية المالية التي شاركتهم سوءهم على قاعدة: «الله طعمك كول وطعمي». وللحفاظ على مكتسباتهم، جمّدوا الإصلاح والمشاريع وأبّدوا العجز..الكهرباء في دوامة لا تنتهي، النفط مؤجل ليتفقوا على الحصص، الوظيفة للتوظيف الحزبي والانتخابي، لدرجة أن كثيراً من الدوائر مكتظة بموظفين لا يملكون سوى امتياز الانتماء إلى هذا الزعيم أو ذاك... بينما جيوش العاطلين تزداد والقدرة الشرائية للمواطن إلى تراجع وخدمات الدولة إلى انعدام وشره الضريبة إلى ازدياد والأزمات لا تنتهي.. فأضحى المواطن أمام واقع مر كئيب لا يرى أفقا للحل ولا بادرة أمل تخفف من خوفه من مستقبل مدلهمّ أسود...

أمام هذا الواقع لم يعد للمواطن المسحوق ما يخشاه.. فهو يعيش في كنف اللادولة واللاكرامة... يُسحق كل يوم أمام فاتورة الاستشفاء والدواء والتعليم، والنقل والاتصالات ويدفع فاتورتين ليبقى... والبقاء غريزة لا خيار أمامها. وقاده الوعي العملي الى قناعة بأن العقم هو في النظام وآلياته ورموزه لا في الحكومات. وبالتالي، قادته غريزة البقاء الى اللحظة الفارقة: يجب الإطاحة بكل شيء لأنه لا يرى شيئاً يؤسف عليه. وهو لا يقرأ سياسيا بل معيشيا، إذ يرى الفساد المستشري، والإفقار المتجسد يومياً أمامه في عجزه المستدام... فالتاجر لم يعد قادرا على دفع إيجار محله، وهو رغم ذلك مطالب بتسديد ضرائب المالية والبلدية والمبيعات صفر... والموظف مرهون للبنوك ومرتهن لولي نعمته، كلما طلعت شمس، أخذت مع مغيبها قوة راتبه الشرائية... مديونية عامة وخاصة وشباب لا أمل لهم سوى الهجرة او البطالة المقنعة والعمل في مهن عادية، لا تناسب شهاداتهم ولا تؤسس لمستقبل حلموا به ولم يتحقق. حتى الإسكان سُلب منهم وعليه، فلنجرب المقامرة وليكن «صولد» عليّ وعلى أعدائي، فعلى الأقل يوجد أمل حتى لو كان ضئيلا... يأس وأكثر ... قهر وأكبر... ولا حياة تليق بمن يمشي على قدمين. فالشارع مكان الذين لا مكان لهم. والصوت المبحوح ليس إلا صدى للألم المعتصر في الصدور. وتبقى الرغبة في الانتقام قلادة المسحوقين، علامتهم التجارية، تعبيرهم العنيف عن الطاقة السلبية التي غذّتها مواقف العجز والذل والأفق المسدود..

فلتذهبوا أيها الساسة إلى الجحيم. وخذوا معكم القهر والعهر وما خسرنا من أيام وأحلام. فالغد لن يكون لغيرنا.

* أستاذ جامعي

دوري أبطال أوروبا

موسم «متخبّط» لريال مدريد
هل هي المباراة الأخيرة لزيدان؟

تعود من جديد عجلة دوري أبطال أوروبا بعد فترة التوقّف الدولي، حيث يستقبل النادي التركي غالاتاسراي ريال مدريد الإسباني (22:00 بتوقيت بيروت) ضمن الجولة الثالثة من البطولة الأعرق على الصعيد الأوروبي. لا شكّ أن ريال مدريد يعاني في الآونة الأخيرة، وخصوصاً أنه توّج هذه المعاناة بخسارته المفاجئة السبت الماضي أمام ريال مايوركا في الـ«ليغا» الإسبانية

حسن رمضان

سيواجه نادي غالاتاسراي ومدربه التركي فاتح تيريم النسخة الأضعف ربما لريال مدريد، مقارنة بالمواجهات الست السابقة التي جمعت بين الناديَين التركي والإسباني في دوري الأبطال. لكن يبقى سجّل النادي الأكبر في تركيا في مواجهة الأندية الإسبانية سيّئاً جداً، إذ في آخر 17 مواجهة أوروبية (ما بين دوري الأبطال والـ«يوروبا ليغ») لـ«غلاتا» مع الأندية الإسبانية، حقق النادي التركي فوزاً وحيداً فقط وكان ذلك في موسم 2012-2013 ضمن مباراة إياب ربع النهائي من بطولة دوري الأبطال. مواجهة ريال مدريد وفي معقل النادي التركي ستكون مميّزة كعادتها، ومليئة بالكثير من الأهداف. ففي آخر 6 مواجهات بين الفريقين، سجّل 28 هدفاً بينهما، ما يعني أن المباراة ستحمل معها الكثير من الأهداف، وخصوصاً أن النادي الملكي يملك خط دفاع من بين الأسوأ في الليغا هذا الموسم، إضافة إلى التراجع الكبير في مستوى حارس مرماه البلجيكي تيبو كورتوا. على زملاء الـ«نمر الكولومبي» رادامیل فالكاو استغلال هذه الثغرات الدفاعية التي استغلها مايوركا السبت الماضي، بعدما حقق فوزاً مهماً على ريال مدريد ومدربه الفرنسي زين الدين زيدان. علاقة المهاجم الكولومبي مميّزة مع ريال مدريد، إذ لطالما زار الشباك الملكية عندما كان لا يزال لاعباً في صفوف أتلتيكو مدريد، الغريم التقليدي للنادي الملكي.

وعلى صعيد المدربين، لا يمكن نسيان أن فاتح تيريم من بين أهم المدربين الأتراك الذين درّبوا هذا النادي العريق. تيريم، خاض تجارب عدّة خلال مسيرته التدريبية؛ من بينها تدريب المنتخب الوطني التركي. ويعد تيريم واجهة للتدريب في الكرة التركية. وفي الحديث عن كرة القدم التركية، يجب تسليط الضوء على أن بعثة ريال مدريد ستذهب إلى واحد من بين أصعب الملاعب وأكثرها صخباً وشغفاً بكرة القدم، ملعب «تورك تيليكوم» الخاص بالنادي التركي غالاتاسراي، والذي يلقب بالـ«جحيم»، أو «the hell». شغف جماهيري تخطّى فكرة الحضور خلال المباريات فقط، بل في بعض الحصص التدريبية أيضاً وفي الأوقات التي يقدّم فيها النادي الملاعبين الجدد. فقد حضر حوالى 40000 متفرج إلى الملعب الخاص بالنادي الأكبر على صعيد تركيا، وخلال تقديم المهاجم الكولومبي رادامیل فالكاو صاحب الـ33 سنة، ما يمكن قوله هو أن فالكاو فقد الكثير من مستواه في السنتين الماضيتين، لكن يبقى اسم اللاعب مهماً بالنسبة الى عشّاق غالاتاسراي، الذين طالبوا إدارة فريقهم بالتعاقد معه، نظراً إلى عشق هذه الجماهير لمهاجم بورتو وأتلتيكو مدريد وتشيلسي ومانشستر يونايتد وموناكو السابق.

يعز الريال بفترة عدم استقرار (أ ف ب)

وبالنسبة إلى ما يمرّ به النادي الملكي اليوم، خسارة مايوركا لم تكن مفاجئة كما ظن البعض، فهذه الخسارة هي تتويج لأداء ريال مدريد المتواضع خلال الموسم الحالي. أهداف كثيرة دخلت مرمى الـ«ميرينغي» منذ بداية

> حقّق النادي التركي فوزاً واحداً على الأندية الإسبانية في 17 مواجهة

الموسم. خسارة لصدارة الـ«ليغا»، الدفاع غير مستقر، ورغم ذلك لم يتّخذ زيدان القرارات الصحيحة وخاصة على مستوى إشراك اللاعبين المناسبين في خطّي الهجوم والوسط. إيدن هازار الذي كلّف خزائن النادي 100 مليون يورو لم يدخل في المنظومة المدريدية بعد، بايل يجعل الجماهير تؤمن بقدراته في مباراة، ويجعلهم يشتمونه في المباريات الأخرى. بكل بساطة، موسم مدريد يمكن وصفه بالـ«متخبّط»، والذي إذا استمر على حاله، ربما تنتهي معه القصّة بإقالة الرجل الذي جاء ليُحلّ المشاكل، وهو المدرب زين الدين زيدان.

أتليتيكو مدريد X باير ليفركوزن

التخبّط المحلّي يخيّم على القمّة الأوروبيّة

يحلّ نادي باير ليفركوزن الالماني ضيفاً على أتليتيكو مدريد، في ثالث مباريات دور المجموعات من دوري أبطال أوروبا. مباراة صعبة على الفريقين يصعب التنبّؤ بنتيجتها على خلفية تخبّط الطرفين محلياً. ستلعب المباراة اليوم على ملعب واندا ميتروبوليتانو (19:55 بتوقيت بيروت)

حسيب فحص

في غضون سنوات قليلة، تمكن المدرب الأرجنتيني دييغو سيميوني من جعل نادي أتليتيكو مدريد واحداً من أفضل الأندية في إسبانيا. بأقل الإمكانيات المادية الممكنة، شكّل سيميوني فرقاً متوازنة، قوامها الدفاع، تمكّن أحدها من رفع لقب الدوري الإسباني موسم 2013/2014، فاضاً بذلك السيطرة المطلقة لبرشلونة وريال مدريد على البطولة منذ موسم 2003/2004. لم يقتصر النجاح على الصعيد المحلي، إذ بلغ أبناء سيميوني الدور النهائي من بطولة دوري أبطال أوروبا في مناسبتين، خسرهما أمام ريال مدريد. بعد فترته الناجحة، كثرت الأقاويل عن ترك سيميوني للفريق المدريدي، باحثاً عن محطة جديدة. غير أنه استمر في نهاية المطاف، ليكتب فصلاً جديداً مع الروخيبلانكوس. ما فعله سيميوني، لا ينطبق على نجم الفريق الأول أنطوان غريزمان، الذي فضّل الرحيل الى برشلونة. الأخير دفع قيمة بنده الجزائي، والتي قدّرت بـ 120 مليون يورو. استثمر سيميوني أموال غريزمان، عبر استقدام العديد من اللاعبين في مراكز مختلفة، كما أنفق كل الميزانية الممنوحة من قبل الإدارة لإعادة الفريق إلى منصات التتويج من جديد. في بادئ الأمر، جاء جواو فيليكس مقابل 126 مليون يورو، ليكون المعوّض الأساسي لغريزمان. بعد الموهبة البرتغالية، تعاقد النادي مع لاعبين في مركزي الوسط والدفاع، كان أبرزهم ماركوس يورنتي، ماريو هيرموزو وفيليبي، إضافة الى الظهيرين رينان لودي وكيران تريبر. أغلبية اللاعبين الجدد يشاركون بصورة أساسية، وربما هذا الأمر خلق نوعاً من انعدام الانسجام في التشكيلة، وبالتالي فإن الفريق بحاجة الى بعض الوقت، لكي يعتاد اللاعبون على بعضهم البعض. ورغم احتلاله المركز الخامس (مني بأربعة تعادلات في الدوري حتى الآن)، يبتعد أتليتيكو عن المتصدر برشلونة بـ 3 نقاط فقط، إثر تخبط كل فرق المقدمة هذا الموسم، ما جعله صامداً حتى اللحظة في دائرة المنافسين على اللقب. على الصعيد الأوروبي، كان أداء أتليتيكو أكثر إقناعاً. رغم تأخره في المباراة الافتتاحية من دوري الأبطال أمام يوفنتوس بهدفين نظيفين، عاد بالنتيجة ليكسب نقطة ثمينة على أرضه. العودة المتأخرة أمام يوفي، أعطت رجال سيميوني حافزاً في المباراة الثانية، التي انتهت بفوز أتليتيكو خارج الديار بنتيجة 2-0 على لوكوموتيف موسكو. هكذا، احتل أتليتيكو مدريد المركز الثاني في المجموعة، بأربع نقاط، منافساً مع المتصدر يوفنتوس، الذي يحتل الصدارة بفارق الأهداف.

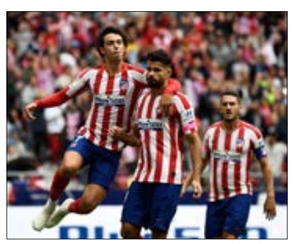

بريد أتليتيكو البقاء في الصدارة (أ ف ب)

أظهرت السنوات التي أشرف خلالها سيميوني على أتليتيكو، مدى نجاح الفريق، غير أن الأداء الجيد، واحتلال مراكز في الدوري مؤهلة إلى دوري الأبطال، ليست مقياساً حقيقياً لنجاح المنظومة، وهو ما يدركه سيميوني جيداً. الصرف الاستثنائي لأتليتيكو في الصيف الماضي، يعكس رغبة المدرب والإدارة في تحقيق الألقاب المحلية، إضافة الى فك شيفرة نهائي دوري الأبطال. على الجانب الآخر، أظهر نادي باير ليفركوزن ثقله الكروي أوروبياً في التسعينيات، مثبتاً نفسه كأحد أبرز أقطاب الكرة الألمانية. منذ احتلاله وصافة دوري الأبطال في موسم 2001/2002، أخذ ليفركوزن يتراجع شيئاً فشيئاً، حتى بات فريقاً من الصف الثاني، على الصعيدين المحلي والأوروبي.

تمثل النجاح الأبرز لليفركوزن هذا الموسم، في الحفاظ على نجم الفريق الشاب كاي هافرتز، وعدم السماح له بالانتقال كما فعل جوليان براندت، الذي انتقل الى بوروسيا دورتموند. تعكس الإحصائيات مدى تخبط موسم ليفركوزن، إذ مني بتعادلين وخسارتين في أول 8 مباريات، كما أنه مني بخسارتين في أول مباراتين من دوري الأبطال ليقبع في المركز الرابع.

مباراة صعبة على الطرفين، يأمل منها أتليتيكو الانفراد في صدارة المجموعة، فيما يبحث ليفركوزن عن فوز يعيده إلى المسار الصحيح.

سبوت لايت

نجوم الكرة يطالبون السلطات بـ«الاستماع إلى الشعب»

ناشد العديد من نجوم المنتخب التشيلي لكرة القدم القادة في بلادهم بـ«الاستماع إلى الشعب» وإيجاد حلول للأزمة الاجتماعية والصراع الدائر في البلاد، والذي أدى إلى مقتل 7 أشخاص على الأقل في غضون ثلاثة أيام.

وكتب نجم برشلونة الإسباني أرتورو فيدال على حسابه على تويتر «أدعو الله أن تكون تشيلي الحبيبة في وضع أفضل»، متوجّهاً إلى «السياسيين من فضلكم، استمعوا إلى الشعب لمرة واحدة؛ نريد حلولاً الآن؛ نحن معاً ونتقدم إلى الأمام كما الحال دائماً».

وأعلنت الحكومة التشيلية توسيع نطاق حالة الطوارئ لتشمل مدناً عدّة في الشمال والجنوب بسبب أعمال الشغب التي تشهدها البلاد منذ ثلاثة أيام، في وقت فرضت السلطات حظر تجوّل في العاصمة سانتياغو في محاولة منها للحدّ من أعمال الشغب.

وكان الرئيس سيباستيان بينيرا أعلن مساء الجمعة الماضية حالة الطوارئ في سانتياغو لمدة 15 يوماً، قبل أن يتم توسيع نطاقها بحيث باتت تشمل إضافة إلى العاصمة خمساً من مناطق البلاد. وهي مستمرة حتى اليوم.

وبدأت التظاهرات الجمعة احتجاجاً على زيادة رسوم مترو سانتياغو من 800 إلى 830 بيزوس (1,04 يورو). ومع أنّ الرئيس تراجع مساء السبت عن قرار زيادة أسعار المواصلات، إلا أن شرارة الاحتجاجات لم تنطفئ بعد في البلاد، لا بل إنّ المتظاهرين رفعوا سقف مطالبهم لتشمل قضايا أخرى مثل التفاوت الاجتماعي والاحتجاج على النموذج الاقتصادي المطبق والحصول على التعليم والخدمات الصحية المرتبطين خصوصاً بالقطاع الخاص.

ورأى قائد المنتخب التشيلي وحارس مرمى مانشستر سيتي الإنكليزي كلاوديو برافو أنه حان الوقت للحصول على إجابات وحلول، محذراً، على غرار زميله في المنتخب أرتورو فيدال، من أن

> بدأت التظاهرات الجمعة احتجاجاً على زيادة رسوم مترو سانتياغو

التظاهرات تتحول إلى انفجار اجتماعي.

وحضّ لاعب نادي بولونيا الإيطالي غاري ميديل، المتوّج مع تشيلي بلقب كوبا أميركا 2015 و2016، السلطات على «أن تستمع إلى الشعب والتوقف عن اللعب معه»، مرفقاً تعليقه بصورة قائمة كتبت عليها مطالب المتظاهرين لتحسين النظام الصحي، التعليم، التقاعد، من بين إصلاحات أخرى.

ومن المتوقع أن تتواصل التظاهرات والاعتصامات في عدد من المدن والمناطق في تشيلي بهدف الحصول على المطالب. ويستمرّ دعم اللاعبين للشعب، حتى اللاعبين المحترفين في أوروبا.

لاعبو المنتخب يدعمون الشعب (أ ف ب)

الكرة الصفراء

مواري يتقدم 116 مركزاً وبارتي تحتفظ بالصدارة

تقدم البريطاني آندي موراي، المصنّف أول سابقاً، 116 مركزاً ليصبح الـ127 في تصنيف رابطة اللاعبين المحترفين الصادر يوم أمس الاثنين، وذلك عقب فوزه بلقب دورة انفير البلجيكية. وحقق موراي (32 عاماً) الأحد لقبه الأول منذ دورة دبي عام 2017 والـ46 في مسيرته على حساب السويسري ستانيسلاف فافرينكا، بعد عودته للمشاركة في الدورات في حزيران/يونيو الماضي.

وخضع الاسكتلندي قبل 10 أشهر لجراحة صعبة في الورك وعاد اللاعب المتوج بثلاثة ألقاب في البطولات الكبرى (الولايات المتحدة المفتوحة 2012 وويمبلدون 2013 و2016)، الصيف الماضي إلى منافسات الزوجي، لا سيما في بطولة ويمبلدون الإنكليزية، ثالث بطولات الغراند سلام، حيث خاض منافسات الزوجي المختلط مع الأميركية المخضرمة سيرينا وليامس.

وشارك موراي في دورات عدة أخرها دورة شنغهاي الصينية، ثامن دورات الماسترز للألف نقطة، الأسبوع الماضي عندما خرج من الدور الثاني على يد الإيطالي فابيو فونيني.

وفي مقابل احتفاظ الفرنسي أدريان ماناريno الذي خسر الأحد الماضي نهائي دورة موسكو بمركزه الـ44، تقدم الفائز باللقب الروسي أندري روبليف تسعة مراكز واصبح الثاني والعشرين، محققاً أفضل ترتيب في مسيرته. أما الكندي دينيس شابوفالوف الذي حقق لقبه الأول الأحد بفوزه بدورة ستوكهولم، فصعد للمركز 27 عالمياً.

وحافظ الصربي نوفاك ديوكوفيتش على صدارة الترتيب أمام الإسباني رافايل نادال والسويسري روجيه فيدرر، فيما كان التغيير الوحيد في نادي العشرة الأوائل خسارة الروسي كارن خاتشانوف للمركز الثامن الذي احتلّه بدلاً منه الياباني كي نيشيكوري.

وعند السيدات لم يطرأ أي تعديل على قمة الترتيب، فاحتفظت الأسترالية أشلي بارتي بالصدارة أمام التشيكية كارولينا بليشكوفا والياباني ناومي أوساكا.

وتقدمت السويسرية بيلينda بنسيتش ثلاثة مراكز لتصبح سابعة في تصنيف رابطة محترفات كرة المضرب الصادر، وذلك غداة فوزها بدورة موسكو، فيما صعدت اللاتفية يلينا أوستابنكو للمركز الـ 44 عالمياً بفوزها بدورة لوكسمبورغ. وحققت بنسيتش في موسكو لقبها الثاني هذا العام، بعد الأول في دورة دبي في شباط/ فبراير الماضي، كما عادلت باحتلالها للمركز السابع عالمياً أفضل ترتيب في مسيرتها والذي احتلته في شباط/فبراير 2016.

وعادت أوستابنكو بطلة رولان غاروس الفرنسية، ثاني البطولات الأربع الكبرى، عام 2017 إلى سكة الانتصارات بفوزها بدورة لوكسمبورغ الأحد، وهو لقبها الأول منذ أكثر من عامين.

عاد موراي من إصابة خطيرة تعرض لها سابقاً (أ ف ب)

كانت أرقام وليامسون لافتة (أ ف ب)

NBA

العالم يترقب ظاهرة «الوحش» وليامسون

يتحضر دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين لمتابعة الظاهرة زايون وليامسون لاعب نيو أورليانز بيليكانز، والذي يثير ترقباً لم تشهده الملاعب منذ قدوم «الملك» ليبرون جيمس إلى رحابها قبل 16 عاماً.

وعلى رغم أن العملاق الجديد للسلة الأميركية (طوله مترا ووزنه 129 كلغ) لن يتمكن من بدء المنافسات مع انطلاق الدوري اليوم الثلاثاء، لكن النقاد يتوقعون مستقبلاً باهراً لابن الـ19 في ملاعب تبحث دائماً عن النجوم. وكان لاعب فريق جامعة ديوك، الخيار الأول في «درافت» الموسم الجديد، وهو النظام الذي يسمح للأندية الـ14 التي لم تتأهل إلى الأدوار الإقصائية باختيار اللاعبين الجدد، ويمنحها الأولوية في محاولة لفرض مزيد من التوازن بين الأندية المشاركة في دوري المحترفين.

وقال مدرب فريق نيويورك نيكس ديفيد فيتزدايل عنه: «هو وحش. سيواصل التحسن والتحسن. نفهم أن هذا الشاب هو لاعب مذهل».

وفي الفترة التحضيرية للموسم، حقق اللاعب معدلات لافتة: 23,3 نقطة في المباراة، 6,5 متابعة، و2,3 تمريرة حاسمة. ويأمل فريقه أن يعوض وليامسون رحيل نجمه أنطوني ديفيس إلى لوس أنجليس ليكرز.

وحظي وليامسون بإشادة النقاد بفضل قدراته الرياضية غير العادية وحجم ذراعيه، ومزيج بين كتلة بدنية ضخمة وأداء سريع تصعب مقارنته باخرين. ونال هذا الشاب المديح منذ بداية ظهوره في عالم اللعبة، بداية من «الملك» جيمس لاعب لوس أنجليس ليكرز وأفضل لاعب في الدوري أربع مرات، والذي أثنى على قدراته الرياضية الكبيرة. أما كيفن دورانت، النجم السابق لفولدن ستايت ووريرز والمنتقل حديثاً إلى بروكلين نتس، فشدد على «أننا نشاهد مرة في كل جيل، رياضيين من هذه الطينة. لم يسبق لي أبداً أن رأيت لاعباً مثله».

وحقق وليامسون نجاحاً بنسبة 71 بالمئة في المباريات التحضيرية الأربع. لكن متابعي اللعبة لن يتمكنوا من مشاهدته أمام تورونتو رابتورز حامل اللقب مع انطلاق منافسات الدوري، بعدما أكد فريقه مؤخراً أن اللاعب سيغيب لفترة يتوقع أن تمتد لأسابيع بسبب ألم في ركبته اليمنى.

ومنذ مراوغاته الأولى في الفريق الجامعي، لفت وليامسون الأنظار. أما هو فلم يشك أبداً بقدراته: في عام 2016، حين كان لا يزال في السادسة عشر من العمر، كتب على تويتر أنه سيصدم العالم يوماً ما.

التحدي الأول أمامه سيكون اختبار قدرته بدنياً في بطولة طويلة ومضنية، تمتد لـ82 مباراة في ستة أشهر من الموسم العادي، بمعدل ثلاث مباريات في الأسبوع، في إيقاع أصعب بكثير مما اختبره في دوري الجامعات.

وقال وليامسون: «التحدي البدني سيكون مختلفاً بعض الشيء. ثمة العديد من اللاعبين الأقوى، لذا عليّ البحث عن مهارات التسجيل. لكن نظراً إلى حجمي، لن أضطر للقيام بتاقلم كبير. أعتقد أنني ساتأقلم جيداً».

سوريا

مهلة أنقرة تنتهي اليوم
الأميركيون باقون (مؤقتاً) لحماية النفط!

عادت علاقة الاكراد مع الاميركيين في شرقي الفرات الى سابق عهدها لناحية التفاهم الكامل وتنسيق الخطوات والتوجّهات. بعد ان ساد «توتر» خلال الايام الثلاثة الماضية، بسبب الانسحاب الاميركي المتسارع. والهجمات التركية على مناطق سيطرة «قسد» شمال وشرق سوريا في ظل تصاعد الدور الروسي الذي يعمل على إنجاز تفاهمات كردية مزدوجة مع الحكومة السورية والاتراك، لإعلان إيقاف العملية التركية نهائياً

الحسكة ــ أيهم مرعي

بعد تصريحات كردية اتهمت روسيا بالعمل لمصلحة تركيا، وتأكيد أن الوجود الأميركي في المناطق الكردية سيخلق توازناً يؤدي حتماً إلى الحفاظ على بعض المكاسب السياسية والعسكرية، جاء تصريح وزير الدفاع الأميركي، مارك إسبر، أمس، بأن قواتهم الموجودة بالقرب من حقول النفط «ستبقى للحيلولة دون وصول داعش، أو أي قوى أخرى»، ليكون محاولة «إنعاش» للاكراد، بعد سلسلة من الخيبات. ورغم أن إسبر لم يحدد سقفاً زمنياً لبقاء القوات، فإن تصريحه يؤشّر على بقائها في قواعدها ونقاطها في حقول كونيكو والعمر ورميلان النفطية في ريفي دير الزور والحسكة، ما تعدّه «قسد» كافياً لخلق توازن يحميها من أي هجوم عسكري تركي، أو سوري حكومي. لكن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أعلن أمس أن القوات الأميركية في سوريا ستنتقل إلى مناطق أخرى في المرحلة الأولى، «لكنها ستعود إلى الولايات المتحدة في نهاية المطاف»، ثم أكد أن «واشنطن ستبقي على عدد صغير من الجنود الأميركيين»، ما يشي بإعادة مراجعة قرار الانسحاب الكامل من الشمال السوري، الذي تحدث عنه ترامب سابقاً.

وبناءً على هذه المعطيات المستجدة، أطلق القائد العام لـ«قسد»، مظلوم كوباني، تصريحات متناقضة مع تصريحاتهم السابقة عن تفاهمات مع روسيا والحكومة السورية، وذلك بتوجيهه اتهاماً لموسكو بأنها «تساند تركيا وتحمي مصالحها»، واصفاً الدور الروسي بـ«السلبي». واعتبر كوباني أن «أي انتشار جديد للجيش السوري على الحدود سيحتاج إلى اتفاق شامل»، مستدركاً بتأكيد أن «الاتصالات مستمرة مع الجانب الروسي». كما حدد القائد الكردي الدور الروسي الذي يعوّل عليه الأكراد بـ«حماية وحدة الأراضي السورية، وحماية الشعب السوري، ومصالح الشعب الكردي». ويمكن تفسير تصريحاته بتوجّه قديم ـ جديد لدى الأكراد للتعويل كثيراً على واشنطن، وإدخال التفاهم مع الروس والجانب الحكومي في مرحلة «تجميد».

رغم التصريحات ضد موسكو، التقى قائد «قسد» نفسه، عصر أمس، بوفد عسكري روسي وصل إلى مطار القامشلي لحمل سلة المطالب الكردية لدمشق، وتنشيط التفاهم العسكري مع الحكومة السورية وإمكانية تحويله إلى اتفاق شامل معهم. وبالتوازي، أكد مصدر كردي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الأكراد تلقّوا إشارات من أميركا تفيد بنية إبقاء جزء من قواتهم»، وهو ما أعتبروه «دعماً لهم يحضّنهم من تقديم تنازلات جديدة»، وأكد المصدر أن الكرد طلبوا من موسكو أن تضغط على دمشق لقبول الإدارة الذاتية كحل إداري للمنطقة، لافتاً إلى أنهم «يتمسّكون بالحفاظ على الهيكلية العسكرية والسياسية لقسد والأسايش، وإخضاعها لإشراف رمزي للحكومة السورية».

> رغم التصريحات الكردية ضد موسكو التقى قائد «قسد» نفسه، عصر أمس، بوفد عسكري روسي

مع تسارع الأحداث، واقتراب مهلة «تعليق» العمليات العسكرية التركية مساء اليوم (الثلاثاء)، تتّجه الأنظار نحو لقاء الرئيسين التركي والروسي، الذي يتوقع أنه سيضع خطوطاً عريضة لمستقبل شمال وشرق سوريا. ومع التفاؤل الكردي بالموقف الأميركي الجديد، فإن الأكراد يتوقّعون أن تعلن أنقرة استئناف العملية وتهديد المناطق الممتدة من رأس العين حتى المالكية، وربما اختراق الحدود السورية ـ العراقية عبر المالكية، للوصول إلى دير الزور والرقة. وفي حال استمرّ الضغط التركي، فقد تعلن واشنطن التراجع عن قرار البقاء بالقرب من حقول النفط، ما سيعيد الأكراد إلى مسار التفاهمات مع الحكومة السورية.

تتّجه الأنظار نحو لقاء الرئيسين التركي والروسي الذي يتوقع أن يضع خطوطاً عريضة لمستقبل المنطقة (أ ف ب)

تقرير

واشنطن تبثّ الروح في «مؤتمر وارسو»: نحن وإسرائيل أولى بالخليج من إيران وروسيا

في وقت كانت تجلس فيه مسؤولة إسرائيلية في البحرين مع «أصدقائها» من «عرب أميركا»، للتباحث في «الأمن البحري» ضمن ورشة منبثقة عن «مؤتمر وارسو»، كان ينعقد مؤتمر لرؤساء الأركان في الرياض بهدف التصدّي لإيران. في الأثناء، كان وزير الدفاع الأميركي يزور السعودية، في محاولة لرصّ الصفوف وتفريغ مضمون زيارة فلاديمير بوتين ومبادرة عمران خان وتطمين المملكة بعد الانسحاب من سوريا

أثناء مشاركة رئيسة «إدارة مكافحة الإرهاب» في الخارجية الإسرائيلية في مؤتمر البحرين (أ ف ب)

بعد أيام من انطلاق مبادرة رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان للتوسط بين الرياض وطهران، وزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للسعودية، وصل وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر، أمس، إلى العاصمة الرياض للقاء الملك سلمان، وولي العهد، ابنه محمد. زيارة تبدو كإعادة ترتيب لصفوف الحلفاء بعد التطور الأخير في سوريا، في الدرجة الأولى، حيث الانسحاب الأميركي على قدم وساق، وثانياً أنها تتعلق بقرار واشنطن تعزيز قواتها على الأراضي السعودية في أعقاب الهجوم اليمني على منشآتي «أرامكو».

تحتاج واشنطن إلى أن تطمئن الحليف السعودي الذي لا تقلقه قلة النجاعة للحماية الأميركية في مع ذلك، ترى مصادر كردية مطلعة على مسار اللقاءات بين الروس والكرد أن «الأمور لن تذهب باتجاه تصعيد خطير»، مؤكداً أن «جهوداً روسية تبذل لإنجاز تفاهمات تحمي الشريط الحدودي مع تركيا في الحسكة خلال وقت قريب».

في هذا السياق، يقول رئيس «مجلس سوريا الديموقراطية»، رياض درار، لـ«الأخبار»، إن التطورات المتسارعة في الشمال والشرق «نتيجة تفاهمات روسية ــ أميركية، على حساب اقتطاع مزيد من الأراضي السورية لتركيا»، مضيفاً أن «أميركا أهدت أراضي جديدة لتركيا، لتصحيح العلاقة المتوترة معها، ولإعادتها إلى حضن الناتو». وأضاف درار: «التفاهم الأميركي ــ الروسي يقوم على أن الحل في سوريا سيكون على مراحل، وبعد إفقاد جميع الأطراف العناد في المواقف»، كاشفاً عن أنهم «سيناقشون مستقبل العلاقة مع دمشق في كل وقت، للوصول إلى شراكة حقيقية وتفاهم يحقق الاستقرار، ويعطي كل المكوّنات حقوقها». كما شدّد على أن «تجربة الإدارة الذاتية، التي أتت للتغطية على فراغ إداري عاشته المنطقة، قابلة للنقاش والتعديل، حتى الوصول إلى صيغة تفاهم مناسبة للطرفين». ويأمل درار أن تؤدي الوساطة الروسية إلى تفاهمات تتيح لهم المشاركة السياسية «عبر انتخابات صحيحة وجديرة بالاحترام... ما حدث من تفاهم على دخول الجيش السوري، يأتي في إطار الدور المطلوب للقوات المسلحة في حماية السيادة والحدود، وقسد في النهاية ستكون جزءاً من الجيش الوطني السوري».

وجه الهجمات اليمنية بقدر تجربة التخلي عن «الحليف» الكردي في سوريا. إعادة ترميم الثقة بين الجانبين تحتل المساحة الأكبر من جدول أعمال إسبر الذي يزور الرياض للمرة الأولى منذ تعيينه. وكما نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول في البنتاغون، فإن الولايات المتحدة «ما زالت تريد أن يُنظر لها باعتبارها الشريك المُفضّل في المنطقة، وأن روسيا لا يمكن الاعتماد عليها، سواء في ما يتعلق بمستوى التدريب أم المعدات العسكرية التي يمكنها تقديمها»، وهو ما يعني أن القلق الأميركي جدّي من تبعات زيارة بوتين للمملكة، والمسعى هو إحباط نتائج الزيارة الأولى من نوعها منذ عشر سنوات، خاصة أنها

> مسؤول في البنتاغون حول زيارة إسبر: لا يمكن الاعتماد على روسيا

وصفت بـ«التاريخية».

ما تقدم يقود إلى الاعتقاد بأن واشنطن تريد الإبقاء على المواجهة مع إيران على حالها، وفرملة أي تراجع سعودي تفكر فيه الرياض، كاتجاه نحو الحوار مع طهران. هذا المنحى بدا واضحاً مع تزامن زيارة إسبر واستضافة السعودية مؤتمر رؤساء أركان كل من دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر، والأردن، وباكستان، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وكوريا الجنوبية، وهولندا، وإيطاليا، وألمانيا، ونيوزيلندا، واليونان. ووفق ما أفادت به «وكالة الأنباء السعودية» (واس)، هدف المؤتمر تأكيد «الحماية البحرية والجوية ومناقشة الأعمال العدائية الإيرانية، والمشاركة بالقدرات المطلوبة لحماية أمن واستقرار المنطقة».

وفي هذا السياق، قال رئيس الأركان السعودي، فياض الرويلي، إن «اجتماع اليوم (أمس) جاء للتوصل إلى أنسب الطرق لتوفير القدرات العسكرية المشتركة التي تحقق تأمين الحماية للمنشآت الحيوية والحساسة». كما نقلت «واس» عن بيان للمجتمعين «إدانة الهجمات على المنشآت الحيوية» في المملكة وتأكيد العزم «على ردع مثل هذا العدوان». هذا التحشيد الأميركي الدولي لمصلحة السعودية، وإن كان متواضعاً وفولكلورياً في مضمونه، فإن المطلوب منه المزيد من التطمين. من جهة أخرى، لا يمكن فصل المؤتمر عن مؤتمر الأمن البحري المنعقد في البحرين، الإثنين والثلاثاء، بحضور المسؤولة في الخارجية الإسرائيلية ورئيسة «إدارة مكافحة الإرهاب» فيها، دانا بنفينستي. وهو عودة إلى الاستثمار في «مؤتمر الشرق الأوسط» الذي انعقد في وارسو في شباط/فبراير الماضي. وعبر اجتماعات البحرين، يتطلع الأميركيون إلى تفعيل التقارب الخليجي الإسرائيلي، في وجه طهران، عبر تجاوز عقبات التطبيع الشكلية إلى التعاون العملي على الأرض، ولا سيما أمنياً، وهو ما يتكرر في أكثر من ملف.

(الأخبار)

تقرير

القوات الإماراتية تواصل انسحابها من جنوب اليمن

لقمان عبدالله

لا تزال مفاوضات جدة بين حكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي و«المجلس الانتقالي الجنوبي»، والتي ترعاها «اللجنة السعودية الخاصة»، تدور في حلقة مفرغة. ووفقاً لمعلومات «الأخبار»، فإن عضو اللجنة، السفير السعودي في اليمن محمد آل جابر، أوعز إلى فريق «الشرعية» بالتشدّد في المطالب، في إطار خطة لإضعاف «الانتقالي»، ومن ورائه الإمارات التي تضيق خياراتها في اليمن، في ظلّ انسحابها التدريجي من محافظاته الجنوبية، وتحديداً عدن حيث سلّمت معظم مراكزها للقوات السعودية.

هذه التطورات أعادت تفجير أزمة الثقة المتجددة بين «الانتقالي» وجمهوره، لاسيما بعد تبخّر وعوده الخيالية بإنشاء دولة انفصالية جنوبية، وثبوت لا واقعية دعوته إلى تقرير المصير، والتي ربط مشاركته في «التحالف» وتجنيده الشباب الجنوبي لقتال الشماليين بها. لكن ها هو المجلس، إزاء متاعب «التحالف» وخلافاته البينية، يرتمي في أحضان «الشرعية» التي طالما خاصمها وأشهر السلاح في وجهها، ويقبل بوزارتين أو ثلاث وزارات على أبعد تقدير، فضلاً عن بعض المناصب الإدارية المحدودة. لكنه في الوقت نفسه لا يزال يحاول تحسين شروطه، من خلال مطالبته بإدارة المحافظات الجنوبية، ورفضه الاعتراف بـ«المرجعيات الثلاث»، المتمثلة في قرار مجلس الأمن رقم 2216، والمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، وهذه الأخيرة تحديداً تسبّب استفزازاً لجمهوره، كونها تعني التماهي مع فريق «الشرعية» وفقدان ورقة الانفصال التي طالما تمسّك بها.

وينصّ مشروع اتفاق جدة على إلحاق جميع القوى الأمنية والعسكرية التي كانت تخضع للإمارات بوزارتي الداخلية والدفاع التابعتين لحكومة هادي، وعودة البرلمان إلى الانعقاد في مدينة عدن. قرارٌ باشرت لجنة سعودية مكوّنة من ضباط إجراء ترتيبات أولية لتنفيذه، مبلغةً قيادة «الحزام الأمني» خلال اجتماعها بقيادته في مدينة الشعب في عدن أنه ابتداءً من هذا الشهر ستكون القيادة السعودية هي المسؤولة عن هذه القوات بدلاً من الإمارات، وذلك حتى الانتهاء من عملية الدمج. وقد كان من شأن تلك التطورات أن تُحدث انهياراً معنوياً في صفوف قيادات «الانتقالي» و«الحزام» وأفرادهما، إلى حدّ أن

> بدأت القوات الإماراتية، مطلع الأسبوع الحالي، الانسحاب من محافظة حضرموت

بعضهم عمد إلى بيع الأسلحة والذخائر التي في حوزته، فيما لجأ آخرون إلى نهب عدد من الأطقم والمعدّات.

في خضمّ ذلك، بدا لافتاً أن «الهلال الأحمر الإماراتي» أوقف، في خلال الساعات الماضية، أعماله في عدن، بل إن إدارة «الهلال» طلبت سحب قطع غيار كهربائية كانت قد قدّمتها كمساعدة لمحطة الحسوة في المحافظة، حسبما تظهر وثيقة رسمية صادرة عن مدير الكهرباء في عدن. وتبيّن الوثيقة أن ممثل «الهلال»، سعيد البدواوي، طلب من إدارة محطة الحسوة التعاون مع «شركة الفيصل» لتسهيل عملية إخراج القطع المتعلقة بالمحطة التوربينية التابعة للإمارات. طلبٌ أثار سخرية الناشطين اليمنيين، الذين استغربوا سعي الإمارات إلى سحب مساعدات كانت قد قدّمتها في وقت سابق خلال سيطرتها على عدن، وتحاول اليوم استعادتها قبل مغادرتها اليمن نهائياً. أما في محافظة حضرموت، فقد بدأت القوات الإماراتية، مطلع الأسبوع الحالي، الانسحاب من المواقع والمعسكرات التي كانت تسيطر عليها منذ أكثر من عامين في مديريتَي ثمود ورماة، مُسلِّمةً إياها للقوات التابعة لفريق «الشرعية». ووفقاً للمعلومات، فإن القوات الإماراتية المنسحبة توجّهت إلى مدينة المكلا الساحلية، مركز المحافظة، تمهيداً للمغادرة على متن سفينة عسكرية.

تقرير

إنجاز أول لمباحثات «سلام السودان»: اتفاق بين الحكومة و«الجبهة الثورية»

جوبا ــ أتيم سايمون

بينما تتقدّم مباحثات السلام السودانية ـ السودانية ببطء منذ انطلاقتها قبل أكثر من أسبوع في عاصمة جنوب السودان جوبا، توصلت الحكومة الانتقالية في السودان و«الجبهة الثورية» إلى اتفاق بينهما انتهى بتوقيع «وثيقة الإعلان السياسي» وإعلان وقف العداء بين الخرطوم وفصائل الجبهة التي تضمّ عدداً من الحركات الحاملة للسلاح ومجموعات من المعارضة السلمية، هي: «الحركة الشعبية ـ شمال» بقيادة مالك عقار، حركة «العدل والمساواة» الدارفورية المسلحة بقيادة جبريل إبراهيم، حركة «تحرير السودان» المسلحة أيضاً في دارفور تحت قيادة مني أركو مناوي، «جبهة الشرق»، «الحزب الاتحادي الديموقراطي»، حركة «تحرير السودان ـ المجلس الانتقالي». وبتوقيع هذا الإعلان السياسي في القصر الرئاسي في جوبا أمس، تكون الحكومة والجبهة قد حدّدتا الإطار العام للتفاوض، إلى جانب الاتفاق على أهم القضايا السياسية التي سيجري بحثها في الجولة المقبلة المنتظر أن تبدأ خلال أيام. وبعد إنجازها تقدّماً على المسار الثاني للتفاوض، ينتظر الحكومة المسار الأول الذي يجمعها بـ«الحركة الشعبية - شمال» بقيادة عبد العزيز آدم الحلو، التي وقعت الست الماضي مبدئياً على وثيقة أجندة التفاوض.

وفي تعليقه على الاتفاق الأخير، رأى رئيس جنوب السودان، سلفاكير ميارديت، عقب التوقيع، أن تحقيق السلام في السودان سيعود بالاستقرار على بلاده، لافتاً إلى «(أننا) نسعى إلى خروج البلدين من هذه الأزمات، وأن تصبّ جهودنا مستقبلاً على مسألة التنمية»، فيما اعتبر نائب رئيس «المجلس السيادي» السوداني، الفريق محمد

> تم التوافق على تضمين اتفاقية السلام في «الوثيقة الدستورية»

حمدان دقلو (حميدتي)، أن الاتفاق على وقف النار والإعلان السياسي «يفتحان صفحة جديدة في تاريخ السودان، لأنهما يهدفان إلى وقف التهميش والإقصاء»، مشيراً إلى «(أننا) وقّعنا على الوثيقتين لأننا نملك إرادة ثورية لتحقيق السلام... استطعنا إنجاز تلك الملفات في فترة وجيزة (على) عكس النظام البائد الذي أهدر سنوات طويلة». من جهته، أكد رئيس تحالف «الجبهة الثورية»، الهادي إدريس، أن تحالفه ملتزم بـ«تحقيق السلام العادل والشامل عبر التفاوض»، مشيراً إلى أن الجبهة «جزء أساسي من الثورة السودانية».

ويعدّ التوقيع على وقف الأعمال العدائية الأول من نوعه في تاريخ النزاع في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. ونصّت الوثيقة الأمنية على وقف الأعمال العدائية، والتفاوض على آليات المراقبة والسيطرة، إلى جانب ضمان وصول المساعدات الإنسانية من داخل البلاد وخارجها إلى المناطق المتأثرة بالحروب. أما وثيقة الإعلان السياسي، فنصت على استكمال إعلان جوبا الإطاري بتشكيل «الثورية» لجنة من تسعة أعضاء لمتابعة إطلاق سراح الأسرى والمحكومين بصفته «أمراً جوهرياً» في بناء الثقة، على أن يسعى الطرفان، الحكومة والجبهة، إلى الحصول على تفويض من الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للعملية التفاوضية. يذكر أن الاتفاق الذي سيتمّ تضمينه في «الوثيقة الدستورية»، يشمل قضايا أخرى مثل المواطنة، وتوزيع الموارد، والإدارة الذاتية.

التوقيع على وقف الأعمال العدائية هو الأول في تاريخ النزاع في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان (أ ف ب)

قضية | سيناء ملكٌ للسيسي!

إعداد: رمزي باشا

في الذكرى السادسة والأربعين لحرب عام 1973، باتت سيناء ملكاً للرئيس عبد الفتاح السيسي. ملكيةٌ يفرضها بقرارات متتالية، منها ما يتصل باستعمالات الجيش، وأخرى ترتبط بالتضييق على تملّك السيناويين للأراضي، بعدما رهن هذا الأمر بإمضائه الشخصي! وهو أيضاً لا يزال يستخدم سلاح الحرب ضد الإرهاب في سيناء ليظلّ في السلطة، باعتبارها الورقة الأخيرة التي تبرّر بقاءه على رأس المؤسسة العسكرية. فـ«الجنرال»، الذي قفز عبر ترقيات سريعة في مدة قصيرة، يحاول استغلال الوضع في شبه الجزيرة لمصلحته. وعلى رغم أن جميع وعوده فيها لم تُنفّذ، فإن شمال ووسط وجنوب سيناء بكلّ ما فيها أمر مبرّر لاستمرار حكمه، ليس أمام المصريين فقط، بل العالم الذي جعله يتصوّر أن رحيله عن السلطة يعني تحويل سيناء إلى أفغانستان جديدة، لكن على الحدود مع العدو الإسرائيلي!

التغريبة السيناوية: الرئيس والجيش «يسرقان» الأراضي

بمجموعة قرارات رئاسية، رسّخ عبد الفتاح السيسي ملكيته لسيناء. ملكيةٌ لا يشاركه فيها إلا الجيش الذي انتزع مساحات واسعة لمشروعاته المختلفة، في وقت تمهّد فيه تلك القرارات لمشروع «نيوم» الذي أعلنه ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، أواخر 2017، ويتضمن استثمارات في الجانب المصري، وتحديداً أراضي سيناء المطلّة على البحر الأحمر.

القصة بدأت منذ تخلّي السيسي عن جزيرتَي تيران وصنافير للسعودية، بموجب اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في عام 2016. منذ ذلك العام، وهو ينفّذ خطة منهجية للسيطرة على أراضي سيناء بالكامل، يجري العمل عليها بتأنٍّ وتدرّج بسبب اعتراضات الأهالي. هكذا، وفي وقت قصير، صار التصرف في جميع أراضي سيناء بقرار من السيسي فقط، وبختم شعار الجمهورية على أوراق خاصة بالتصرف في أراضيها وفق القرار المعمّم أخيراً من وزارة العدل على إدارة الشهر العقاري المسؤولة عن توثيق الأراضي والعقارات في البلاد.

> يشرعن الجيش سيطرته على الأراضي بدواعٍ أمنية لكنّ الهدف استثماري

وكانت أراضي سيناء تخضع لقرارات متعاقبة من الرؤساء في شأن تقييد التملّك فيها والاكتفاء بحق الانتفاع، لكن قبل سنوات صدر قانون أتاح لأهاليها التملك وفق ضوابط مشدّدة. هذا القانون لم يكن مناسباً في نظر السيسي، الذي اعتمد قراراً بالامتناع نهائياً عن اتّخاذ أيّ إجراءات في الأراضي من دون توقيعه الشخصي، في سابقة هي الأولى من نوعها. القرار الأخير، كما تقول مصادر مطلعة، لم يكن سوى جزء من حزمة قرارات طُبّقت تباعاً، بداية من التوسع في تخصيص أراضٍ للجيش في مواقع متميّزة ومطلّةً على شاطئ البحر الأحمر مباشرة، وصولاً إلى تخصيص 47 جزيرة كمناطق استراتيجية ذات أهمية عسكرية، وهي المناطق التي نُقلت تبعيتها وعائدها المالي إلى الجيش بدلاً من وزارة البيئة، فضلاً عن قرار آخر بمنح الجيش سلطة تحديد أيّ أراضٍ يحتاج إليها من المدنيين لضمّها إلى ملكيته!

في هذه القرارات، ثمّة ما يمكن تصنيفه في إطار المصلحة العامة، مثل تخصيص بعض المواقع للتأمين، لكن غالبيتها هدفها الاستثمار الخاص، ولاسيما تخصيص الأراضي المحيطة بميناء العريش لتكون تابعة للجيش، علماً أن الأخير تُعفى جميع ممتلكاته من الضرائب بموجب التعديلات التي أقرّها السيسي نفسه على قانون الضرائب بعد أشهر من وصوله إلى السلطة، فيما أُسندت مَهمة إدارة الميناء وتجهيزه إلى «هيئة قناة السويس». حتى المناطق المُخلاة جبراً من مدينة رفح المصرية، والتي تم تدميرها لإنشاء منطقة عازلة على الحدود، بات يمكن استغلالها في المستقبل القريب تجارياً، مقابل تهجير سكانها إلى مناطق أخرى غالبيتها خارج سيناء! ولا يُنسى أيضاً تهجير عشرات الأسر القبطية من العريش من دون إعادتهم حتى الآن، على رغم مرور نحو عامين على ترحيلهم. وقد تبعت ذلك كلّه إجراءات تعسّفية ضدّ السيناويين وصلت إلى درجة حرمان أبنائهم، خاصة في الشمال، فرصة التعليم، مع تعطيل الدراسة لمدد طويلة. ففي مدينة رفح، لم تعد هناك حياة، بل مجرد أنقاض للمنازل يُمنع المواطنون من الاقتراب منها. أما في الشيخ زويد، فالأوضاع أسوأ، ومقوّمات الحياة تتضاءل كل يوم، والأهالي يكافحون ليجدوا قوت يومهم وسط ظروف قاسية للغاية. وفي العريش، يواجه الأهالي شبح التهجير القسري المنصوص على تجريمه في الدستور.

الجيش، الذي ينفذ قرارات الرئيس بكل حماسة، يبلّغ الأهالي بحاجته إلى إخلاء بعض المنازل والحصول على أراضٍ من أجل تأمين المدينة التي لا تزال تحت حظر التجوال يومياً منذ أكثر من عامين، لكن الأراضي التي شُرعن إخلاؤها بموجب القرارات الرئاسية هي نفسها التي باتت تحت قبضة الجيش من دون أيّ وعود بإعادتها إليهم بعد انتهاء العمليات. وفي المقابل، لم ينفذ الرئيس أيّاً من وعوده لأهالي شمالي سيناء، فلا مدينة رفح الجديدة التي وعد بإنشائها بعيداً عن قطاع غزة جرى العمل فيها، ولا الأهالي تم تعويضهم، ولا الإرهاب تم القضاء عليه في ثلاثة أشهر مثلما حُكي قبل عامين. وفي الجنوب لا حياة إلا في المدن السياحية. صحيح أن ثمّة مشاريع طرق يجري تنفيذها ومن بينها أنفاق قناة السويس الجديدة التي بدأ أحدها بالعمل تجريبياً منذ أسابيع في الإسماعيلية، لكن معدلات التنفيذ في مشاريع الإسكان أقلّ بكثير، وكذلك مخطّطات التطوير المعلنة سنوياً.

في النتيجة، يبدو سعي السيسي إلى تملّك الأراضي المطلّة على البحر الأحمر وإدارتها بالطريقة التي يراها مناسبة مرتبطاً بصورة رئيسَة برغبته في الاستثمار عن طريق الجيش. فعلى الضفة الأخرى من البحر الأحمر اعتمد قرارات مماثلة في منطقة الزعفرانة وغيرها من المناطق المطلّة على البحر مباشرة، فيما ينفذ الجيش عدداً من المشروعات المماثلة في مقدمتها مدينة الجلالة التي تتضمن فندقاً وحمام سباحة و«أكوا بارك». إذاً، ها هي شهوة الامتلاك والسيطرة التي يتعامل بها السيسي مع أراضي الدولة المصرية عامّة يطبّقها بشراسة في سيناء، على نحو يعكس فلسفة الفرعون المصري الذي يرى نفسه صاحب البلد، وليس الحاكم الذي يُفترض أنه جاء بالانتخاب عبر صناديق الاقتراع، كما يقول السيناويون الذين لا يستمع أحد إلى أوجاعهم، من المسؤولين أو الإعلاميين، وحتى في اللقاء الأخير مع الرئيس لم يجدوا غير الأمر بالجلوس والسكوت!

يرتبط تملّك الأراضي المطلّة على البحر الأحمر تحديداً بمشروع «نيوم» السعودي (من الويب)

تنمية سيناء: ميراث من الأكاذيب

الحديث عن التنمية في سيناء يحمل ميراثاً من الأكاذيب ممتدّاً من عهد أنور السادات حتى عبد الفتاح السيسي. ما تحقق على الأرض أقلّ بكثير ممّا وعدت به الأنظمة المختلفة. حتى نظام السيسي الذي يقول إنه أعطى أولوية لسيناء، يعلن مخصّصات مالية غالبيتها لا تصل إليها، ثم تأتي نهاية عام الموازنة وتعود الأموال إلى خزانة الدولة مجدداً! عملياً، تتركّز التنمية في الجنوب وبعض مناطق الوسط التي يجري العمل على مشروعات عديدة فيها حالياً، من بينها عمارات سكنية وأخرى سياحية، بعدما عمد الجيش إلى إنشاء فنادق، منها فنادق في مدينة طابا تستقطب بشكل رئيس السياح الإسرائيليين الذين يحق لهم بموجب «اتفاقية السلام» دخول سيناء من دون تأشيرة.

هذا ما يثبت أن النظام لا يعمل على تنمية من دون بحث عن فائدة، ما يعني أنها استثمار رابح عنده قبل كلّ شيء. والتنمية لديه ليست بتوفير فرص عمل، بل ما ينفذه هو مجرد مشاريع طرق وفنادق، ومطار لخدمة السياح. ومن ذلك أيضاً مخطط للاستفادة سياحياً من منطقة سانت كاترين وسط سيناء (على رغم المخاوف الأمنية منها لوجود مناطق جبلية وعرة فيها) يضطر الجيش إلى التغاضي عن مخالفات عديدة للبدو هناك، في مقدمتها زراعة المخدرات، من أجل الاستفادة منهم في تأمين المنطقة. عملية التأمين للغالبية العظمى من المناطق ناجحة حالياً بفضل الانتشار الأمني المكثف، والإجراءات المشددة المتبعة في التفتيش خلال الدخول إلى شبه الجزيرة والخروج منها، ولا سيما مدينة شرم الشيخ التي صارت تشبه المنتجع المغلق، فلا يسمح بالدخول إليه إلا بإجراءات استثنائية وغير مسبوقة. أما حصاد التنمية، فلا يمسّ السكان مباشرة، وإنما العاملين في قطاع السياحة الذين استفادوا من اهتمام الدولة بتأهيل الطرق وتطوير المستشفيات أكثر من الأهالي المقيمين خارج نطاق مناطق التطوير. وتبقى الإشكالية الأساسية إغفال حق البدو في الاستفادة من التنمية، سواء على مستوى التعليم أم الخدمات الطبية الجيدة، بسبب نقص الإمكانات وغياب الحوافز المالية للكوادر كي يقيموا في هذه المناطق التي تُصنَّف نائية.

على الورق، خصّصت الحكومة مليارات الجنيهات. ففي موازنة العام الحالي وحدها، هناك 316 مليون دولار (5,20 مليارات جنيه) لتنمية سيناء، الجزء الأكبر منها للشمال، لكن ما يحدث أن هذه المخصّصات لا تنفق في مواعيدها، وجزءاً مما تقرّر منها للعام المالي الحالي هو نفسه من العام الماضي، ولكن لم يُستفَد منها، بما في ذلك أموال كانت مُوجّهة إلى إنشاء مدينة رفح الجديدة. هكذا، ستّ سنوات من مواجهة الإرهاب لم تكن كافية لتأمين المنطقة التي هجرها الآلاف وعاشوا خارجها، بل إن الجيش المنتشر بكثافة في الشوارع غير قادر على تأمين عمال مدنيين في أكثر من موقع، وهو ما دفع إلى وقف أيّ أعمال تنموية في رفح الجديدة والشيخ زويد وكذلك العريش، إلا في المناطق المكتظة بالسكان. وبهذه الحجة أيضاً، أوقف الجيش العمل في أكثر من مشروع، ومنها التي يعتزم بنفسه بناءها، لتصير مدن الشمال وحدها تقريباً لا تشهد أيّ بناء سوى للمتاريس والحواجز. وحتى الجامعة الخاصة الوحيدة في العريش أغلقت أبوابها ونقلت الدراسة إلى فرع آخر.

مصلحة النظام في استمرار الإرهاب!

لا يبدو عبد الفتاح السيسي، ومن ورائه جهات أخرى في الدولة، جادّين في مواجهة الإرهاب في سيناء، لأن القضاء على الإرهاب يستتبع بدء محاسبة داخلية وخارجية في شأن خطوات الإصلاح التي قيّدها وجمّدها السيسي نفسه لسنوات، وأيضاً العودة عن التنسيق القائم حالياً مع العدو الإسرائيلي بمستوى غير مسبوق في العلاقات. وعلى رغم انطلاق العملية الشاملة في شباط/ فبراير 2018، بعد أسابيع من تكليف السيسي آنذاك رئيس الأركان السابق القضاء على الإرهاب، تثبت كل الظروف أن «الجنرال» ليس راغباً في القضاء عليه بجدية، خاصة أنه بات إرهاباً محصوراً ويسهل وقفه كلياً، كما تؤكد مصادر عسكرية، لكن النظام فعلياً مستفيد من الوضع الحالي على مستويات عدة.

من جهة أولى، يستمدّ السيسي شرعيته من مواجهة الإرهاب أمام العالم وليس في مصر فقط، وذلك بوجود حديث دائم منه عن مواجهة الجماعات المتطرّفة، وهي القضية التي كانت السبب الرئيس في وصول مدرعات عسكرية أميركية متطورة إلى سيناء بعد سنوات من التأجيل، كما أنها تجعل أوروبا مؤيّدة لسياساته الداخلية، وتغضّ نظرها عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقييد الحياة السياسية والقبض على المعارضين بتهم واهية. لذلك، يعرف الرئيس المصري جيداً كيف يناور مع الغرب ومواقفه من القضايا المختلفة، رافعاً شعار أن غيابه يعني تحكّم «داعش» بسيناء، وأن يصير التنظيم على الحدود مع فلسطين المحتلة وبجوار قطاع غزة، ما يشكل تهديداً للأمن الإسرائيلي. وهو يلعب على هذا الوتر ليس في تصريحاته لوسائل الإعلام الغربية فقط، بل حتى في قراراته، لأنه منذ وجوده على رأس السلطة يمنع وصول الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر إلى أوروبا التي واجهت أكبر موجة هجرة خرجت غالبيتها من مصر وليبيا وتونس خلال السنوات الماضية، الأمر الذي يجعله يفتخر بأن مصر لم يخرج منها مركب واحد للهجرة غير الشرعية منذ أكثر من عامين.

لعبة السياسة في مواجهة الإرهاب يتبعها الإنفاق المالي أيضاً، ولاسيما على السلاح وصفقاته المتوالية، فالسلاح الحديث المُوزّع بين سيناء شرقاً والحدود مع ليبيا غرباً ليس كافياً من وجهة نظر «الجنرال»، ولذا فهو يبرم المزيد من الصفقات التي تجعل المصانع الفرنسية والروسية وحتى الألمانية ترحب بالزبون الجديد، صاحب الأموال الجاهزة، ومقتني أحدث المعدّات حتى لو لم يكن بحاجة إليها، ثم يأتي ويحمّل الإرهاب مسؤولية سوء الأوضاع الاقتصادية واستنزاف موارد الدولة، على رغم افتضاح أمره في الإسراف في إنشاء القصور الرئاسية، ومن قبلها عقد مؤتمرات ولقاءات مع الشباب لا تستفيد منها سوى حاشيته. وفي النتيجة، تصير الدولة عاجزة عن زيادة رواتب الموظفين، وترتفع الأسعار، ويُلغى الدعم عن المحروقات، وكله من أجل مواجهة الإرهاب، في وقت تزيد فيه رواتب ضباط الجيش والشرطة والوزراء باطّراد، بل تُجمع الأموال لأسر الشهداء والمصابين من المواطنين أنفسهم، عبر رسوم على الخدمات بما فيها المصاريف الدراسية للجامعات.

> لا يرغب الجيش في خروج عتاده وقواته الإضافية من سيناء لأسباب كثيرة

وفي إطار الدعاية أيضاً، يذكّر رموز النظام بالوضع الاقتصادي إبّان النكسة (1967)، عندما نقصت السلع الأساسية لدرجة الاختفاء، فيما يردّد الرئيس دائماً أن القصاص للشهداء مسؤوليته، مع أن اجتماعاته بـ«المجلس الأعلى للقوات المسلحة»، وآخرها قبل نحو أسبوعين، لا تخرج سوى ببيانات تقليدية من دون تحول جوهري في السياسات العسكرية على الأرض. يقول ضباط في الجيش لـ«الأخبار» إن إعلان انتهاء الحرب على الإرهاب في سيناء يعني عودة قوات الجيش والشرطة والمعدّات التي دخلت بالتنسيق مع إسرائيل، بأعداد تصل أكثر بعشرة أضعاف مما هو متفق عليه في اتفاقية «كامب ديفيد»، الأمر الذي لا ترغب فيه قوات الجيش حالياً، بعدما صارت أكثر قدرة على السيطرة بفضل المعدّات الحديثة التي أُدخلت، إلى جانب السماح للطيران بالتحليق في المنطقة «ج». ويضيف هؤلاء الضباط أن الأسلحة التي دخلت سيناء لن تخرج منها مرة أخرى، ليس لأسباب لها علاقة بإسرائيل، بل «لفرض هيبة الدولة التي كانت غائبة جرّاء نقص المعدات والأفراد، ولتأكيد أن عمليات التهريب عبر الأنفاق إلى غزة لن تحدث مجدداً، وأن اقتحام الجدار الحدودي لن يُسمح به مرة أخرى مهما كان الثمن». كما يعترفون بأن مشكلة الجيش مع فلول الجماعات المتطرفة تتمثل في معاونتها من قِبَل بعض أهالي سيناء الذين يعرفون الكثير من التفاصيل التي لا يزال الجيش يجهلها بحكم غيابه عن هذه المنطقة لسنوات طويلة، لافتين إلى خوف البعض الآخر من إسداء دعم للجيش تجنباً لتعرّضهم للقتل على يد المسلحين، وفوق ذلك، تراكمت مشكلات أخرى مرتبطة بأخطاء في تعامل الدولة مع السيناويين، جعلت الأهالي يفقدون الحماسة لدعم القوات المسلحة، وهو ما يستلزم بقاءها بعتادها وعديدها هناك.

الكويت تستثمر... والسعوديّون يتصدّرون السياحة

وقّع رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، ورئيس مجلس الوزراء الكويتي، جابر مبارك الحمد الصباح، أمس، اتفاقات تعاون في شأن «المرحلة الثانية من برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء»، بقيمة مليار دولار على ثلاث سنوات حتى عام 2022. ويقول مسؤولون مصريون إن ذلك يأتي «بعد نجاح المرحلة الأولى مع الصندوق التي بدأت في عام 2016 وتنتهي العام الجاري بقيمة تقترب من مليار دولار»، مشيرين إلى أن أول مرحلة شملت تمويل مشروع طريق النفق - شرم الشيخ بـ86 مليوناً، وذلك بـ«توجيه مباشر من الرئيس عبد الفتاح السيسي». وأوضحت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، سحر نصر، أنه سيجري في المرحلة الثانية تمويل مشروعات في مجالات الطرق والمياه والإسكان والبنية الأساسية، مع «إنشاء مناطق استثمارية وحرّة لجذب الاستثمارات إلى سيناء»، مضيفة أنه «تم توفير نحو 2,6 مليار دولار من الصناديق العربية لتمويل تنمية سيناء في المرحلة الأولى، ويجري حالياً التفاوض لاستكمال تمويل المرحلة الثانية».

من جهة أخرى، قال محافظ جنوب سيناء، اللواء خالد فودة، إن حركة السياحة في شرم الشيخ «تحسّنت كثيراً». ونقلت عنه وكالة «سبوتنيك» أن السعوديين كانوا النسبة الكبرى بين السياح العرب خلال الصيف. وتابع فودة: «الإجراءات الأمنية أصبحت على درجة عالية من الدقة، والحاجز الأمني بطول 36 كلم توجد فيه أربع بوابات للمرور مجهّزة بكاميرات... جرى تأمين المطار كلياً، ويُرتقب أن تفتح جامعة الملك سلمان أبوابها في عام 2020».

تقرير

نتنياهو يعلن استسلامه: نحو تكليف غانتس

يحيى دبوق

كما كان متوقعاً، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الفشل في تشكيل ائتلاف حكومي جديد، فاسحاً المجال أمام تكليف رئيس حزب «أزرق أبيض»، بني غانتس، الذي يُرجَّح أن يفشل هو الآخر في تأليف الحكومة، ليتمّ ربما، مجدداً، التوجه إلى انتخابات مبكرة، للمرة الثالثة على التوالي. ولم يطلب نتنياهو، الذي جاء إعلانه قبل يومين من انتهاء المهلة القانونية الممنوحة له، مهلة إضافية من الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين. وإذ حمّل غانتس مسؤولية فشله، قائلاً في مقطع مصوّر بُثّ على حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي إنه منذ أن تلقى التفويض عمل بجهد كبير، سراً وعلانية، لإقامة حكومة وحدة وطنية موسعة، كانت ستضمّ حزبه وحلفاءه من اليمين والمتدينين والحزب المنافس «أزرق أبيض»، «إلا أن غانتس أحبط كل هذه المحاولات»، فهو عاد وشدّد على أن حكومة كهذه هي التي يطلبها الإسرائيليون نظراً إلى «التحدّيات الأمنية المتنامية التي تواجهها إسرائيل». من جانبه، أعلن ريفلين أنه سيجري مشاورات مع الأحزاب السياسية المختلفة، لإبلاغها عزمه على تكليف بني غانتس تشكيل الحكومة الجديدة. وبحسب مصادر في مكتب ريفلين، من المتوقع أن يصدر التكليف اليوم الثلاثاء، لمدة قانونية هي 28 يوماً.

حزب «أزرق أبيض» رحّب بـ«الفشل الجديد» لنتنياهو، لافتاً إلى أن جهد رئيس الحزب سيتركّز على تشكيل حكومة ليبرالية جامعة برئاسته. هدفٌ لا يبدو أن غانتس سينجح فيه ما لم تحدث مفاجآت. لا يعني ذلك التوجه تلقائياً نحو انتخابات مبكرة ثالثة، إذ يجب أن يسبق هذا إجراءٌ قانوني يتمثل في تحويل الرئيس الإسرائيلي التفويض إلى «الكنيست» بعد إعلان غانتس فشله، لتتاح الفرصة أمام أيّ عضو من أعضاء «الكنيست»، خلال مدة 21 يوماً، للحصول على دعم 61 من زملائه لتشكيل الحكومة. وإذا لم ينجح أحد في الاستحصال على تلك الأصوات، تتقرّر الانتخابات الثالثة تلقائياً. لكن ما أسباب الفشل المُقدر لغانتس؟

تتجمّع جملة أسباب تمنع رئيس حزب «أزرق أبيض» من تشكيل ائتلاف حكومي من 61 عضواً، من بينها ما يرتبط بحزبه هو، وأخرى ترتبط بكتلته الوسطية - اليسارية، وأيضاً موقف الكتلة اليمينية التي يُرجّح أن تبقى متراصة خلف نتنياهو، على رغم الإعلان عن فشل الأخير في تشكيل الحكومة. ويقود غانتس كتلة مؤلفة من 54 عضواً من الوسط واليسار وأحزاب فلسطيني الـ48، وهي على الشكل الآتي: «أزرق أبيض» 33 عضواً، «العمل - غيشر» 6 أعضاء، «المعسكر الديمقراطي» 5 أعضاء، «القائمة العربية المشتركة» 13 عضواً. أعلن عشرة منهم تسمية غانتس. هذه الكتلة، مع احتساب الأعضاء العرب، يصل عدادها إلى 57، أي إنه ينقصها أربعة أصوات لتأمين الثقة في «الكنيست»، فضلاً عن أن غانتس نفسه، ومكوّنات من حزبه، وكذلك من شركائه في كتلة الوسط - اليسار، يرفضون «عار» المشاركة في حكومة تستند إلى أعضاء «كنيست» من الفلسطينيين. وحتى مع تجاوز هذا المانع، لا تحوز الكتلة 61 عضواً، ما يفرض التوجه إلى حزب «إسرائيل بيتنا» بقيادة أفيغدور ليبرمان (7 أعضاء)، الذي يرفض بشكل مطلق ائتلافاً مع «القائمة العربية المشتركة»، التي يستحيل من دونها استحصال غانتس على الأغلبية المطلوبة. أما فرضية حكومة وحدة مع «الليكود»، فهي تعيد مركّبات المشهد السابق، والتي أدت إلى فشل نتنياهو، إلى الضوء من جديد. وفي أساسها: إمساك نتنياهو بحزب «الليكود» على رغم وجود معارضة داخلية يتعذر عليها إعلان اعتراضها حتى الآن، والتزامه تجاه الأحزاب الدينية التي يرفض التخلي عنها، فضلاً عن أنه لا يرضى بأيّ تسوية لا تقوم على تناوب على رئاسة الحكومة، على أن يكون هو أولاً، بما يؤمّن له الانفلات من الملاحقة القضائية عامين متواصلين.

تتواصل الأزمة الداخلية الإسرائيلية بلا أفق حلّ متاح ضمن الظرف الحالي وفي ضوء توزع القوى السياسية وتموضعاتها، والتي بات يتداخل فيها العام مع الخاص، والمصلحة الجامعة مع المصلحة الفردية، وهي جزء من أزمة أكبر لا تقتصر فقط على نتيجة انتخابات جاءت متقاربة بين المعسكرات، بل على أسس ترتبط بانقسام المجتمع

> **تتواصل الأزمة الداخلية الإسرائيلية بلا أفق حلّ متاح ضمن الظرف الحالي**

الإسرائيلي نفسه ما بين «بلوكات» باتت واسعة، اتساعاً لا يبقي لـ«البلوك الأكبر»، العلماني، مرونة كبيرة، خاصة في ظلّ الانقسام في داخله على أسس مصالح شخصية، كما هو الآن بين مؤيد لنتنياهو ومعارض له، والذي يُرجّح استمراره في الانتخابات الثالثة المبكرة في حال وقوعها.

يرجّح أن يفشل غانتس هو الآخر في تأليف الحكومة (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3287

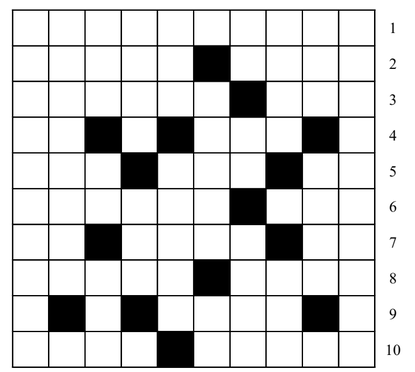

أفقيا

1- عبارة يُقصد بها حالة من الفوضى حيث يقوم كل شخص بالتصرّف كما يريد وأخذ حقه بنفسه لأسباب مختلفة كضعف الأمن وسوء السلطة – 2- موضع درس القمح – من ثروات الأرض – 3- ضرب البرد وجهه – شبه جزيرة في أوروبا تضمّ إسبانيا والبرتغال – 4- حشد أفواج من المدفعية تصبّ نيرانها على هدف واحد – غلب وتفوق على خصمه – 5- قادم – حرف تنبيه واستثناء – إلهام شاعر – 6- عملة إيطاليا سابقاً – مربط السفن على الساحل – 7- اتصل بقرابة – ضد يصلح – والد – 8- مرفأ في تشيلي – مدينة فرنسية – 9- سامحت – 10- رجل الأدغال الشهير – فرعون مصري بنى هرم الجيزة الأكبر

عمودياً

1- شاعر لبناني راحل أصدر جريدة الوطن ولقبَ بشاعر الأرز – 2- أرض فيها زرع وخصب – مارشال يوغوسلافي إشتهر بمقاومة الإحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانية – 3- يطرد العدو ويبعده – توخز بالإبرة – 4- صاح من الوجع – إسم موصول – مدينة فلسطينية – 5- صحيفة الكترونية شهيرة تقوم برصد أخبار العالم والمنطقة العربية والسياسية والإجتماعية والفنيّة – دقّ الجرس – 6- غير متعلمّ – من ايام الأسبوع – 7- من أغراض الطفل – سكان الصحاري – 8- شجر طيّب الرائحة – واحد بالأجنبية – من الأمراض – 9- شاعر ومؤلف ومُمثل راحل عُرف بشخصية أبو ملحم – 10- رئيسة وزراء باكستانية راحلة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- طير – لسان – 2- نخّات – أسراب – 3- بنج – المجهر – 4- لوط – اي – 5- لا – ألب – جبن – 6- كاتماندو – 7- بان – لدغ – اف – 8- رابح – وليلي – 9- أوفز – ليل – 10- زكريا أحمد

عمودياً

1- طنب الكبرى – 2- بحنّ – ١١١١ – 3- راجل – تنباك – 4- وام – حور – 5- اطلال – في – 6- سال – بندورا – 7- اسمر – دغل – 8- نرجّ – جو – يلغ – 9- أهاب – اليم – 10- سبرينغفيلد

sudoku 3287

	4			2		6		
6		5	7					8
	7		1		8		4	
	3			8		7		9
				4	7			
8	9		3			1		4
		6			3			7
9		4				3		6
	2			1		9		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3286

3	7	6	4	9	8	1	2	5
9	8	4	5	1	2	7	6	3
5	2	1	3	6	7	9	4	8
7	9	8	2	5	4	3	1	6
4	1	3	9	8	6	2	5	7
6	5	2	1	7	3	8	9	4
8	4	7	6	2	1	5	3	9
1	3	5	7	4	9	6	8	2
2	6	9	8	3	5	4	7	1

مشاهير 3287

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائي إنكليزي (1812-1870) يُعتبر بإجماع النقاد أعظم الروائيين الإنكليز في العصر الفكتوري. لا يزال كثير من أعماله يحتفظ بشعبية حتى اليوم

6+4+3+7+2+1 = نبي الفرس الأقدمين ■ 5+3+9+10+11 = ذهب مدفون ■ 9+8 = حرف نصب

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **عمار الشريعي**

تقرير

واشنطن تطمئن كابول: لن ننسحب

(أ ف ب)

لا تزال سياسة الإدارة الأميركية ضبابية في ما يخصّ تعاملها مع الوضع في أفغانستان. وعلى رغم إعلان دونالد ترامب المتكرّر عزمه سحب جنوده من البلاد، وإجراء واشنطن مفاوضات مع حركة «طالبان» تحت هذا العنوان، إلا أن زيارة وزير الدفاع الأميركي لكابول جاءت لتؤكّد «التزاماً طويل الأمد» تجاه هذا البلد. زيارةٌ حملت الكثير من رسائل «الطمأنة» إلى حكومة كابول القلقة من اتفاق بين الولايات المتحدة و«طالبان»، ينتج منه انسحاب مفاجئ، على شاكلة ما يحصل في سوريا.

وتزامناً مع زيارة وزير الدفاع الأميركي، مارك إسبر، وفدٍ من الكونغرس برئاسة رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، لكابول، يجري المبعوث الأميركي إلى أفغانستان، زلماي خليل زاد، اجتماعات مع روسيا والصين والأوروبيين لمناقشة إنهاء الحرب، وفق ما أعلنت وزارة الخارجية. خليل زاد الذي بدأ، أول من أمس، زيارة لبروكسل وباريس وموسكو لبحث «أفضل الطرق لدعم تسريع الجهود للتوصل إلى سلام في أفغانستان»، قال إنه سيلتقي في العاصمة الروسية نظراءه الروس والصينيين «لمناقشة المصالح المشتركة التي يمكن أن تتحقّق بانتهاء الحرب». في هذا الوقت، أكد إسبر، متحدّثاً من مقرّ مهمة الدعم التابعة لـ«حلف شمال الأطلسي» في العاصمة الأفغانية، أن واشنطن تتمسّك «بالتزام طويل الأمد» تجاه كابول، مشيراً إلى أن السياسة الأميركية تجاه البلاد مختلفة تماماً عنها في سوريا. واعتبر أن «كل هذه الأشياء يجب أن تطمئن حلفاءنا الأفغان وغيرهم إلى أنهم يجب ألا يسيئوا تفسير تحركاتنا في ما يتعلق بسوريا، ومقارنة ذلك مع أفغانستان». وما يؤكد إرادة أميركا البقاء في أفغانستان، بحسب الوزير، هو أنها لا تزال تواجه «تهديداً إرهابياً خطيراً نشأ في شكل القاعدة وأصبح يتمثّل الآن في طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية ومجموعات أخرى». من جهته، أعلن الجنرال سكوت ميلر، الذي يقود قوات الولايات المتحدة و«حلف شمال الأطلسي» في أفغانستان، أن واشنطن قلّصت خلال العام الماضي وجودها العسكري في جميع أنحاء البلاد بحوالى 2000 جندي، ليصبح عديد القوات في الوقت الراهن حوالى 13 ألف جندي، وفق الناطق باسم القوات الأميركية في أفغانستان الكولونيل سوني ليجيت.

(الأخبار)

وفيات

إنّا لله وإنّا إليه راجعون
إنتقل إلى رحمته تعالى فقيدنا الغالي المرحوم:
الحاج حسين علي داغر
(أبو محمد)

زوجته: الحاجة آمنة قبيسي.
أبناؤه: الدكتور الحاج محمد (زوجته الحاجة وفاء شهاب)، المهندس سامي (زوجته رنا صرافيندجاد)، المهندس طارق (زوجته الدكتورة رنا حمدان).
بناته: المحامية أسماء (زوجة المحامي علي حمادة)، الأستاذة فاطمة (زوجة الدكتور سميح دغيم)، الأستاذة ندى (زوجة المهندس عباس حمادة)، صفاء (زوجة السيد أحمد العجوز).
شقيقه: الحاج جميل علي داغر (أبو علي).
تصادف نهار الخميس الواقع فيه 2019/10/24 ذكرى مرور ثلاثة أيام على وفاته وبهذه المناسبة سنُتلي عن روحه الطاهرة آي من الذكر الحكيم ومجلس عزاء حسيني في حسينية أنصار الساعة الرابعة بعد الظهر.
تُقبل التعازي في منزله الكائن في أنصار- حي الضيعة أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس، وفي بيروت نهار الجمعة الواقع فيه 2019/10/25 في مركز الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي- الرملة البيضاء- قرب مديرية أمن الدولة، من الساعة الثالثة بعد الظهر وحتى السابعة مساءً.
للفقيد الرحمة ولكم طول البقاء
الراضون بقضاء الله وقدره: آل داغر، قبيسي، حمادة، دغيم، عجوز وعموم أهالي أنصار.

آل شلق وآل الشريف
ينعون إليكم بمزيد من الرضى والتسليم بقضائه تعالى وفاة فقيدهم المرحوم بإذنه تعالى
حميد عبد الهادي شلق
والدته: المرحومة آمنة محاسن أبو ناصر اليافي
زوجته: السيدة مهى حسن الشريف
ولداه: عبد الهادي زوجته السيدة هالة إسكندر ومالك شلق
شقيقه: النقيب سعد الله شلق زوجته زهور بحسون
شقيقته: السيدة خديجة أرملة المرحوم الوزير حسن شلق
السيدة هولا زوجة العميد عبد القادر حمود
الدكتورة سحر/ أولادها الدكتورة سارة وحسان مراد
السيدة سمر زوجة اللواء علي الحاج
عديلاه: المرحوم هشام النوري والسيد عبد الستار الشامي
صلي على جثمانه الطاهر عقب صلاة العصر يوم الأحد الواقع فيه 20 تشرين الأول 2019 الموافق 21 صفر 1441هـ.
في مسجد رأسنحاش القديم ويواري الثرى في مدافن رأسنحاش
التعزية: يوم الدفن والثاني للرجال والنساء في منزل الفقيد الكائن في رأسنحاش
ويوم الثالث في قاعة مسجد القبيسي - رأسنحاش
من الساعة الحادية عشرة صباحاً وحتى السابعة مساءً
ويوم الخميس 2019/10/24 في نادي خريجي الجامعة الأميركية - بيروت
من الساعة الحادية عشرة صباحاً وحتى السابعة مساءً.

إعلانات رسمية

إعلان بيع بالمعاملة 2017/1387
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الثلاثاء في 2019/11/5 ابتداءً من الساعة 2:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه ميشال جورج طنوس ماركة كيا RiO موديل 2016 رقم /530425/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ فرنسبك ش.م.ل. وكيله المحامي مازن كيوان البالغ /15136/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /4600/$ والمطروحة بسعر /3750/$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وإن رسوم الميكانيك قد بلغت /637,000/ل.ل. فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب البنك الكائن في بيروت مقابل بيت المحامي قرب العدلية مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان بيع بالمعاملة 2018/915
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الثلاثاء في 2019/11/5 ابتداءً من الساعة 2:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه نبيل فرحان حرب ماركة هوندا CIVIC-LX موديل 2007 رقم /324631/و الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ فرنسبك ش.م.ل. وكيله المحامي مازن كيوان البالغ /7668/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /4198/$ والمطروحة بسعر /2900/$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وإن رسوم الميكانيك قد بلغت /565,000/ل.ل. فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب البنك الكائن في بيروت مقابل بيت المحامي قرب العدلية مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01 فاكس: 759597 ـ 01

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 22 تشرين الأول 2019 العدد 3888

(مروان بوحيدر)

«جثة متنقّلة» في فرن الشباك

يستضيف «مسرح شغل بيت» (فرن الشباك) الكاتب المسرحي اللبناني ديمتري ملكي (1962 ـ الصورة) ليقرأ مسرحيته «جثة متنقّلة»، في 24 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي و7 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. يتمحور العمل حول شاب عشريني يموت فجأة خلال سهرة رأس السنة. لكن المفارقة أنّ جثّته ترفض مغادرة الأرض والانتقال إلى العالم الآخر، ممّا يؤدي إلى حالة من الفوضى الجماعية في محيطه وعالمه، وإلى مواقف قد لا تكون بالغرابة التي يتخيّلها الأحياء.

قراءة مسرحية «جثة متنقّلة»: الخميس 24 تشرين الأوّل و7 تشرين الثاني ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «مسرح شغل بيت» (فرن الشباك ـ قضاء بعبدا). الدخول مجاني. للاستعلام: 70/989576

أمل كعوش: «عطر وحنّة»

في 6 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، تعود الفنانة الفلسطينية أمل كعوش (الصورة) إلى «مترو المدينة» (الحمرا) لتحيي حفلة بعنوان «عطر وحنّة». تضم الأمسية مختارات من الموروث الشعبي المغنّى الذي ابتدعه الفلسطينيّون في مناسبات مختلفة ولحظات مهمّة، تصب في النسيج الاجتماعي والتاريخي للشعب الفلسطيني؛ من مواسم الزيتون، وليالي الحنّة، إلى الغزل بعيني الحبيب والشوق للبلاد وأهلها... إلى جانب أمل التي تتولّى الغناء، يشارك في الأمسية الموسيقيون: فرح قدّور (بزق)، وراغد نفّاع (تشيللو)، وطوني جدعون (كمنجة)، وبهاء ضو (إيقاع).

«عطر وحنّة»: الأربعاء 6 تشرين الثاني ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

موعدكم مع... أيقونات القدس

«كما في السماء كذلك على الأرض: أيقونات من القدس» (بحث وإعداد محمود زيباوي) هو عنوان المعرض الذي يُفتتح في «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو) في 6 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، على أن يستمر لغاية 15 شباط (فبراير) 2020. المعرض من مجموعة «النمر» الفنية ويأتي ضمن إنتاجات من مدرسة القدس الفنية للأيقونات. تشمل الأعمال المعروضة خرائط تذكارية من القدس المحتلة، وسلسلة أيقونات مشرقية ويونانية، وأيقونات تذكارية، وصوراً تاريخية. تتخلل البرنامج العام جولات خاصة، ومحاضرات، وورش عمل للأطفال والبالغين، وعروض أفلام.

افتتاح «كما في السماء كذلك على الأرض»: الأربعاء 6 تشرين الثاني ـ الساعة السادسة مساءً ـ «دار النمر» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013